

**الشُّمول الماليّ والتنمية المستدامة في مصر:
أبعاد العلاقة وتباينات الوصول والاستهداف الاجتماعيّ.**

إعداد

د. هاني مُحمَّد بهاء الدّين

أستاذ علم الاجتماع المساعد

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة السويس

Email: hany.bahaa@arts.suezuni.edu.eg

DOI: 10.21608/aakj.2025.427431.2238

تاريخ الاستلام: ٢٧/٩/٢٠٢٥ م

تاريخ القبول: ١٣/١٠/٢٠٢٥ م

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في مصر، من منظور سوسيولوجي يُبرز التفاوتات الاجتماعية والمكانية في الوصول إلى الخدمات المالية، ومدى تأثير الرضا والثقة بهذه الخدمات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى مسح اجتماعي ميداني شمل (٢٤٢٩) مفردة من مختلف محافظات مصر، باستخدام بطارية مُقننة تضمنت ثلاثة مقاييس فرعية: الشمول المالي، والرضا والثقة، والتنمية المستدامة.

أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائية بين الشمول المالي وأبعاد التنمية المستدامة (البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية). كما تبين أن جودة الخدمات المالية تُعد عاملاً مؤثراً في تعزيز رضا الأفراد وثقتهم بالنظام المالي، مما يُسهم بدوره في دعم المشاركة المالية وتحقيق أهداف التنمية. وكشفت الدراسة عن فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات الشمول المالي تبعاً لمتغيرات التعليم والدخل ومحل الإقامة، وهو ما يُشير إلى وجود فجوات تتطلب تدخلات سياسية عادلة تستهدف توسيع قاعدة الشمول المالي لكافة فئات المجتمع المصري.

خلصت الدراسة إلى أهمية تصميم نماذج بنىوية تراعي الترابط التفاعلي بين الشمول المالي والخصائص الاجتماعية ومحددات الرضا والثقة، بما يُعزز من فاعلية السياسات التنموية. وأوصت الدراسة بضرورة توجيه استراتيجيات الشمول المالي نحو الفئات الهشة والمناطق المهمشة، باعتباره أداة بنىوية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة الشاملة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التنمية المستدامة، الثقة والرضا المالي، التفاوتات الاجتماعية، الاستهداف الاجتماعي.

Financial Inclusion and Sustainable Development in Egypt: Dimensions of the Relationship and Variations in Access and Social Targeting.

Abstract:

This study aims to examine the relationship between financial inclusion and sustainable development in Egypt from a sociological perspective that highlights social and spatial disparities in access to financial services, and assesses the impact of satisfaction and trust in these services on the achievement of sustainable development goals. The research adopted a descriptive-analytical approach and was based on a field-based social survey involving 2,429 respondents from various Egyptian governorates. A standardized battery of measurement tools was employed, comprising three subscales: financial inclusion, satisfaction and trust, and sustainable development.

The findings revealed a statistically significant and positive correlation between financial inclusion and the core dimensions of sustainable development—environmental, social, and economic. The quality of financial services was identified as a key determinant in enhancing individuals' satisfaction and trust in the financial system, which in turn contributes to increased financial engagement and the advancement of development objectives.

The study also identified statistically significant differences in levels of financial inclusion based on variables such as educational attainment, income level, and place of residence, pointing to structural disparities that call for equitable policy interventions aimed at expanding financial inclusion to all segments of Egyptian society. The study concludes by emphasizing the need for structural models that consider the dynamic interplay between financial inclusion, social characteristics, and the determinants of satisfaction and trust, in order to enhance the effectiveness of development policies. It recommends directing financial inclusion strategies toward vulnerable groups and marginalized regions, positioning financial inclusion as a structural tool for achieving social justice and comprehensive sustainable development.

Keywords: *Financial Inclusion, Sustainable Development, Financial Trust and Satisfaction, Social Inequalities, Social Targeting.*

استهلال:

في ظل الطابع المتسارع للعالم المعاصر، تصبح مفاهيم مثل الشمول المالي والتنمية المستدامة رهينة لفهم ديناميات "التسارع الاجتماعي" الذي وصفه هارتموت روزا بأنه: «... تزايد معدل التغير في الهياكل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، على نحو يجعل تجارب الأفراد وتوقعاتهم غير قادرة على التكيف مع إيقاع الحياة...» (Rosa & Trejo-Mathys, 2013:77). هذا التسارع، كما يلاحظ روزا، لا يقف عند حدود التكنولوجيا أو التواصل فقط، بل يتخلل كل مفاصل الحياة الاقتصادية والمالية، مما يجعل الحاجة إلى آليات شمولية أكثر إلحاحًا لضمان ألا يُترك الأفراد أو المجتمعات الطرفية خلف ركب التقدم. وهنا تتقاطع فكرة الشمول المالي بوصفها استراتيجية لدمج الجميع - بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الجغرافي - في الاقتصاد الرسمي، مع متطلبات "التكيف البناء" مع التسارع. وعليه، يصبح الشمول المالي ليس مجرد إدخال الأفراد إلى النظام المالي، بل عملية ذات بعد تواصلية ومؤسسية، تهدف إلى تمكين الجميع من المشاركة العادلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي عبر قنوات شرعية ومنظمة. ووفقًا لما يؤكد هابرماس، «لا يتحقق الاندماج الاجتماعي بمجرد القرارات السيادية أو التنظيمات البيروقراطية، بل عبر تواصل عقلاني يسعى لتحقيق تفاهم متبادل بين الفاعلين الاجتماعيين» (Habermas, 1987).

بناءً على ذلك، فإن التنمية المستدامة لا يمكن أن تكتمل دون استيعاب آثار التسارع الاجتماعي وإيجاد أدوات مالية وخدمية قادرة على التكيف مع سرعته، وفي الوقت ذاته قادرة على حماية الأفراد من الوقوع في دوامة الاغتراب الاقتصادي والاجتماعي. إن الشمول المالي المعاصر - بما يتضمنه من اعتماد على الحلول الرقمية وتقنيات التكنولوجيا المالية - يحقق استجابة فعّالة لمطالب التسارع، غير أنه يستدعي في الوقت ذاته، وفقًا لرؤية "روزا"، "قدرة تأملية" لضمان ألا يتحول التسارع إلى قوة اغتراب أو إقصاء. ويوضح ذلك بقوله: «... كلما زادت وتيرة العالم تسارعًا، ازدادت الحاجة إلى لحظات توقف نقدية تسمح بإعادة تقييم الوجهة والمعنى...»

(Rosa & Trejo-Mathys, 2013: 203). وبهذا المعنى، يصبح تسريع الوصول إلى الخدمات المالية ضرورة تنموية، شرط أن يُدار هذا التسارع بطريقة تراعي التوازنات الاجتماعية والثقافية، وتُعزز من قدرات الأفراد على المشاركة الحقيقية، لا أن تعمق التفاوتات أو تعزز الهشاشة الاقتصادية.

أولاً: موضوع الدراسة وأهميتها.

تعيش المجتمعات المعاصرة على وقع تحولات متسارعة في البنى التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، ما أدى إلى إعادة تشكيل أنماط الحياة والسلوك والعمل، وفرض تحديات جديدة على صعيد العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وفي خضم هذا التسارع، برز الشمول المالي كأحد المداخل البنوية التي يُعوّل عليها لتحقيق الإدماج والتمكين، ليس فقط بوصفه وسيلة لضمان الوصول إلى الخدمات المالية، بل كأداة استراتيجية لإعادة تنظيم علاقة الأفراد بالمؤسسات، وتعزيز فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، تتقاطع مسارات التسارع الاجتماعي والشمول المالي باعتبارهما عنصرين حاسمين في إدارة التحول: الأول يفرض تحديات ضاغطة، والثاني يوفر إمكانيات الاستجابة الفعّالة لها، من خلال توسيع نطاق الفرص والموارد بشكل أكثر عدالة وشمولاً. وتتبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى تحليل مدى فاعلية نظم الاستهداف وآليات الوصول في تحقيق شمول مالي قادر على إدماج الفئات المهمشة ضمن مسارات التنمية المستدامة، في ظل ما يشهده الواقع من تغيرات متلاحقة.

وتكتسب قضية الشمول المالي أهمية بالغة لدى مختلف دول العالم، وبالأخص الدول النامية؛ بعد أن كشفت الأزمة المالية العالمية عن وجود اختلالات هيكلية في النظامين المالي والنقدي الدوليين، ووجود نحو نصف سكان العالم غير مشمولين بالخدمات المالية، وأظهرت الأزمة المالية العالمية أن الدول التي تتمتع بقدر عالٍ من الشمول المالي استطاعت أن تتعامل مع الأزمة بشكل أفضل من تلك الدول التي لم

تتمتع بنفس المستوى من الشمول المالي (زهران، ٢٠٢٥: ٩٨٠). وقد دلت العديد من الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تركز على مكافحة الفقر والجوع، والحد من البطالة من خلال توفير فرص العمل، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتوسيع نطاق الخدمات الصحية والتعليم، وتحسين مستويات الرفاهية، ولا يمكن بلوغ هذه الأهداف على أرض الواقع دون تفعيل الشمول المالي، باعتباره أداة رئيسية لتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً وعدالة، وتوسيع فرص المشاركة الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع (Klapper, El-Zoghbi & Hess, 2016)، ويستند ذلك إلى اعتبار الشمول المالي أحد ضوابط تحقيق التنمية المستدامة، إذ يُوفّر إطاراً فاعلاً لبناء نظام مالي أكثر شمولاً واستدامة، ويسهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي بما يتماشى مع الأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية الشاملة (Varghes & Viswanathan, 2018).

وعلى الرغم من أن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة التي أعلنتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ لم تتضمن إشارة صريحة إلى الشمول المالي، إلا أن هذا الأخير يُعد مكوناً رئيسياً لتحقيق معظم تلك الأهداف (Klapper et al., 2016: 2-9)، نظراً لارتباطه الوثيق بالنمو الاقتصادي، ومساهمته الفعالة في تحقيق سبعة أهداف على الأقل من بينها، مثل القضاء على الفقر، وتعزيز المساواة، وتحقيق النمو الشامل والعمل اللائق، وهو ما دفع المجتمع الدولي إلى التكاتف من أجل تعزيز الشمول المالي كأداة محورية لدفع أجندة التنمية المستدامة قدماً (الطيب، ٢٠٢٠: ٦).

ويستهدف الشمول المالي تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ومؤسساته، لا سيما الفئات ذات الدخل المنخفض، وذلك في مقابل الإقصاء المالي الذي يستبعد هذه الشرائح من الاستفادة من تلك الخدمات (AFI, 2010). ويقوم هذا المفهوم على عدد من الركائز الأساسية، أبرزها: سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، مرونتها، جودتها وانخفاض تكلفتها، مع ضرورة اتساع انتشارها الجغرافي، وهو ما يستدعي تنمية ثقافة استخدام الأدوات المالية وتعزيز

البنية التحتية المالية الداعمة (Awad & Eid, 2018: 12). ويتطلب تحقيق الشمول المالي من الدول اتخاذ مجموعة من الإجراءات على جانبي العرض والطلب، إذ يتمثل جانب العرض في دور البنوك والمؤسسات المالية، بينما يتمثل جانب الطلب في جاهزية الأفراد ومدى وعيهم بأهمية الخدمات المالية وآليات استخدامها (Damodaran, 2013). إلا أن تحقيق هذا التوازن بين العرض والطلب يواجه تحديات واضحة، أبرزها الفجوة القائمة بين ما تقدمه المؤسسات المصرفية من خدمات وما يحتاج إليه الأفراد فعليًا، خاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة (Singu, 2015). وتُظهر الإحصاءات أن نحو ٢,٥ مليار نسمة حول العالم ما زالوا محرومين من الوصول إلى خدمات مالية رسمية، كما أن ٧٥% من الفقراء لا يتعاملون مع البنوك، بسبب ارتفاع التكاليف، وبعد المسافات، والمتطلبات المعقدة لفتح حساب مالي. ولا تتجاوز نسبة البالغين الذين يدخرون أموالهم في مؤسسات مالية رسمية سوى ٢٥% على مستوى العالم (الجبالي، ٢٠٢٢: ٤).

ورغم التوسع في سياسات الشمول المالي، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن هذه السياسات لم تُحقق النتائج المرجوة في التخفيف من حدة الفقر في الدول النامية. حيث قام بعض الخبراء بإجراء دراسات لتقييم دور الشمول المالي في محاربة الفقر، وقاموا بتقسيم الدول إلى مجموعتين، تشتمل المجموعة الأولى على الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط، أما المجموعة الثانية فتشتمل على الدول ذات الدخل المنخفض، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات أن الشمول المالي كان له أثر إيجابي في الحد من الفقر في المجموعة الأولى، بينما بقي أثره محدودًا في المجموعة الثانية، ويُعزى ذلك إلى ضعف كفاءة وفعالية النظم المالية في تلك الدول (Swamy, 2014). من هنا، فإن سد هذه الفجوات والتغلب على المعوقات يعدّ شرطًا أساسيًا لتفعيل الشمول المالي وتحقيق أثره التنموي المستدام.

هذا، وقد قطعت مصر شوطًا معتبرًا في ترسيخ مفهوم الشمول المالي كأحد المرتكزات الأساسية لاستراتيجيتها التنموية، إدراكًا لجذواه في دعم الاستقرار الاقتصادي

والاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تسارعت وتيرة التحول نحو الشمول المالي بوصفه استجابة مؤسسية لأزمات كبرى، أبرزها الأثر الاجتماعي الناجم عن برنامج الإصلاح الاقتصادي (٢٠١٦) وتداعيات جائحة كورونا، مما كشف عن أهمية الشمول المالي كأداة لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، ووسيلة فعالة لتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما للفئات المهمشة والريفية. فقد تبنت الدولة عددًا من المبادرات النوعية، وعقدت شراكات متعددة الأطراف مع مؤسسات دولية ومحلية، في محاولة لردم الفجوة المالية والاجتماعية، وتقليص التفاوت في الوصول إلى الخدمات البنكية والرقمية.

وقد عملت الحكومة المصرية على إدماج الشمول المالي في صلب سياساتها منذ انضمامها للتحالف الدولي للشمول المالي (AFI) عام ٢٠١٣، مرورًا باستضافتها للمؤتمر السنوي التاسع للتحالف في شرم الشيخ عام ٢٠١٧، كما تم تفعيل منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني كأحد أبرز أدوات تنفيذ استراتيجية الشمول المالي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٩، عبر دفع المواطنين ومؤسسات الدولة نحو استخدام الوسائل الرقمية في التعاملات المالية اليومية. وتوسيع نطاق الخدمات البنكية والبريدية، وتسهيل الحصول على حسابات مصرفية من خلال إطلاق مبادرات نوعية مثل "حساب لكل مواطن، التمويل العقاري، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المحافظ الإلكترونية عبر الهاتف المحمول (بطاقات ميزة)"، فضلًا عن توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع شركات عالمية لتطوير البنية التحتية للمعاملات المالية الرقمية، مثل شركة "فيزا، وفوري". كما تم إقرار قانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية عام ٢٠١٨، لتعزيز الإطار القانوني للتحول إلى مجتمع غير نقدي. وصولًا إلى تبني سلسلة من التشريعات والإصلاحات المؤسسية والتنظيمية الرامية إلى تهيئة بيئة داعمة للخدمات المالية الرقمية (غيث، ٢٠٢٤: ٣٧-٣٨)، (زهرا، ٢٠٢٥: ١٠٣٣-١٠٣٦)، توجت هذه الجهود بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة من ٢٠٢٢ - ٢٠٢٥ تماهياً مع استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، لا

سيما في محور تحقيق اقتصاد تنافسي ومتنوع بحيث تسعى الدولة من خلالها تحقيق تكامل العدالة الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية، من خلال دمج كافة فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي، بما في ذلك الشرائح المهمشة والمقيمين في المناطق الريفية والنائية. وتسعى الدولة عبر هذه الرؤية إلى تنمية الثقافة المالية للمواطنين وتحسين قدراتهم المالية، وإبتكار منتجات مالية تلبي احتياجات المواطنين، ووضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمتعاملين مع القطاع المالي والمصرفي (البنك المركزي المصري)، وشهدت مصر تطوراً ملحوظاً في معدلات الشمول المالي، حيث ارتفعت نسبة المواطنين الذين يمتلكون ويستخدمون حسابات مالية نشطة إلى نحو ٧٤,٨% بنهاية عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٧٠,٧% في نهاية ٢٠٢٣، وبمعدل نمو ٢٠,٤% خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٤، وقد بلغ عدد الأفراد الذين يمتلكون حسابات نشطة تمكنهم من إجراء معاملات مالية منتظمة نحو ٥٢ مليون مواطن من إجمالي ٦٩,٦ مليون في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر. (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٤). ومن منظور سوسيولوجي، تعكس هذه الجهود تحولاً في نمط تدخل الدولة من الرعاية التقليدية إلى إدارة المخاطر وتوسيع الأدوات المالية، بما يعزز المشاركة الاقتصادية ويعيد تشكيل العلاقة بين المواطن والمؤسسات.



البنك المركزي المصري (٢٠٢٤). قاعدة بيانات الشمول المالي في مصر خلال الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠٢٤ م

ورغم الجهود المبذولة، وفي ضوء ما أوردته الدراسات المختلفة حول واقع الخدمات المالية في مصر، تُظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Demirguc-Kunt et al., 2017) أن مستوى النفاذ إلى هذه الخدمات، وإن بدا مقبولاً من الناحية الكمية، إلا أنه لا يزال دون المتوسط المتوقع خصوصاً عند مقارنته بدول الخليج والدول المتقدمة. ويُبرز هذا التفاوت خللاً بنيوياً يُعزى إلى فجوات تنموية مستمرة، تعكس تبايناً في القدرات المؤسسية والبنى التحتية المصرفية، فضلاً عن أبعاد ثقافية واجتماعية مركبة. في هذا الإطار، تؤكد دراسة (شمس الدين، ٢٠٢٢: ٢٣٢) على أن الشمول المالي يشكّل أداة محورية في تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إلا أن هذه الإمكانية تظل مُعطلة نسبياً بفعل عوائق تطبيقية وممارسات ميدانية لا تزال محدودة التأثير.

ومن منظور نقدي، تكشف دراسة (البكل والحداد، ٢٠٢٢: ١٨٩)، بناءً على تحليل نظري وتطبيق نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية تمتد لعشرين عاماً لمؤشرات الشمول المالي، عن وجود علاقة ذات تأثير محدود بين تطبيق الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي في مصر. ويُعزى هذا الضعف في العلاقة إلى عدم اكتمال تطبيق منظومة الشمول المالي، حيث تستمر الأنماط الاستهلاكية التقليدية في السيطرة، ويتردد الأفراد في استخدام التطبيقات المصرفية والرقمية، مفضلين الاحتفاظ بالنقد في شكلها السائل. كما أن محدودية الوعي بثقافة الشمول المالي، خاصة في الأوساط الريفية والمهمشة، تُعدّ من العوامل الأساسية التي تعيق فعالية هذه المنظومة. هذا التفسير يتقاطع مع فرضيات علم الاجتماع التنموي التي تؤكد أن الثقافة والممارسات الاجتماعية تلعب دوراً حاسماً في تشكيل القبول المجتمعي للأدوات الاقتصادية الحديثة، مما يجعل الإصلاح الاقتصادي مشروطاً بتحولات ثقافية واجتماعية موازية.

وفي السياق ذاته، أشار البنك الدولي (World Bank, 2022) إلى جملة من التحديات البنوية ذات الطابع الجغرافي والاجتماعي، أبرزها ضعف وصول الخدمات المالية إلى المناطق الريفية وشرائح الدخل المنخفض. كما رصدت دراسة (زهرا، ٢٠٢٥: ٩٨١، ٩٩٣) قصورًا في البنية التحتية المصرفية، من حيث توزيع الفروع وماكينات الصراف الآلي، بما يعكس غياب العدالة المكانية في توزيع الموارد والخدمات، ويفرض عوائق مباشرة أمام عملية الإدماج المالي الفعال، لا سيما مع ارتفاع تكلفة الخدمات بالنسبة للفئات الأقل دخلًا. وعلى المستوى المؤسسي، أظهرت دراسة (الجبالي، ٢٠٢٢: ٣-٧) أن النظام المصرفي في مصر يتسم بتركز حضري شديد، مع تركيز الفروع والمكينات في المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية، مما يُفاقم فجوة الثقة بين السكان، ولا سيما في الريف وكبار السن، وبين الجهاز المصرفي الرسمي. هذا الأمر يعكس بعدًا ثقافيًا بنيويًا يتصل بمحدودية قبول نمط التعاملات المصرفية الحديثة في قطاعات واسعة من المجتمع، ويُعزز من الإقصاء المالي والاجتماعي على حد سواء.

أما من زاوية النوع الاجتماعي، فإن التفاوت الجندي يمثل أحد أبرز التحديات التي تُعطل ديناميكيات الشمول المالي. إذ تُشير بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (٢٠١٧) وبيانات التحالف المصري العالمي للمرأة إلى أن الذكور يمتلكون النسبة الأكبر من الحسابات المصرفية، في حين تعاني النساء، خصوصًا رائدات الأعمال الصغيرة، من ضعف كبير في الوصول إلى التمويل (عطية، ٢٠٢١: ٣٩١). ويُعد تحقيق المساواة بين الجنسين أحد أهداف الشمول المالي، حيث يدعم وصول النساء إلى الخدمات المالية، وذلك عن طريق دعم الملائة المالية لهن (Swamy, 2014)، ويُبرز هذا التفاوت بُعدًا ثقافيًا يرتبط بإعادة إنتاج غير متوازن لأدوار النوع الاجتماعي، مما يُشكل عقبة حقيقية أمام تمكين النساء اقتصاديًا.

هذا، مع استمرار التحديات أمام تحقيق شمول مالي فعّال ومتكامل، إذ لا تزال بعض الشرائح الاجتماعية تواجه صعوبات كبيرة في التعامل مع المؤسسات المالية، لأسباب ترتبط بانتشار الأمية بين بعض أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الثقافة والوعي المصرفي، وضعف الإلمام بالشروط والأحكام المتعلقة بالخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات (Rutledge, 2010: 212). وفي السياق المصري، يُسهم انتشار الأمية في نقص المعرفة بالمعلومات المالية، ما يُعيق الوصول إلى هذه الخدمات، خصوصاً في ظل اعتماد العديد من المعاملات المصرفية على حدٍ أدنى من القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (شطأ، ٢٠٢٠). كما تُشكّل الاعتبارات الدينية عاملاً مؤثراً في إحجام بعض الأفراد عن التعامل مع المؤسسات المالية، حيث يُفضّلون تجنّب المعاملات التي قد لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، رغم ما شهدته البنوك من تطور في تقديم صيغ تمويل متوافقة مع الشريعة (عطية، ٢٠٢١: ٣٨٠). ويُضاف إلى ذلك اتساع نطاق القطاع غير الرسمي في الاقتصاد والمجتمع، وسعي العاملين فيه إلى إخفاء أنشطتهم والابتعاد عن المؤسسات المالية لأسباب اجتماعية، ما يُشكّل عائقاً كبيراً أمام تحقيق الشمول المالي (عبد المجيد وآخرون، ٢٠٢٣: ٧٤). كذلك، فإن وجود قطاع واسع من المواطنين لا يمتلكون دخلاً ثابتاً يُقيّد بشكل مباشر قدرتهم على الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية (Anaraki-Ardakani et al., 2013) وهو ما تؤكده معدلات البطالة الرسمية في مصر، التي بلغت نحو ٦,٧% في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤. وتُمثل هذه التحديات مجتمعةً عائقاً بنيوياً يُضعف قدرة الشمول المالي على الإسهام الفعلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتأسيساً على ما سبق، تتحدد أهمية الدراسة في تناولها للعلاقة الجدلية بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في مصر، في ضوء التحولات المتسارعة التي يشهدها المجتمع المصري على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، انطلاقاً من فرضية أساسية مؤداها أن الشمول المالي لا يُختزل في كونه أداة مالية

لتعزيز النمو الاقتصادي، بل يُمثّل مدخلاً سوسيولوجياً استراتيجياً لإعادة دمج الفئات الهشة والمهمشة في البنية التنموية، عبر آليات تمكين عادلة وشاملة. وتركز الدراسة على تحليل أبعاد التفاوت في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وفعالية سياسات الاستهداف الاجتماعي، في ظل تحديات ثقافية، وبنوية، ومؤسسية تؤثر في تحقيق الإنصاف المالي والاجتماعي.

ثانياً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في مصر، مع التركيز على التفاوتات الاجتماعية وتحديات الاستهداف والوصول، بهدف بناء تصور سوسيولوجي يوضح كيفية تأثير الشمول المالي والرضا والثقة بالخدمات المالية على تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف صاغت الدراسة تساؤلاتها الرئيسية:

ما طبيعة العلاقة بين الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر، في ظل التفاوتات الاجتماعية وتحديات الاستهداف والوصول؟ وفي محاولة الإجابة على هذا التساؤل صاغت التساؤلات الفرعية التالية:

١. إلى أي مدى يُسهم الشمول المالي في تعزيز مستويات التنمية المستدامة لدى الأفراد في المجتمع المصري؟

٢. ما طبيعة العلاقة بين مستوى الشمول المالي ودرجة الرضا والثقة في الخدمات المالية؟

٣. ما طبيعة العلاقة بين درجة الرضا والثقة في الخدمات المالية وتحقيق التنمية المستدامة في مصر؟

٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات الشمول المالي وفقاً للمتغيرات الاجتماعية «مثل: النوع، مكان السكن، نوع العمل، محل الإقامة، الفئة العمرية، مستوى الدخل، الحالة الاجتماعية، المحافظة، نوع التعليم»؟

٥. إلى أي مدى يُمكن تفسير التباين في مستويات التنمية المستدامة في ضوء الشمول المالي، ودرجة الرضا والثقة بالخدمات المالية، والخصائص الاجتماعية للأفراد؟

٦. ما النموذج البنائي الأمثل الذي يصف العلاقات التفاعلية بين الشمول المالي، والرضا والثقة بالخدمات المالية، وبين مستويات التنمية المستدامة في المجتمع المصري؟

ثالثاً: مفاهيم الدراسة: من التّأصيل إلى الإِجرائيّة.

(١-٣) مفهوم الشمول المالي:

ظهر مفهوم الشمول المالي Financial Inclusion في سياق تطور السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تقليص الفجوة بين الفئات المندرجة ضمن النظام المالي الرسمي وتلك المستبعدة منه، وتعود جذوره إلى بدايات القرن العشرين، وتحديداً في عام ١٩٠٤، عندما ظهرت الحركة التعاونية في الهند كاستجابة مجتمعية لمشكلة الإقصاء المالي للفئات الريفية الفقيرة، وذلك بتوفير أدوات تمويل بديلة عن المرابين التقليديين. وقد اكتسب المفهوم دفعة مؤسسية قوية في عام ١٩٦٩ حين قامت الحكومة الهندية بتأميم ١٤ بنكاً تجارياً، وأعقبت ذلك إطلاق ما يُعرف بـ "نظام البنوك الرائدة" لتوسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية، خاصة في المناطق المهمشة (Damodaran, 2013: 54). غير أن الاستخدام الأكاديمي الدقيق للمصطلح لم يظهر إلا من خلال دراسات ركزت على مفهوم الإقصاء المالي Financial Exclusion، أبرزها دراسة (Leyshon & Thrift, 1995) حول أثر إغلاق فرع بنكي على قدرة السكان المحليين في جنوب شرق إنجلترا على الوصول إلى الخدمات المالية، وأبرزت الدراسة التهميش المالي كظاهرة اجتماعية وجغرافية لها تبعات اقتصادية وتنموية واضحة. وكانت هذه الدراسة بمثابة نقطة تحول مفاهيمية نحو تشكل ملامح المفهوم الحديث للشمول المالي، حيث تحول النقاش من الوصول المكاني إلى البنوك نحو الوصول الشامل والمنصف إلى الأدوات والخدمات المالية لجميع فئات المجتمع.

ومع نهاية القرن العشرين، وتحديداً في عام ١٩٩٩، اكتسب مصطلح "الشمول المالي" حضوراً متزايداً في الأدبيات الأكاديمية لوصف الفجوات البنيوية التي تعيق قدرة الأفراد، لا سيما الفئات المهمشة، على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية. وقد تطور المفهوم ليشمل أبعاداً تتجاوز مجرد الإتاحة الشكلية للخدمات، نحو التركيز على الاستخدام الفعلي والفعل لها. وفي هذا السياق، برز تمييز مفاهيمي بين "الإقصاء الطوعي" الناتج عن اعتبارات ثقافية أو دينية أو شخصية، و"الإقصاء القسري" الناتج عن عقبات هيكلية مثل ارتفاع التكاليف، أو غياب الضمانات، أو محدودية التغطية الجغرافية للخدمات المالية (نوفل، ٢٠١٨: ١٧). ومثلت **الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨** نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ الشمول المالي، إذ كشفت هشاشة النظام المالي العالمي، وأبرزت ضرورة دمج جميع الفئات، خاصة المهمشة، ضمن المنظومة المالية الرسمية (Ozili, 2020). استجابة لذلك، تبنى المجتمع الدولي الشمول المالي كأداة داعمة لتحقيق العدالة الاقتصادية والاستقرار المالي، لما له من دور في تمكين الأفراد وتعزيز فرص التنمية. وقد أطلقت مبادرات دولية بارزة مثل خطة عمل مجموعة العشرين G20 عام ٢٠١٠، وتأسيس **التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)**، و**الشراكة العالمية للشمول المالي (GPIFI)**، ووضع المعايير الدولية (SSBs) للبدء في تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي ضمن أطر واضحة وفعالة (فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ٢٠١٥: ١). وتبنى البنك الدولي فكرة نشر وتطبيق وتعميم الشمول المالي كمحور رئيس في التنمية الاقتصادية، وأطلق **البرنامج العالمي لتوسيع الوصول المالي (GFA)** في العام ٢٠١٣، مستفيداً من تقنيات الدفع الرقمي، والتوسع في الهواتف المحمولة، ومنصات التكنولوجيا المالية، مما أتاح فرصاً أكبر للفئات المهمشة، مثل الفقراء، والنساء، واللاجئين، للوصول إلى الخدمات المالية الرسمية (Pearce & Ruiz, 2013). ومع الوقت، تطوّر المفهوم من مجرد "الوصول إلى الخدمات" إلى إطار أكثر شمولاً يشمل الاستخدام الفعلي، وجودة الخدمة، والحماية المالية، والتثقيف المالي. وقد ساعدت الابتكارات التقنية في بروز

جهات جديدة غير مصرفية كمقدمي خدمات مالية، مثل مكاتب البريد، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، التي ساهمت في تحسين الوصول إلى المنافذ المالية، خاصة في المناطق المحرومة (Williams; Adegoke & Dare, 2017: 265).

وبالنظر إلى التعريفات المختلفة للشمول المالي، يتأسس المفهوم بوصفه أحد المداخل المحورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تناولته العديد من المؤسسات الدولية والبنوك المركزية بتعاريف تشدد على البعد المؤسسي والتنفيذي. منها على سبيل المثال، تعريفات مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، والتي أكدت على أن الشمول المالي هو "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول كافة فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة، إلى المنتجات والخدمات المالية بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة" (Rao, 2014: 20). ويُعرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه "تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى واستخدام الخدمات المالية بطريقة مسؤولة ومستدامة، بما يشمل المعاملات والمدفوعات والادخار والتأمين والائتمان" (World Bank, 2014: 21). كما ينظر إليه صندوق النقد الدولي (IMF) باعتباره "إتاحة أكبر قدر ممكن من الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل كافة الأشخاص" (IMF, 2015). بينما تولي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) اهتمامًا بالبُعد التوعوي والتثقيفي، وتؤكد على أن الشمول المالي عملية تسعى إلى تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية رشيدة عبر المعرفة والاستخدام الفعّال للخدمات (اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٦: ٨).

أما على الصعيد العربي، فقد بيّن تقرير المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) أن الشمول المالي في العالم العربي يعني "الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها من قبل الأفراد والشركات بطريقة مستدامة وبأسعار مناسبة، مع حماية حقوق المستهلك" (CGAP, 2017). ويؤكد (فريق العمل الإقليمي العربي لتعزيز الشمول المالي، ٢٠١٥: ١) على أن الشمول المالي يتطلب توفير خدمات تشمل الادخار، الائتمان، التأمين، والتحويلات المالية، إلى جانب برامج التوعية وحماية المستهلك

لضمان الاستخدام الفعال والمستدام للخدمات. وتتقاطع هذه التعريفات المؤسسية، مع ما نصّ عليه تعريف البنك المركزي المصري للشمول المالي في القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بأنه "إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم" (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٢: ٢).

وفي السياق ذاته، تقدم الأدبيات الأكاديمية تعريفات أكثر تحليلاً وشمولاً، تتجاوز المفهوم التنفيذي إلى التركيز على البُعد الاجتماعي والاقتصادي والتمكيني. فقد عرفه (Gatnar, 2013) بأنه "حالة يستطيع فيها جميع الأشخاص الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة، المقدمة بأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، مع احترام كرامة الزبائن"، بينما يشير (Yorulmaz, 2012) إلى أن الشمول المالي "يُقاس بمدى قدرة الأفراد على الوصول واستخدام المنتجات المالية التي تتلاءم مع احتياجاتهم، بما يضمن لهم حياة كريمة ومستوى اقتصادي معقول". ويذهب (Singh & Roy, 2015) إلى تأكيد الجانب الجغرافي والاجتماعي، حيث يرون في الشمول المالي عملية تُعزز من خلالها إتاحة كافة المنتجات المالية لجميع الفئات دون استثناءات ترتبط بالموقع أو الكلفة. هذا، وتعددت مفاهيم الشمول المالي لتصب جميعها في سياق مترابط، ففي حين تعرفه بعض الأدبيات بقدرة الأفراد على الوصول للخدمات المالية، تعرفه دراسات أخرى بتوفير الخدمات المالية الرشيدة والمستدامة للأفراد، أو توفير الخدمات بنوعية جيدة مع الأخذ بعين الاعتبار حماية مستخدمي هذه الخدمات. وتستخدم الأدبيات أكثر من مصطلح للإشارة إلى مفهوم الشمول المالي، منها: الاشتمال المالي، أو الإدماج المالي، بل والتعمق المالي، ومع تعدد الألفاظ نجد أن الدلالة واحدة.

ويُبرز تحليل التعريفات المؤسسية والأكاديمية للشمول المالي تبايناً واضحاً في المنهج والأهداف؛ إذ تُركّز المؤسسات على البُعد الوظيفي والتنظيمي للمفهوم بوصفه أداة لتحقيق الاستقرار المالي والنمو، فيما تتجه الأدبيات الأكاديمية إلى تفكيكه كمفهوم تنموي-اجتماعي يرتبط بالعدالة والتمكين والثقة الثقافية. وبينما تُعلي الرؤية المؤسسية

من مؤشري الوصول والاستخدام، تُطالب المقاربات الأكاديمية بإدماج الأبعاد الاجتماعية والثقافية ومراعاة الفئات الهشة. وتعتمد هذه الدراسة منظورًا تكامليًا يُعيد النظر في الشمول المالي بوصفه ممارسة اجتماعية ترتبط بثقة الأفراد ورضاهم عن الخدمات المالية، مع مراعاة الأبعاد الثقافية والاجتماعية في التحليل، بما يعكس خصوصية السياق المصري واحتياجات فئاته الهشة.

وعلى ماسبق، يتأسس التعريف الإجرائي للشمول المالي على تمكين الأفراد والمؤسسات، لا سيما الفئات المهمشة والفقيرة، من النفاذ إلى خدمات مالية رسمية، ضمن إطار شمولي يجمع بين أربعة أبعاد رئيسية: التوسع في الوصول، الاستخدام الفعال، ضمان الجودة والحماية، ودرجة الرضا والثقة بالخدمات المالية، بما يسهم في تقليل الاستبعاد المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتحدد ملامح المفهوم، وفق بيان الجدول (١) التالي:

جدول (١). التعريفات الإجرائية لأبعاد الشمول المالي.			
المُعد	المفهوم الإجرائي	مؤشرات القياس	
١	الوصول إلى الخدمات المالية Access	مدى قدرة الأفراد على الوصول الفعلي أو الرقمي إلى الخدمات والمنتجات المالية بسهولة، سواء من خلال فروع المصارف، الصرافات الآلية، أو الوسائل الرقمية، مع مراعاة سهولة الإجراءات وتوفر المعلومات لجميع فئات المجتمع.	- قرب الفروع والصرافات الآلية - استخدام الهاتف والموقع الإلكتروني - سهولة التعامل مع الموظفين - تيسير فتح الحسابات - الخدمات متاحة لكافة الفئات
٢	استخدام الخدمات المالية Usage	مستوى استخدام الأفراد المنتظم والمستمر للخدمات المالية المقدمة، وقدرتهم على التعامل مع الأنظمة البنكية المختلفة، ودفع الفواتير، والتحويل، والاقتراض، مع مراعاة التأثيرات اللغوية والتعليمية والإجرائية.	- استخدام الحسابات والبطاقات البنكية - الدفع الإلكتروني - التحويلات المالية - تأثير التعليم واللغة - سهولة الإجراءات البنكية
٣	جودة الخدمات المالية Quality Protection	نوعية وكفاءة الخدمات المالية المقدمة، من حيث الشفافية، التكاليف، سرعة الإنجاز، ودقة الاستجابة، بما يعكس فعالية المؤسسات المالية في تلبية احتياجات المستخدمين بفعالية وعدالة.	- الشفافية في المعلومات - ملائمة التكاليف للدخل - سرعة تقديم الخدمة - دعم المشروعات الصغيرة - التفاعل مع الشكاوى
٤	الرضا والثقة بالخدمات المالية Satisfaction and Trust	درجة رضا وثقة الأفراد في التعامل مع المؤسسات المالية من حيث الأمان، جودة الخدمة، الشفافية، كفاءة الموظفين، الحماية القانونية، وسهولة الوصول للمعلومات.	- الشعور بالأمان المالي - وضوح المعلومات - الثقة في الموظفين والمؤسسات - الالتزام بالوعود - الحماية من الاحتيال - جودة وسرية الخدمات

(٢-٣) مفهوم التنمية المستدامة:

عبر كثير من الكتابات والتقارير الدولية وسيرورة من المفاوضات التي تراكمت عبر الزمن، تولد مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development، باعتبارها «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها»، ويُعد المفهوم من المفاهيم الحديثة نسبيًا في الأدبيات التنموية، حيث ظهر كمحاولة لدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار تنموي متكامل. ويمكن تتبع تطوره عبر عدة محطات تاريخية رئيسة حيث تعود جذوره إلى تقارير بيئية مبكرة في سبعينيات القرن العشرين، تشير إلى حدود النمو الذي يواجه البشرية من قبل المعضلات والمخاوف الوجودية، لا سيما بعد صدور تقرير نادي روما سنة ١٩٧٢ بعنوان (حدود النمو Limits to Growth)، الذي حذر من الاستهلاك غير المنضبط للموارد الطبيعية، ومأزق الجنس البشري، مُعلنًا استمرار النمو السكاني الآسي، والنمو الاقتصادي في المستقبل غير المتسق مع محدودية موارد الأرض، مما يؤدي إلى تجاوز مستقبلي وانهايار وفي غضون مئة عام (Meadows, et al, 1972).

ووضع المفهوم بصيغته المعاصرة بشكل واضح لأول مرة عبر التقرير الدولي «مستقبلنا المشترك Our Common Future»، مؤكدًا على أهمية تبني دول العالم نمط التنمية المستدامة، والذي يجب أن يأخذ في الاعتبار ثلاثة أبعاد للتنمية: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي عند صياغة السياسات والخطط والبرامج، وبما لا ينتج عنه حرمان الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وحققها في تنمية متوازنة وعادلة تضمن حياة أفضل للإنسان (United Nations, 1987). وقد تعزز المفهوم لاحقًا خلال قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، عبر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، حيث تم اعتماد "أجندة ٢١" التي وضعت خطة عمل شاملة لتحقيق التنمية المستدامة عالميًا (United Nations, 1992).

وفي عام ٢٠١٥، أطلقت الأمم المتحدة الوثيقة النهائية لأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، بعنوان «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، والتي جاءت كإطار مرجعي للمرحلة المقبلة، متضمنةً (١٧ هدفًا، و١٦٩ مقصدًا وغاية، وعدد ٢٣١ مؤشر فعلي)، لمواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية، وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها بحلول عام ٢٠٣٠ (United Nations, 2015: 2-35). متضمنة قضايا محورية مثل القضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، وحماية البيئة، وغيرها من المسارات التنموية المتكاملة، حيث اعتبرت الأهداف (٨، ٩، ١٠، ١٢) ضمن أهداف البعد الاقتصادي، والأهداف (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ١١، ١٦)، ضمن أهداف البعد الاجتماعي، والأهداف (٦، ١٣، ١٤، ١٥) ضمن أهداف البعد البيئي. وتعتمد الأمم المتحدة في تقسيمها للأهداف الإنمائية إلى خمس مجموعات رئيسية هي: الناس، وكوكب الأرض، والرخاء أو الرفاهية والازدهار، والسلام، والشراكة (Folke et al., 2016). ويشير بعض الباحثي (Hopwood et al., 2005) إلى أن التنمية المستدامة لا تُختزل في تحقيق توازن ثابت بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بل تُعدّ عملية اجتماعية تعاونية تتسم بالديناميكية، وتستلزم تفاعلًا مستمرًا بين تلك الأبعاد عبر مشاركة متعددة المستويات والفاعلين، وداخل سياقات زمانية ومكانية متشابكة ومحددة. وبذلك يُنظر للتنمية المستدامة بوصفها ضرورة أخلاقية واستراتيجية في آن، تهدف لضمان رفاه الحاضر دون الإضرار بحقوق المستقبل، عبر إدارة رشيدة للموارد، وتخطيط طويل الأمد يستند إلى التوازن بين الاحتياجات البشرية والقيود البيئية (Emas, 2015).

وعلى ما سبق، تُفهم التنمية المستدامة إجرائيًا على أنها عملية شمولية تستهدف بناء مجتمع عادل ومرن ومُمكن، من خلال تكامل الأبعاد الثلاثة للاستدامة: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، مع الأخذ في الاعتبار المنتفعين الخمسة لتحقيق مستهدفات التنمية (الناس، الكوكب، الازدهار، السلام، الشراكة)، كما هو موضح بالجدول (٢) التالي:

جدول (٢). التعريفات الإجرائية للتنمية المستدامة: الأبعاد والأهداف والمؤشرات، والمستهدف.				
المفهوم العام	عملية تنموية شاملة تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، من خلال التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.			
التعريف الإجرائي	تحقيق توازن فعال بين الأبعاد الثلاثة من خلال سياسات وممارسات تضمن العدالة في توزيع الموارد، والمشاركة المجتمعية، والحفاظ على النظم البيئية.			
الأبعاد	التعريف	الأهداف	المؤشرات الاجرائية	المستهدف
الاقتصادي	تحقيق نمو اقتصادي مستدام مع توزيع عادل للثروات والموارد	٨- العمل اللائق ونمو الاقتصاد. ٩- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية. ١٠- الحد من أوجه عدم المساواة. ١٢- الإنتاج والاستهلاك المستدام.	* معدل النمو الاقتصادي. * فرص العمل اللائق. * الاستثمار في البنية التحتية.	- الرفاهية. - الرفاهية. - الرفاهية. - كوكب الأرض
الاجتماعي	تعزيز العدالة والتمكين وتحسين جودة الحياة	١- القضاء على الفقر. ٢- القضاء التام على الجوع. ٣- الصحة الجيدة والرفاه. ٤- التعليم الجيد. ٥- المساواة بين الجنسين. ٦- المياه النظيفة والنظافة الصحية. ٧- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة. ١١- مدن ومجتمعات محلية مستدامة. ١٦- السلام والعدل والمؤسسات القوية.	* معدلات الفقر. * معدلات الأمية. * العدالة الاجتماعية. * التعليم والرعاية الصحية. * نسبة المشاركة المجتمعية. * تمكين المرأة.	- الناس - الناس - الناس - الناس - الناس - كوكب الأرض - الرفاهية. - الرفاهية. - السلام.
البيئي	حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية	٦- المياه النظيفة والنظافة الصحية. ١٣- العمل المناخي. ١٤- الحياة تحت الماء. ١٥- الحياة في البر.	* استهلاك الموارد. * مستوى التلوث والانبعاثات. * نسبة المساحات الخضراء. * التنوع البيولوجي. * إدارة النفايات.	- كوكب الأرض - كوكب الأرض - كوكب الأرض - كوكب الأرض - كوكب الأرض

رابعًا: نَحْوَ مُقَارَبَةٍ سَوْسِيُولُوجِيَّةٍ تَفْسِيرِيَّةٍ.

ونحن على مشارف عصرٍ تحوليٍّ جديد، بات من الضروري مراجعة الأطروحات التقليدية حول التغير الاجتماعي وعوامله، والديناميات التي تحكم العمليات الاجتماعية طويلة المدى. فالتسارع في وتيرة الحياة الاجتماعية يفرض علينا سرعة في اقتناص التفسيرات اللحظية أكثر من التعويل على التفسيرات طويلة المدى، ذلك أن التسارع الشديد في ميدان التغير التكنولوجي والتغيرات في وسائل الانتقال والاتصال والإنتاج والاستهلاك، يفرض على الوجود الإنساني تغيرات، تفرض بدورها على الذات أن تعيد النظر بشكل مستمر في الطرق التي تفسر بها المعالم وعلاقتها بهذا العالم

(Rosa & Trejo-Mathys, 2013). وبناءً عليه، فإن التحوّلات الراهنة في مجال الشمول المالي والتنمية لا تنبثق حصراً عن عوامل اقتصادية أو تقنية، بل هي أيضاً نتاجٌ لوتيرة التغيرات الاجتماعية وتسارعها، وما تفرضه من إعادة تشكّل للذات الفردية والاجتماعية؛ وهو ما يُحتم فحصاً نقدياً لدور "التسارع الاجتماعي" والكيفية التي تتشكّل بها أنماط السلوك الاقتصادي والمواقف الحياتية.

وإذا كان الشمول المالي قد حُدد في الأدبيات المؤسسية كأداة لتعزيز الاندماج الاقتصادي، فإن المقاربة السوسيولوجية تفرض إعادة تأطيره كظاهرة اجتماعية معقدة، تتداخل فيها المحددات الاقتصادية مع البنى الثقافية والقيمية والسياقات المحلية. فقرار الأفراد باستخدام الخدمات المالية لا يُختزل في مستوى الإتاحة التقنية، بل يرتبط بدرجة الثقة في المؤسسات، وتمثّلات العدالة والفاعلية، والذاكرة الاجتماعية للعلاقة مع النظام المالي. ومن ثم، فإن فهم فجوة الاستخدام بين العرض والطلب يتطلب تحليلاً نوعياً يتجاوز المؤشرات الكمية، ويستند إلى أدوات سوسيولوجية تُفسّر أنماط التقبّل أو العزوف، من خلال تفكيك البنى الرمزية والمعيارية التي تشكّل الممارسات المالية للفرد داخل مجتمعه.

ويعتمد هذا الإطار النظري على مقارنة تحليلية متكاملة تستند إلى تصورات هارتموت روزا للتسارع الاجتماعي (Rosa & Trejo-Mathys, 2013) لفهم ديناميات التغيير المتسارع في البنية الاجتماعية والتكنولوجية وانعكاساتها على أنماط الوصول إلى الشمول المالي والتنمية المستدامة. ويتقاطع هذا التحليل مع مفاهيم الهيمنة الثقافية عند أنطونيو جرامشي (Gramsci, 2015) في تفسير أشكال النفاذ غير المتكافئة إلى الموارد والخدمات، إضافة إلى توظيف مفهومي رأس المال الاجتماعي والرمزي لبورديو (Bourdieu, 1986) في فهم أبعاد الثقة والاعتمادية والسلوك المالي. ويُستكمل البناء النظري بمبادئ العدالة الاجتماعية كما صاغها جون رولز (Rawls, 2009) لفهم إشكاليات التفاوت والتوزيع في فرص الشمول المالي داخل السياق المصري.

(٤-١) مقارنة التسارع الاجتماعي لفهم الشمول المالي والتنمية المستدامة:

تُعدّ مقارنة التسارع الاجتماعي (Social Acceleration) التي طوّرها هارتموت روزا من أبرز الإسهامات النظرية في علم الاجتماع المعاصر لفهم التحولات الزمنية والاجتماعية في ظلّ الحداثة المتأخرة. وفقاً لهذه المقاربة، فإن المجتمعات الحديثة تتسم بما يُعرف بـ"دينامية التسارع"، حيث يُنظر إلى الحداثة بوصفها حركة تاريخية نحو تسريع التغيير في ثلاثة أبعاد رئيسية: التسارع التكنولوجي، وتسارع التغيير الاجتماعي، وتسارع وتيرة الحياة (Rosa & Trejo-Mathys, 2013). ويؤكد روزا على أن هذه الأبعاد الثلاثة لا تتحرك بشكل مستقل، بل تتغذى عبر حلقة تفاعلية دائرية؛ فالتسارع التكنولوجي يدفع نحو تغيير اجتماعي متسارع، يؤدي بدوره إلى تسارع وتيرة الحياة اليومية، مما يُؤدّد حاجة متزايدة لتطورات تقنية جديدة، في دورة مستمرة للتغيير المتسارع (Torres, 2021: 484).

١ - المحركات البنيوية للتسارع وتفسيرها لواقع الشمول المالي: يربط روزا بين هذه الأبعاد الثلاثة ومحركات تسريع متداخلة: اقتصادية، ثقافية، وهيكلية. فالرأسمالية، بصفاتها المحرك الاقتصادي، تُؤطر الزمن كعنصر إنتاجي يجب تعظيم الاستفادة منه؛ فالربح مرهون بسرعة الابتكار والإنتاج والتوزيع، مما يفرض ضغطاً دائماً على الفاعلين الاجتماعيين للتماشي مع إيقاع الزمن الرأسمالي (Schöneck, 2018: 7) أما المحرك الثقافي، فمرتبط بالعلمنة الحديثة وإعادة تعريف مفاهيم "الحياة الجيدة" والسعادة، بما يواكب ثقافة الإنجاز والاستهلاك السريع (Petersen, 2021). والمحرك الهيكلي يتعلق بالتمايز الوظيفي المتزايد للمجتمع الحديث، الذي أنتج تعقيداً اجتماعياً يحتاج إلى أنماط متسارعة من اتخاذ القرار والتكيف (Rosa, 2010). هذا الإطار يساعد في تفسير واقع الشمول المالي في سياق الاقتصاد الرقمي، حيث تتحكم مفاهيم الزمن والكفاءة في تصميم النظم المالية وتوزيع الخدمات. فمثلاً، تُعدّ الرقمنة المالية تجسيداً واضحاً للتسارع التكنولوجي، حيث تختزل الزمن اللازم للمعاملات، وتُعيد تشكيل العلاقة بين المواطن والمؤسسات المالية (Rosa &

Trejo-Mathys, 2013)

٢- التسارع التكنولوجي والشمول المالي الرقمي: يشكّل التسارع التكنولوجي المحور الأبرز في تطوير الشمول المالي، خاصة من خلال تقنيات الاتصالات والمعلومات، والتطبيقات المصرفية، والمنصات الرقمية التي وسّعت من إمكانيات الوصول إلى الخدمات. غير أن هذا التسارع لا يُنتج دائماً مساواة؛ فبينما يستفيد البعض من "الفجوة الزمنية" بين الابتكار واعتماده العام لتحقيق ربح سريع، فإن آخرين يعانون من تهميش رقمي بسبب نقص البنية التحتية أو التعليم المالي (Allen et al., 2016). وبالتالي، فإن سرعة التغير التكنولوجي في نظم الشمول المالي قد تخلق بيئة محفزة للنمو الاقتصادي، لكنها في الوقت ذاته تُهدد بتحويل هذه النظم إلى أدوات خطيرة لتعزيز الفوارق الاجتماعية ما لم تُرافقها سياسات شمولية عادلة تُراعي "زمن المجتمع" لا فقط "زمن السوق" (Rosa & Trejo-Mathys, 2013).

٣- التوتر بين الأزمنة: الفرد، السوق، والتنمية: تطرح مقارنة روزا إشكالية مركزية في فهم العلاقة بين التنمية المستدامة والشمول المالي، وهي التوتر بين "زمن الحياة" للفرد والمجتمع، و"زمن العالم" الذي تمثله التكنولوجيا والرأسمالية. إذ يُطالب الأفراد والمؤسسات بالتكيف مع زمن سريع ومتغير، دون وجود وقت كافٍ للاستيعاب أو التفاوض مع هذا التغير (Montero & Torres, 2020). وهو ما يجعل من الضروري التفكير في سياسات زمنية تحمي الأفراد من الاستلاب الزمني وتخلق نماذج تنموية تراعي الفروقات الثقافية والقدرات المحلية (van Dijck, 2013).

٤- الدينامية التسارعية والتنمية المستدامة: إن أحد أخطر أبعاد التسارع كما يصفه روزا، هو أنه لا يُمكن إبطاؤه دون تكلفة اقتصادية أو اجتماعية عالية، نظراً لأن النظام الرأسمالي يُشترط فيه النمو الدائم فقط للحفاظ على حالة الاستقرار، وليس لتحقيق التحسن (Rosa & Trejo-Mathys, 2013: 470). هذا يضع التنمية المستدامة أمام تحدٍّ مزدوج: فمن جهة، تُشجع الرقمنة على الكفاءة وتوسيع الشمول المالي، ومن جهة أخرى، فإن هذا الشمول قد يكون هشاً أو زائفاً إذا تم تحت ضغط زمني غير عادل أو غير متكافئ (Petersen, 2021). وبذلك، توفر مقارنة التسارع

الاجتماعي إطاراً نقدياً لفهم كيف يُعاد تشكيل الزمنين الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الحديثة، وكيف يُؤثر ذلك على نماذج الشمول المالي والتنمية المستدامة. وهي بذلك تدفع نحو سياسات أكثر حساسية للزمن الثقافي والاجتماعي، وليس فقط الزمن التقني أو الزمني السوقي.

(٤-٢) مقارنة الهيمنة الثقافية لجرامشي لتفسير مقاومة الشمول المالي:

تُقدم نظرية الهيمنة الثقافية لأنطونيو جرامشي إطاراً بالغ الأهمية لفهم مقاومة بعض الفئات المجتمعية لبرامج الشمول المالي، بوصفها تعبيراً عن صراع رمزي بين نماذج اقتصادية موروثة وأخرى مفروضة من أعلى. فبحسب جرامشي، لا تُمارس الهيمنة من خلال الإكراه وحده، بل عبر السيطرة على الثقافة وصياغة "الحس العام" الذي يجعل قيم الطبقة المهيمنة تُقبل باعتبارها طبيعية أو منطقية (Gramsci, 2015). في هذا السياق، يُنظر إلى النظام البنكي الرسمي كمؤسسة خارجية تُجسد قيماً اقتصادية حداثية - كالفردية، والشفافية التعاقدية، والسعي نحو الربح - وهي قيم كثيراً ما تتنافى بنيوياً ووظيفياً مع أنساق التضامن الاجتماعي والاقتصاد الأخلاقي المحلي (Hickey & du Toit, 2007).

هذا "الرفض الصامت" لا ينبغي تأويله كجهل أو تخلف، بل كنوع من الدفاع عن الاستقلالية الثقافية والاقتصادية إزاء منظومة هيمنة تُعيد إنتاج التفاوتات الطبقيّة من خلال مؤسسات تبدو حيادية من الناحية التقنية. وهنا تلتقي رؤية جرامشي مع تحليل أنتوني جيندز، الذي يرى أن "المؤسسات الحديثة تُعيد إنتاج التفاوت الاجتماعي بطرق مركبة، عبر ما يبدو أنها أنظمة حيادية أو تقنية" (Giddens, 1984). فالمؤسسات البنكية، وإن بدت عقلانية ومحيدة، قد تعمل دون قصد كأدوات لإعادة إنتاج التراتب الاجتماعي، خصوصاً إذا لم تُراعِ البنى الثقافية المحلية عند تصميم السياسات المالية.

من منظور جرامشي، فإن غياب "الكتلة التاريخية"، أي غياب التحالف بين النخب الاقتصادية والثقافية والفئات الشعبية يُفسر استمرار مقاومة هذه الفئات للاندماج

المالي. ويشد هذا الرفض حين يُطرح الشمول المالي كأداة تنموية "فوقية"، دون إشراك المجتمعات المحلية في صياغة معانيه وحدوده (Gramsci, 2015). إن ما يُنظر إليه غالبًا على أنه "تخلف" أو "مقاومة للتحديث"، هو في الحقيقة مقاومة ثقافية غير مباشرة لهيمنة اقتصادية لا تزال تغفل الرمزية الاجتماعية للممارسات المالية التقليدية. وعليه، فإن نجاح الشمول المالي يتطلب إعادة ترجمة المفاهيم البنكية إلى لغة ثقافية مألوفة لدى المجتمعات المحلية، عبر دمج الآليات التقليدية كالجمعيات في قنوات رسمية، وبناء الثقة من خلال إشراك الفاعلين المحليين في تصميم وتنفيذ السياسات، وفقًا لتحقيق تحول تنموي فعلي ومستدام. (Hickey & du Toit, 2007)، بما يُمهّد بُنيويًا لتشكيل "الكتلة التاريخية" القادرة على

(٣-٤) مقارنة رأس المال الاجتماعي والرمزي والعدالة الاجتماعية في إطار الشمول المالي:

يُعد رأس المال الاجتماعي أحد المقاربات الأساسية في تفسير ديناميات الشمول المالي، حيث يُسهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية من خلال شبكات الثقة والدعم المتبادل، مما يُعزز التعاون ويُقلّل من المخاطر المصرفية، فوجود علاقات اجتماعية قوية بين الأفراد والمؤسسات المالية يُعد عنصرًا حاسمًا في بناء الثقة والانخراط في النظام المالي الرسمي (Bourdieu, 1986; Powell, 1998). هذه الثقة الاجتماعية تُعد ركيزة لانخراط الأفراد في النظام المالي الرسمي، لا سيّما في المجتمعات التي تعاني من ضعف البنية المؤسسية (Grootaert & van Bastelaer, 2002).

أما رأس المال الرمزي، فيتعلق بالشرعية والاعتراف الاجتماعي، وهو ما يمنح الأفراد مكانة تخوّلهم التفاعل بفعالية داخل النظام المالي. ووفقًا لبيير بورديو (Bourdieu, 1986)، فإن امتلاك الأفراد لرأس مال رمزي، كالثقة المجتمعية أو الانتماء الطبقي أو الهوية الثقافية، يُمكنهم من التعامل مع المؤسسات المالية بصفتهم أطرافًا "معترفًا بها"، وهو ما يُحفز على الاستخدام الآمن والفعال للخدمات المالية. في المقابل،

فإن غياب هذا الاعتراف الرمزي قد يؤدي إلى الإقصاء المالي غير المباشر، حتى في حال توفر الموارد أو الخدمات، إذ يشعر بعض الأفراد بعدم الانتماء إلى "لغة" أو "معايير" النظام المالي الرسمي، ما يُعمق من فجوة النفاذ المالي بين الفئات.

أما العدالة الاجتماعية، فتُعد الإطار القيمي الذي يجب أن يحتكم إليه مفهوم الشمول المالي. فوفقاً لنظرية راولز (Rawls, 2009)، تُبنى العدالة على مبدأ الإنصاف في توزيع الفرص والموارد، وهو ما يتطلب ضمان تمكين الأفراد من الوصول المتكافئ إلى الخدمات المالية، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الثقافية. وبهذا المعنى، لا يمكن اختزال الشمول المالي في مؤشرات فنية تتعلق بالانتشار البنكي أو عدد الحسابات، بل يجب النظر إليه كآلية لتعزيز الإدماج الاجتماعي، تُسهم في تقليص أوجه اللامساواة البنيوية، وتحقيق تنمية عادلة تُراعي حقوق الفئات الهشة (Atkinson, 2015). Bourguignon & وعلي ماسبق، يُشكّل الشمول المالي امتداداً سوسولوجياً لمعادلة التنمية والعدالة، حيث يتقاطع مع ديناميات التسارع الزمني، ورؤى الهيمنة الرمزية، وتفاوتات رأس المال الاجتماعي والثقافي. ومن ثم، فإن تحقيقه لا يقتصر على الإتاحة التقنية، بل يتطلب إدماجاً عادلاً يُراعي الفروق الاجتماعية والرمزية ويُعيد تعريف الفاعلية الاقتصادية كحق لا كامتياز.

خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(١-٥) الأسلوب والطريقة:

ارتكزت الدراسة إجرائياً على المنهج العلمي بأسلوبه الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical)، لتحليل أبعاد العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في مصر، مع التركيز على تفاوت فرص الوصول وآليات الاستهداف الاجتماعي، للكشف عن طبيعة الارتباطات بين المتغيرات، وبناء فهم علمي دقيق لها. وقد تم جمع البيانات وتحليلها من خلال مسح اجتماعي تمثيلي (Social Sample Survey)، صُمم بما يتلاءم مع خصائص المجتمع المصري ويضمن دقة النتائج وفعالية التطبيق.

(٢-٥) أدوات القياس والتحليل:

ولأغراض القياس والتحليل، صاغت الدراسة أداة قياس مقننة وشاملة، تمثلت في بطارية كلفة تضم ثلاثة مقاييس فرعية: (الشمول المالي، الرضا والثقة في الخدمات المالية، التنمية المستدامة)، بُنيت استنادًا إلى مراجعة علمية دقيقة وتحكيم مقنن من قبل خبراء متخصصين في مجالات الشمول المالي والتنمية الاجتماعية، وُضمت وفق تدرج القياس الخماسي (5- Scale)، حيث تُرجم كل مستوى من الاستجابة إلى درجة رقمية تعبر عن شدة التكرار أو درجة الاتفاق لدى المبحوثين، وذلك وفقًا للجدول (٣) التالي:

جدول (٣). تصحيح المقياس وتقدير الدرجات لمحاور الدراسة الأساسية.							
المحاور الأساسية	التحليل	التقدير العددي	٥	٤	٣	٢	١
الشمول المالي	مستوى التكرار	تدرجات الاستجابة	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	مطلقًا
الرضا والثقة	مستوى الرضا		راضي تمامًا	راضي	محايد	غير راضي	غير راضي تمامًا
التنمية المستدامة	درجة الاتفاق		موافق تمامًا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقًا

كما اشتملت الأداة على محور خاص بالخصائص الاجتماعية للمبحوثين، بهدف توفير توصيف دقيق للخلفيات الديموجرافية المرتبطة بسياق الدراسة. وقد حرص الباحث على صياغة البنود بشكل متوازن، متضمنًا مزيجًا من العبارات الإيجابية والسلبية، لتقليل احتمالات التحيز وضمان قياس أكثر موضوعية. وللتحقق من صدق وثبات الأداة، تم تطبيقها في صورتها الأولية على عينة استطلاعية مكونة من (٢٩٠) مفردة من المواطنين المصريين، وقد أظهرت نتائج هذا التطبيق الاستكشافي «الدراسة الاستطلاعية» مستوى مقبولا من الصدق العامي والاتساق الداخلي لفقرات المقياس ووضوحها، مما أتاح اعتماد الأداة بصيغتها النهائية في الدراسة الأساسية بثقة منهجية.

هذا، وقد اعتمدت الدراسة على مزيج من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لمعالجة البيانات ميدانيًا؛ فتم استخدام التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعاملات الالتواء لوصف خصائص العينة ومحاوَر الدراسة. كما أُجرى تقنين أداة القياس من خلال التحليل العاملي الاستكشافي بطريقة المكونات الأساسية والتدوير المتعامد (Varimax)، والثبات باستخدام معامل "ألفا كرونباخ" وطريقة التجزئة النصفية (سبيرمان-براون)، (جتمان). ولفحص الفروض، استخدمت الدراسة مُعاملات الارتباط لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المُستدامة، واختبارات الفروق مثل "ت" للعينات المستقلة، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA)، مع اختبار LSD للمُقارنات البعدية. كذلك تم توظيف تحليل الانحدار المُتعدد المُتدرج لتحديد الإسهام النسبي للخصائص الاجتماعية، وتحليل المسار للكشف عن العلاقات السببية المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات.

(١ - ٢ - ٥) مقياس الشمول المالي:

(أ) الصدق العاملي للمقياس:

تم التحقق من صدق مقياس «الشمول المالي» عن طريق الصدق العاملي Factor Analysis، حيث تم إجراء التحليل العاملي الاستكشافي بطريقة المكونات الأساسية Principal Components ثم التدوير المتعامد لفارماكس Varimax على عينة قوامها (٢٩٠) مفردة من المصريين، وتم تشبع عبارات المقياس على (٣) عوامل وقد تم تحديد مدى دلالة التشبعات حيث إنه يمكن اعتبار التشبعات دالة إذا كانت تساوي (± 0.3) فأكثر. ولقد كان مؤشر جودة القياس «كايزر ماير أولكين» "KMO" يساوي (0.922) وهي قيمة مقبولة حيث أن الحد الأدنى لتلك القيمة (0.600) وتبلغ درجة المعنوية (0.000) ، وقد فسرت هذه العوامل (46.073%) من التباين الكلي لدرجات المقياس. ويوضح جدول (٤) العوامل والجذر الكامن ونسبة التباين لكل عامل من العوامل الثلاثة.

جدول (٤). العوامل والجذر الكامن ونسبة التباين لعوامل «الشمول المالي» ن = (٢٩٠).		
العامل	الجذر الكامن	نسبة التباين
الأول	٩,٢١٥	٢٣,٦٢٧
الثاني	٤,٦٢١	١١,٨٤٩
الثالث	٤,٣٢٨	١١,٠٩٧
المجموع		٤٦,٥٧٣

وفيما يلي جدول (٥) يوضح العوامل التي أسفر عنها التحليل العاملية والتشبعات الدالة على عوامل المقياس والتي تم الاحتكام إليها واعتبارها صدقاً عاملياً للأداة.

جدول (٥). مصفوفة عوامل مفردات مقياس «الشمول المالي» ن = (٢٩٠).							
رقم المفردة في المقياس	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	رقم المفردة في المقياس	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث
١	-----	٠,٣٣٦	-----	٢١	-----	٠,٤٦٩	-----
٢	-----	٠,٤٢٣	-----	٢٢	-----	٠,٤٢٤	-----
٣	-----	-----	٠,٣٧٨	٢٣	-----	٠,٥٧٩	-----
٤	-----	-----	٠,٧٨٣	٢٤	-----	٠,٥٦٣	-----
٥	-----	-----	٠,٧٦٠	٢٥	-----	٠,٦٠٦	-----
٦	٠,٥٧٤	-----	٠,٦٩٠	٢٦	-----	٠,٥٠٨	-----
٧	٠,٥٣٩	-----	٠,٥٤٠	٢٧	٠,٦٧٣	-----	-----
٨	-----	-----	٠,٥٨٩	٢٨	٠,٥٦١	-----	-----
٩	-----	-----	٠,٥٠٥	٢٩	٠,٦٥١	-----	-----
١٠	-----	-----	٠,٥٩٠	٣٠	٠,٦٦٩	-----	-----
١١	٠,٤٦٦	-----	-----	٣١	٠,٧١٢	-----	-----
١٢	٠,٥١٥	-----	-----	٣٢	٠,٧١٩	-----	-----
١٣	٠,٥١٨	-----	-----	٣٣	٠,٧٦٦	-----	-----
١٤	-----	٠,٤٩٧	-----	٣٤	٠,٦٤٦	-----	-----
١٥	-----	٠,٤٢٧	-----	٣٥	٠,٧٥٠	-----	-----
١٦	-----	٠,٤٥٢	-----	٣٦	٠,٨٠٣	-----	-----
١٧	-----	٠,٥٧٧	-----	٣٧	٠,٧١٠	-----	-----
١٨	-----	٠,٥٥٤	-----	٣٨	٠,٧٠٥	-----	-----
١٩	-----	-----	-----	٣٩	٠,٦٣٠	-----	-----
٢٠	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

حيث يتضح من جدول (٥) وجود (٣) عوامل تتشعب عليها (٣٦) مفردة للمقياس، فتشعب على العامل الأول سبعة عشر (١٧) مفردة بجذر كامن مقداره (٩,٢١٥) ويُفسر (٢٣,٦٢٧) % من التباين وتمت تسميته «جودة الخدمات المالية»، وتشعب على العامل الثاني اثني عشر (١٢) مفردة بجذر كامن مقداره (٤,٦٢١) ويُفسر (١١,٨٤٩) % من التباين وتمت تسميته «استخدام الخدمات المالية»، وتشعب على العامل الثالث سبع (٧) مفردات بجذر كامن مقداره (٤,٣٢٨) ويُفسر (١١,٠٩٧) % من التباين وتمت تسميته «الوصول إلى الخدمات المالية».

ويوضح جدول (٦) العبارات التي تم استبعادها نظراً لتشعبها على أكثر من عامل بالإضافة إلى أن الفرق بين تشعب درجات المفردات أقل من (٠,١٠).

جدول (٦). المفردات التي تم استبعادها من الصديق العاملي.			
رقم المفردة في المقياس	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث
٣	-----	٠,٣١٤	٠,٣٧٨
١٢	٠,٥١٥	٠,٤٣٣	-----
٢٢	٠,٣٥٦	٠,٤٢٤	٠,٣١٣

ويتضح أن ما توصل إليه التحليل العاملي من عوامل ينطبق إلى حد ما على الأبعاد الفرعية التي يتكون منها مفهوم «الشمول المالي»، فيما عدا ترتيب تسمية الأبعاد نتيجة لإعادة تدوير المفردات في التحليل العاملي، مما نتستج منه أن المقياس يتصف بصدق بناء عالٍ، واعتبر الباحث العوامل الناتجة بمثابة الأبعاد الفرعية لمقياس «الشمول المالي».

(ب) الثبات الكلي للمقياس والأبعاد:

قام الباحث بعد الانتهاء من التحليل العاملي الاستكشافي بحساب ثبات الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس «الشمول المالي» بطريقتي معامل ألفا-كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة «سبيرمان/ براون»، ومعادلة «جتمان»، كما هو موضح بجدول (٧) التالي:

جدول (٧). قيم معاملات ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية (ن=٢٩٠).				
المحور وأبعاده	قيمة ألفا كرونباخ	معامل ثبات «سبيرمان/ براون»	معامل الثبات بطريقة «التجزئة النصفية» «جتمان»	
البعد الأول «جودة الخدمات المالية»	٠,٩٣٣	٠,٨٩٧	٠,٨٩٤	المحور الأول «الشمول المالي»
البعد الثاني «استخدام الخدمات المالية»	٠,٨٠٠	٠,٧٥٢	٠,٧٥٢	
البعد الثالث «الوصول إلى الخدمات المالية»	٠,٨٣٩	٠,٨٢٣	٠,٨٠٤	
الدرجة الكلية	٠,٩٣٥	٠,٨٥٦	٠,٨٥٢	

ويتضح من جدول (٧) أن قيم معاملات الثبات لأبعاد مقياس «الشمول المالي» والدرجة الكلية له باستخدام معامل ألفا هي على الترتيب: للمقياس ككل (٠,٩٣٥)، وأبعاده الفرعية (٠,٩٣٣، ٠,٨٠٠، ٠,٨٣٩)، كما بلغت قيم معاملات الثبات لأبعاد المقياس والدرجة الكلية له باستخدام معادلة «سبيرمان/ براون» على الترتيب كالتالي: للمقياس ككل (٠,٨٥٦) وأبعاده الفرعية (٠,٨٩٧، ٠,٧٥٢، ٠,٨٢٣)، كما بلغت قيم معاملات الثبات لأبعاد المقياس والدرجة الكلية له باستخدام طريقة التجزئة النصفية على الترتيب كالتالي: للمقياس ككل (٠,٨٥٢) وأبعاده الفرعية (٠,٨٩٤، ٠,٧٥٢، ٠,٨٠٤)، وجميعها معاملات ثبات مرتفعة مما يدعو إلى الثقة في النتائج التي يمكن التوصل إليها عند استخدام المقياس وصلاحيته للتطبيق العملي.

(٥-٢-٢) مقياس الرضا والثقة بالخدمات المالية:

(أ) **الاتساق الداخلي:** قام الباحث باستخدام الاتساق الداخلي كمؤشر لمعرفة مدى استقرار واتساق مقياس الرضا والثقة بالخدمات المالية من خلال قيم معاملات ارتباط درجات المفردات بالدرجة الكلية كما يوضح الجدول (٨) التالي:

جدول (٨). قيم معاملات ارتباط درجات المفردات بالدرجة الكلية لمقياس الرضا والثقة بالخدمات المالية.							
رقم المفردة	الدرجة الكلية	رقم المفردة	الدرجة الكلية	رقم المفردة	الدرجة الكلية	رقم المفردة	الدرجة الكلية
١	٧٩٦, **	٦	٨٢٥, **	١١	٧٩٣, **	١٦	٨١٥, **
٢	٧٨٩, **	٧	٧٧٤, **	١٢	٨٠١, **	١٧	٨٢٠, **
٣	٧٧٩, **	٨	٧٤٥, **	١٣	٧٠٤, **	١٨	٧١٣, **
٤	٨١١, **	٩	٨١٣, **	١٤	٧٦٤, **	١٩	٧٥٤, **
٥	٧٢٠, **	١٠	٧٥٢, **	١٥	٦٩٦, **	٢٠	٧٧٢, **

يتضح من الجدول (٨) السابق أن قيم معاملات ارتباط درجات المفردات بالدرجة الكلية لمقياس الرضا والثقة بالخدمات المالية التي تنتمي إليها حيث تتراوح ما بين (٠,٦٩٦) و(٠,٨٢٥)؛ مما يُعد مؤشراً دالاً على اتساق المفردات مع المقياس.

(ب) **ثبات المقياس:** قام الباحث بحساب ثبات مقياس «الرضا والثقة بالخدمات المالية» بطريقتين: مُعامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية، حيث قام بحساب ثبات درجات المحور بطريقة معامل ألفا- كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية باستخدام مُعادلة «سبيرمان/ براون»، ومُعادلة «جتمان» وكانت قيم مُعامل الثبات كما هو موضح بالجدول (٩) التالي:

جدول (٩). ثبات مقياس «الرضا والثقة بالخدمات المالية» ن = (٢٩٠).			
المقياس	قيمة ألفا	معامل ثبات «سبيرمان/ براون»	معامل الثبات بطريقة «التجزئة النصفية» «جتمان»
الرضا والثقة بالخدمات المالية	٠,٩٦٤	٠,٩٣٩	٠,٩٣٩

ويتضح من جدول (٩) ارتفاع نسبة مُعامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية حيث تبلغ (٠,٩٦٤)، وارتفاع قيمة مُعامل الثبات للدرجة الكلية له باستخدام مُعادلة «سبيرمان- براون» حيث تبلغ (٠,٩٣٩)، وارتفاع قيمة مُعامل الثبات للدرجة الكلية له باستخدام مُعادلة «جتمان» حيث تبلغ (٠,٩٣٩)، وجميعها قيم معاملات ثبات مُرتفعة ودالة عند مستوى (٠,٠١)، مما يُشير إلى أن مقياس الرضا والثقة بالخدمات المالية يتمتع بنسبة ثبات عالية.

(٥-٢-٢) مقياس التنمية المُستدامة:

(أ) صدق المقياس:

تم التحقق من صدق مقياس «التنمية المُستدامة» عن طريق الصدق العاملي Factor Analysis، حيث تم إجراء التحليل العاملي الاستكشافي بطريقة المكونات الأساسية Principal Components ثم التدوير المتعامد لفاريماكس Varimax على عينة قوامها (٢٩٠) مفردة من المصريين، وتم تشبع عبارات المقياس على (٣) عوامل وقد تم تحديد مدى دلالة التشبعات حيث إنه يمكن اعتبار التشبعات دالة إذا كانت تساوي $(\pm 0,3)$ فأكثر. ولقد كان مؤشر جودة القياس «كايزر ماير أولكين» “KMO” يساوي $(0,953)$ وهي قيمة مقبولة حيث أن الحد الأدنى لتلك القيمة $(0,600)$ وتبلغ درجة المعنوية $(0,000)$ ، وقد فسرت هذه العوامل $(64,552)$ % من التباين الكلي لدرجات المقياس. ويوضح جدول (١٠) العوامل والجذر الكامن ونسبة التباين لكل عامل من العوامل الثلاثة.

جدول (١٠). العوامل والجذر الكامن ونسبة التباين لعوامل «التنمية المُستدامة» ن= (٢٩٠).		
العامل	الجذر الكامن	نسبة التباين
الأول	٨,٨٤٦	٢٩,٤٨٦
الثاني	٥,٧٧٦	١٩,٢٥٣
الثالث	٤,٧٤٤	١٥,٨١٣
المجموع		٦٤,٥٥٢

وفيما يلي جدول (١١) يوضح العوامل التي أسفر عنها التحليل العاملي والتشبعات الدالة على عوامل المقياس والتي تم الاحتكام إليها واعتبارها صدقاً عاملياً للأداة.

جدول (١١). مصفوفة عوامل مفردات مقياس «التنمية المُستدامة» ن= (٢٩٠).							
رقم المفردة في المقياس	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	رقم المفردة في المقياس	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث
١	٠,٤٧١	٠,٥٨١	١٦	٢	٠,٥٢٨	٠,٦١٥	١٧
٣	٠,٥٢٧	٠,٦٠٣	١٨	٤	٠,٥٦٨	٠,٦٢٨	١٩

جدول (١١). مصفوفة عوامل مفردات مقياس «التنمية المستدامة» ن = (٢٩٠).							
رقم المفردة في المقياس	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	رقم المفردة في المقياس	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث
٥	٠,٦٧٣	-----	-----	٢٠	٠,٦١٧	-----	-----
٦	-----	-----	٠,٧٢٩	٢١	٠,٦٨٥	-----	-----
٧	-----	-----	٠,٨٠٥	٢٢	٠,٦٩٩	-----	-----
٨	-----	-----	٠,٨١٠	٢٣	٠,٧١٩	-----	-----
٩	-----	-----	٠,٧٩٢	٢٤	٠,٧٨٤	-----	-----
١٠	-----	-----	٠,٥٠٩	٢٥	٠,٧٧٦	-----	-----
١١	٠,٥٢٧	-----	-----	٢٦	٠,٧٢٧	-----	-----
١٢	٠,٥٨٩	-----	-----	٢٧	٠,٧٧٩	-----	-----
١٣	٠,٦٣١	-----	-----	٢٨	٠,٧٣٣	-----	-----
١٤	٠,٥٦٢	-----	-----	٢٩	٠,٦٩٤	-----	-----
١٥	٠,٥٦٣	-----	-----	٣٠	٠,٧١٩	-----	-----

حيث يتضح من جدول (١١) وجود (٣) عوامل تتشعب عليها (٢٠) مفردة للمقياس، فتشعب على العامل الأول عشرة (١٠) مفردات بجذر كامن مقداره (٨,٨٤٦) ويُفسر (٢٩,٤٨٦) % من التباين وتمت تسميته «الجانب البيئي»، وتشعب على العامل الثاني أربعة (٤) مفردات بجذر كامن مقداره (٥,٧٧٦) ويُفسر (١٩,٢٥٣) % من التباين وتمت تسميته «الجانب الاقتصادي»، وتشعب على العامل الثالث ستة (٦) مفردات بجذر كامن مقداره (٤,٧٤٤) ويُفسر (١٥,٨١٣) % من التباين وتمت تسميته «الجانب الاجتماعي».

ويوضح جدول (١٢) التالي العبارات التي تم استبعادها نظرًا لتشعبها على أكثر من عامل بالإضافة إلى أن الفرق بين تشعب درجات المفردات أقل من (٠,١٠).

جدول (١٢). المفردات التي تم استبعادها من الصديق العاملي.							
رقم المفردة في المقياس	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	رقم المفردة في المقياس	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث
١	-----	٠,٤٧١	٠,٤٢٧	١٦	٠,٥٧٥	٠,٥٨١	-----
٣	-----	٠,٥٢٧	٠,٥٠٥	١٧	٠,٥٥١	٠,٦١٥	-----
١١	٠,٥٠٠	٠,٥٢٧	٠,٣٩٧	١٨	٠,٦٠٣	٠,٥٧٠	-----
١٤	٠,٥٢٦	٠,٥٦٢	٠,٣٢٦	١٩	٠,٦٢٨	٠,٥٥٨	-----
١٥	٠,٥٦٣	٠,٤٩٢	-----	٢٠	٠,٦١٧	٠,٥٣٣	-----

ويتضح أن ما توصل إليه التحليل العاملي من عوامل ينطبق إلى حد ما على الأبعاد الفرعية التي يتكون منها مفهوم «التنمية المُستدامة»، فيما عدا ترتيب تسمية الأبعاد نتيجة لإعادة تدوير المُفردات في التحليل العاملي، مما نتستج منه أن المقياس يتصف بصدق بناء عالٍ، واعتبر الباحث العوامل الناتجة بمثابة الأبعاد الفرعية لمقياس «التنمية المُستدامة».

(ب) ثبات المقياس الكلي والأبعاد:

قام الباحث بعد الانتهاء من التحليل العاملي الاستكشافي بحساب ثبات الدرجة الكلية والأبعاد الفرعية لمقياس «التنمية المُستدامة» بطريقتي معامل ألفا-كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة «سبيرمان/ براون»، ومعادلة «جتمان»، كما هو موضح بجدول (١٣) التالي:

جدول (١٣). قيم معاملات ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية (ن=٢٩٠).				
المحاور	قيمة ألفا كرونباخ	معامل ثبات «سبيرمان/ براون»	معامل الثبات بطريقة «التجزئة النصفية» «جتمان»	
المحور الثاني «التنمية المُستدامة»	البُعد الأول «الجانب البيئي»	**٠,٩٣٨	**٠,٨٧١	**٠,٨٧٠
	البُعد الثاني «الجانب الاجتماعي»	**٠,٨٢٥	**٠,٧٢٧	**٠,٧٢٦
	البُعد الثالث «الجانب الاقتصادي»	**٠,٨٧١	**٠,٨٢٧	**٠,٨٢٧
	الدرجة الكلية	**٠,٩٤١	**٠,٧٩٩	**٠,٧٩٩

يتضح من جدول (١٣) أن قيم مُعاملات الثبات لأبعاد مقياس «التنمية المُستدامة» والدرجة الكلية له باستخدام معامل ألفا هي على الترتيب: للمقياس ككل (٠,٩٤١)، وأبعاده الفرعية (٠,٩٣٨، ٠,٨٢٥، ٠,٨٧١)، كما بلغت قيم مُعاملات الثبات لأبعاد المقياس والدرجة الكلية له باستخدام معادلة «سبيرمان/ براون» على الترتيب كالتالي: للمقياس ككل (٠,٧٩٩) وأبعاده الفرعية (٠,٨٧١، ٠,٧٢٧، ٠,٨٢٧)، كما بلغت قيم مُعاملات الثبات لأبعاد المقياس والدرجة الكلية له باستخدام طريقة التجزئة النصفية على الترتيب كالتالي: للمقياس ككل (٠,٧٩٩) وأبعاده الفرعية

(٠,٨٧٠، ٠,٧٢٦، ٠,٨٢٧)، وجميعها معاملات ثبات مُرتفعة مما يدعو إلى الثقة في النتائج التي يمكن التوصل إليها عند استخدام المقياس وصلاحيته للتطبيق العملي.

(٣-٥) مَجْتَمَعُ الدِّرَاسَةِ وَخَصَائِصُهُ:

استهدفت الدراسة المجتمع المصري في عموميته ليكون نطاقًا مَكَانِيًّا لها، حيث تم التركيز على فهم الظاهرة المدروسة ضمن سياق اجتماعي وثقافي شامل يعكس التكوين العام للمجتمع المصري. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام عينة غير احتمالية متعددة الأساليب (Mixed Non-probability Sampling)، جمعت بين عينة الحصر الذاتي (Self-selected sample) لمن لديهم القدرة على استخدام التكنولوجيا وتم الوصول إليهم عبر المقياس الإلكتروني بشكل مباشر وفعال. وعينة غرضية ميسرة (Purposive - Convenience Sample) من خلال فريق عمل مدرب تم توزيعه على المحافظات لتطبيق المقياس ورقياً على المشاركين الذين لا يتمتعون بسهولة النفاذ الرقمي، مثل كبار السن وسكان الريف والعاملين بالقطاع غير الرسمي والأميين رقمياً، مستهدفين أماكن التواجد اليومي لتلك الفئات في (الأسواق، البنوك، مكاتب البريد، الأندية)؛ بهدف الوصول إلى شرائح مختلفة من المجتمع المصري، لضمان شمولية أوسع وتمثيل فعلي للتباينات الواقعية في الوصول للشمول المالي. هذا وتم الحصول على موافقة مستتيرة شفوية من جميع المشاركين، بعد تأكيد الالتزام التام بمعايير الأخلاقيات البحثية، خاصة السرية والخصوصية.

وامتد العمل الميداني للدراسة على مدار شهرين متتاليين، من (٢٣ سبتمبر ٢٠٢٤ حتى ١٧ نوفمبر ٢٠٢٤)، تم خلالها تنفيذ كل من التطبيق الإلكتروني والميداني بالتوازي، وقد أمكن التطبيق على عينة قوامها (٢٤٢٩) مفردة من المصريين، ورغم أن العينة لا تعتمد على أسلوب السحب الاحتمالي، فإن حجمها الكبير وتنوعها يسمحان بتقريب النتائج وتحليل الاتجاهات العامة بدرجة عالية من الثقة. وقد تجاوز حجم العينة الحد الأدنى اللازم للتقديرات الإحصائية عند مستوى ثقة ٩٩% وهامش خطأ تقريبي ($\pm 2\%$) في حالة العينة الاحتمالية، مما يعزز من قوة النتائج الاستكشافية. وجاءت الخصائص الاجتماعية للعينة على النحو الوارد في الجدول

(١٤) التالي:

جدول (١٤). توزيع مفردات العينة وفقاً للخصائص الاجتماعية التكرارات والنسب المئوية المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الالتواء لمفردات العينة (ن = ٢٤٢٩).						
م	الخصائص الاجتماعية	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط	الانحراف المعياري
١	النوع	ذكر	٨٨٣	٣٦,٤%	١,٦٤	٠,٤٨١
		أنثى	١٥٤٦	٦٣,٦%		
٢	مكان السكن	إيجار	٦٦٤	٢٦,٥%	١,٧٣	٠,٤٤١
		تمليك	١٧٨٥	٧٣,٥%		
٣	نوع العمل	يعمل	١٠٨٥	٤٤,٧%	١,٥٥	٠,٤٩٧
		لا يعمل	١٣٤٤	٥٥,٣%		
٤	محل الإقامة	ريف	١٧٢	٧,١%	٢,٧٩	٠,٥٥٥
		مركز حضري	١٦٩	٧%		
		حضر	٢٠٨٨	٨٦%		
٥	الفئة العمرية	(١٨ : ٢٥) سنة	١٣٥٠	٥٥,٦%	١,٦٩	٠,٨٤٠
		(٢٥ : ٤٥) سنة	٤٨٣	١٩,٩%		
		٤٥ سنة فما فوق	٥٩٦	٢٤,٥%		
٦	مستوى الدخل	(٢٥٠٠ : ٥٠٠٠)	١٠٥٠	٤٣,٢%	١,٧٩	٠,٧٧٧
		(٥٠٠٠ : ١٠٠٠٠)	٨٥١	٣٥%		
		(١٠٠٠٠) فأكثر	٥٢٨	٢١,٧%		
٧	الحالة الاجتماعية	أعزب	١٤٢٧	٥٨,٧%	١,٤٨	٠,٦٥٦
		متزوج	٨٩١	٣٦,٧%		
		مطلق	٥٧	٢,٣%		
		أرمل	٥٤	٢,٢%		
٨	المحافظة	القاهرة الكبرى	١٨٩	٧,٨%	٢,٣٠	٠,٧٩٣
		الوجه البحري	١٦٣٥	٦٧,٣%		
		الوجه القبلي	٢٨٧	١١,٨%		
		إقليم قناة السويس	٣١٨	١٣,١%		
٩	نوع التعليم	أقل من المتوسط	٦١	٢,٥%	٣,٧٧	٠,٨٦٧
		متوسط	٢١٣	٨,٨%		
		فوق متوسط	٢٥٣	١٠,٤%		
		جامعي	١٦٠٠	٦٥,٩%		
		فوق جامعي	٣٠٢	١٢,٤%		

يعرض الجدول (١٤) السابق، تحليلاً وصفيًا للخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة، وتصورًا واضحًا عن التكوين الديموجرافي للمبحوثين، عبر مجموعة من المؤشرات الإحصائية، تشمل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، إلى جانب معامل الالتواء لمط توزيع العينة ومدى تمثيلها لفئات المجتمع المختلفة. وأظهر التحليل أن غالبية العينة من الإناث بنسبة بلغت ٦٣,٦%، مقارنة بـ ٣٦,٤% من الذكور، وهو توزيع يميل قليلاً نحو الانحراف السلبي

(معامل الالتواء = ٠,٥٦٨). كما أظهرت البيانات أن أغلب المشاركين يقيمون في مساكن تمليك بنسبة ٧٣,٥%، وهو ما يُعد مؤشرًا على قدر من الاستقرار السكني. وفيما يتعلق بالوضع الوظيفي، تبين أن ٥٥,٣% من العينة لا يعملون، ما قد يعكس ارتفاع نسبة غير المنخرطين في سوق العمل حاليًا.

وفيما يتعلق بمحل الإقامة، تركزت الأغلبية العظمى في البيئات الحضرية بنسبة ٨٦%، مقارنة بنسب ضئيلة في الريف والمراكز الحضرية الأخرى. ويُلاحظ أيضًا أن العينة يغلب عليها الطابع الشبابي، حيث شكلت الفئة العمرية من ١٨ إلى ٢٥ عامًا أكثر من نصف العينة (٥٥,٦%). أما على مستوى الدخل، فتوزعت العينة بين ثلاث فئات، واستحوذت الفئة الواقعة بين (٢٥٠٠-٥٠٠٠ جنيه) على النسبة الأعلى (٤٣,٢%)، تليها الفئة من (٥٠٠٠-١٠٠٠٠ جنيه)، بما يعكس وجود تمثيل مقبول للشرائح الاقتصادية المتوسطة. أما من حيث الحالة الاجتماعية، فقد تبين أن ٥٨,٧% من العينة من غير المتزوجين، فيما شكل المتزوجون ٣٦,٧%، وهي دلالة تعزز من سمة الفئة العمرية الشابة التي تسيطر على التكوين الديموجرافي للعينة. من الناحية الجغرافية، تركزت العينة بشكل كبير في الوجه البحري بنسبة ٦٧,٣%، مقابل نسب أقل في القاهرة الكبرى والوجه القبلي وإقليم قناة السويس، ما يعكس تحيزًا جغرافيًا نسبيًا في توزيع المفردات. وفيما يخص المستوى التعليمي، فقد كان لافتًا أن أكثر من ٦٥,٩% من المشاركين حاصلون على مؤهل جامعي، بالإضافة إلى ١٢,٤% ممن لديهم تعليم فوق جامعي، وهو ما يشير إلى ارتفاع المستوى التعليمي للعينة، وبالتالي زيادة وعيهم بالقضايا محل الدراسة.

بوجه عام، تشير معاملات الالتواء إلى اقتراب معظم الخصائص الاجتماعية من التوزيع الطبيعي، مع وجود بعض الانحرافات البسيطة في متغيري محل الإقامة والمستوى التعليمي. وتمثل هذه الخصائص الاجتماعية مدخلًا أساسيًا في تفسير توجهات العينة وتحليل ارتباطها بمحاور الدراسة الرئيسية في الشمول المالي، والرضا والثقة، والتنمية المستدامة.

سادسًا: نتائج الدراسة وتحليلها:

(٦-١) التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة وعلاقتها بالتنمية المستدامة في السياق المصري:

في هذا السياق، نسعى إلى تقديم تفسير إحصائي لطبيعة العلاقة بين محاور الدراسة والتنمية المستدامة في الواقع المصري، استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها ميدانيًا. ويعرض الجدول رقم (١٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المرتبطة بكل محور من محاور الدراسة، بما يسمح بتحليل مستويات إدراك المبحوثين لأهمية هذه المحاور، ومدى تصوّرهم لدورها في دعم مسارات التنمية المستدامة.

جدول (١٥). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الالتواء لمحاور الدراسة (ن = ٢٤٢٩).				
المحاور	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	التفسير
الشمول المالي	١٣٨,١١	٢١,٣٣٤	-٠,٦١٤	ارتفاع ملحوظ في مستوى الشمول المالي، مع ميل قوي للتقييم الإيجابي.
الرضا والثقة بالخدمات المالية	٧٤,٥٠	١٢,٥١٣	-٠,٣٣٩	ثقة مقبولة نسبيًا في الخدمات المالية، لكنها أقل من المحورين السابقين.
التنمية المُستدامة	٧٧,٧٤	١١,٦٥٥	-٠,٣٤٥	إدراك مستقر لدور الأبعاد المالية والاجتماعية والبيئية في التنمية.

يوضح الجدول (١٥) السابق، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الالتواء لمحاور الدراسة الثلاثة، وذلك لعينة مكونة من (ن = ٢٤٢٩) مفردة. وبشكل عام، يتضح أن المتوسطات الحسابية تميل إلى الارتفاع في جميع المحاور، وأن معاملات الالتواء السالبة تعزز من تفسير أن معظم الأفراد يميلون إلى إعطاء درجات إيجابية، لا سيّما في محور الشمول المالي، يليه التنمية المستدامة ثم الرضا والثقة بالخدمات المالية. ويشير تفصيل النتائج إلى ما يلي:

- جاء متوسط درجات المشاركين في محور الشمول المالي الأعلى بين المحاور، حيث بلغ (١٣٨,١١) بانحراف معياري قدره (٢١,٣٣٤)، مما يعكس مستوى مرتفعًا نسبيًا من الشمول المالي في العينة محل الدراسة. وقد بلغ معامل الالتواء

لهذا المحور (-٠,٦١٤)، مشيرًا إلى أن توزيع الدرجات يتسم بالميل نحو اليسار، أي أن أغلب الأفراد حصلوا على درجات أعلى من المتوسط.

- أما محور التنمية المستدامة فقد سجّل متوسطًا حسابيًا قدره (٧٧,٧٤) بانحراف معياري (١١,٦٥٥)، ومعامل التواء سالبًا بلغ (-٠,٣٤٥)، مما يشير إلى تركيز نسبي للدرجات في المستويات الأعلى، مع انحراف طفيف عن التوزيع الطبيعي.
- في حين بلغ متوسط محور الرضا والثقة بالخدمات المالية (٧٧,٧٤) بانحراف معياري (١٢,٥١٣)، ومعامل التواء مقداره (-٠,٣٣٩)، وهو ما يدل أيضًا على ميل توزيع الدرجات إلى اليسار وإن بدرجة أقل مقارنة بمحور الشمول المالي، مما يعكس ميل المشاركين إلى إعطاء تقييمات إيجابية نسبيًا لهذا المحور.

وتشير نتائج التحليل الوصفي إلى أن محور الشمول المالي قد سجّل أعلى متوسط بين المحاور الثلاثة، بما يعكس إدراكًا متزايدًا لدى الأفراد بأهمية دمجهم في النظام المالي الرسمي، سواء من خلال امتلاك حسابات مصرفية أو استخدام أدوات الدفع الرقمية أو الوصول إلى الخدمات المصرفية المتنوعة. ويُعد هذا المؤشر إيجابيًا في ضوء أهداف الدولة المصرية نحو تعزيز الشمول المالي كأحد ركائز رؤية مصر ٢٠٣٠. من ناحية أخرى، فإن ارتفاع المتوسط الحسابي لمحور الرضا والثقة بالخدمات المالية، وإن جاء في المرتبة الأخيرة من حيث الترتيب، يشير إلى وجود أرضية مقبولة من الثقة في أداء المؤسسات المالية والخدمات المقدمة، مما يُعد عنصرًا مكملًا لنجاح جهود الشمول المالي؛ فالإدماج المالي لا يتحقق بفعالية دون ثقة حقيقية في المؤسسات المقدمة للخدمة. أما ما يتعلق بمحور التنمية المستدامة، فإن المتوسط المرتفع نسبيًا والانحراف المحدود يشيران إلى أن هناك إدراكًا عامًا بين الأفراد بوجود علاقة بين تحسن أوضاعهم المالية الفردية وتقدّم أهداف التنمية على المستويات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن القول إن ثمة ارتباطًا وظيفيًا ضمنيًا بين ازدياد مستويات الشمول المالي والثقة بالخدمات من جهة، وتزايد الإحساس بإمكانية الإسهام في التنمية المستدامة من جهة أخرى.

ويدعم ذلك أن معاملات الالتواء جاءت سالبة في المحاور الثلاثة، ما يعني أن أغلب الأفراد يميلون إلى إعطاء تقييمات إيجابية نسبياً، وهو ما قد يعكس نوعاً من الاتساق الإدراكي بين هذه الأبعاد؛ حيث يُنظر إلى الشمول المالي ليس فقط كأداة اقتصادية، بل كآلية تمكين اجتماعي ومجتمعي تُسهم في تحقيق التنمية بجوانبها المختلفة. وعليه، تُظهر النتائج أن تعميق الشمول المالي وتعزيز جودة الخدمات المالية والثقة بها يمكن أن يُعدّ مدخلين مهمين لتحقيق التنمية المستدامة في السياق المصري، لا سيّما في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

(٢-٦) التحقق من فروض الدراسة:

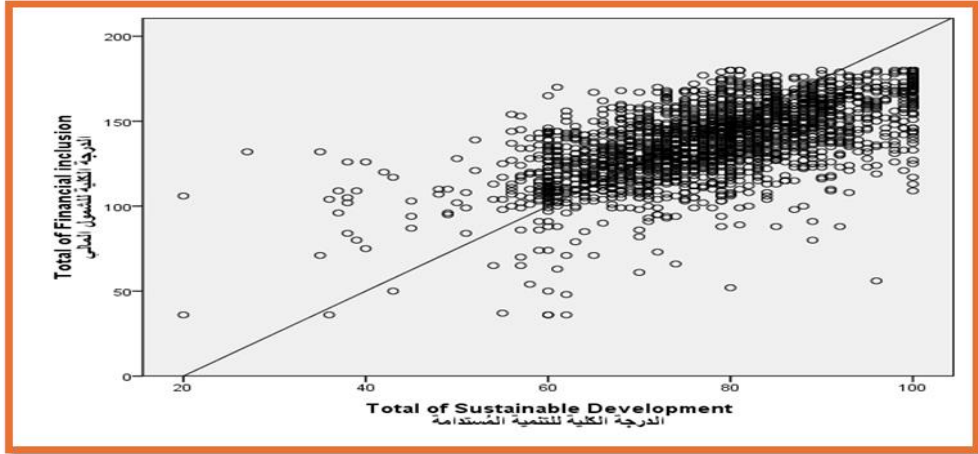
(١-٢-٦) اختبار صحة الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على أنه «توجد علاقة ارتباطية دالة احصائياً بين الشمول المالي وتحقيق التنمية المُستدامة في مصر». وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بحساب مُعاملات الارتباط "Coefficients Correlation" بين درجات المصريين على مقياس التنمية المُستدامة ودرجاتهم على مقياس الشمول المالي، كما قام الباحث بحساب مُعاملات الارتباط بين الأبعاد الفرعية لمقياس التنمية المُستدامة والأبعاد الفرعية لمقياس الشمول المالي، وجاءت النتائج كما هي موضحة بجدول (١٥) التالي:

جدول (١٥). مُعاملات الارتباط بين درجات التنمية المُستدامة والشمول المالي (ن = ٢٤٢٩).				
التنمية المُستدامة	الشمول المالي			
	أبعاد المقاييس	جودة الخدمات المالية	استخدام الخدمات المالية	الوصول إلى الخدمات المالية
	الدرجة الكلية للمقياس			
	الجانب البيئي	**٠,٥٣٢	**٠,٥٣٢	**٠,٤١٣
	الجانب الاقتصادي	**٠,٥٠١	**٠,٤٨٥	**٠,٣٨٦
الجانب الاجتماعي	**٠,٥٨٣	**٠,٤٨٨	**٠,٤٣٤	**٠,٥٧٩
الدرجة الكلية للمقياس	**٠,٦٠٣	**٠,٥٦٧	**٠,٤٦١	**٠,٦٢٢

دالة عند مستوى (٠,٠١)

والشكل البياني (٢) يوضح وجود علاقة ارتباطية دالة احصائياً بين التنمية المُستدامة والشمول المالي.



شكل (٢) معاملات الارتباط بين درجات التنمية المُستدامة والشمول المالي.

يتضح من الجدول (١٥) السابق وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية ودالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) بين درجات المصريين الكلية على مقياس التنمية المُستدامة ودرجاتهم على أبعادها الفرعية «الجانب البيئي، الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي» وبين كل من درجاتهم الكلية على مقياس الشمول المالي ودرجاتهم على أبعاده الفرعية «جودة الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، والوصول إلى الخدمات المالية». وتشير معاملات الارتباط إلى أن ارتفاع مستويات الشمول المالي يرتبط بارتفاع مماثل في إدراك الأفراد وممارستهم لأبعاد التنمية المُستدامة. ويُفهم من ذلك أنه كلما زاد تمتع الأفراد بخدمات مالية تشمل الجودة، وسهولة الاستخدام، والوصول إليها، كلما ارتفعت مستويات إدراكهم وممارستهم لأبعاد التنمية المُستدامة، سواء في الجانب البيئي (مثل السلوك البيئي الإيجابي)، أو الاقتصادي (مثل الاستقرار والدخل والعمل المنتج)، أو الاجتماعي (مثل العدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية).

وتتسجم هذه النتيجة مع المنظور السوسيولوجي الذي ينظر إلى الشمول المالي كأداة تمكين اجتماعي واقتصادي، لا سيما في المجتمعات التي تعاني من تفاوتات طبقية أو مجالية. إذ إن تيسير الوصول العادل إلى الخدمات المالية يسهم في تقليص الفجوات الاجتماعية، وتعزيز المشاركة الاقتصادية، وتحقيق مستويات أعلى من العدالة والاستقرار المجتمعي. ومن ثم، فإن الشمول المالي لا يُعد مجرد آلية اقتصادية، بل يمثل مدخلاً بنيوياً لتحقيق الاندماج الاجتماعي، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على تقدم أهداف التنمية المستدامة في أبعادها المختلفة. ويُعد معامل الارتباط الكلي بين الشمول المالي والتنمية المستدامة (٠,٦٢٢) مؤشراً قوياً يؤكد أهمية الشمول المالي كأحد المداخل الفاعلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، فإن هذه النتيجة تمثل دعوة واضحة لصنّاع السياسات في مصر إلى إدماج الشمول المالي ضمن الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية، لا بوصفه هدفاً اقتصادياً فقط، بل كأداة لتحقيق العدالة والتمكين والاندماج في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

وفي إطار نظرية التسارع لهارتموت روزا، يمكن قراءة هذه النتائج بزواية أكثر عمقاً، تكشف العلاقة البنيوية بين زمن الحداثة المتسارع وحاجة الأفراد والمجتمعات إلى آليات تكيف وتمكين، لحالة اللااستقرار واللايقين المتولدة عن هذا التسارع؛ والتي تؤثر على أنماط العيش، وتُقاوم مشاعر التهميش والانفصال عن أنظمة العالم المعاصرة (Rosa & Trejo-Mathys, 2013). في هذا السياق، يصبح الشمول المالي ليس فقط استجابة تنموية، بل ضرورة سوسيولوجية وأخلاقية لإعادة تأسيس علاقة الأفراد بالمؤسسات والأنظمة. فتيسير الوصول إلى الخدمات المالية يمثل، من منظور روزا، نوعاً من "إعادة الترصيف" أو *Resonance* - وهو المفهوم المركزي لديه - أي إيجاد صلة ذات معنى بين الفرد والعالم الاجتماعي. فحين يتمكن الأفراد من الانخراط في النظام الاقتصادي من خلال أدوات عادلة وشاملة، يشعرون بفاعليتهم، وتُستعاد لديهم الثقة في العالم، وتراجع مشاعر الاغتراب. بالتالي، تُعيد هذه النتائج تأكيد الحاجة إلى

الشمول المالي كأداة لمقاومة آثار التسارع الحديث، لا سيما في المجتمعات التي تعاني من فجوات بنىوية وهيكلية في الوصول والاستهداف الاجتماعي.

واتساقاً مع هذه النتيجة، أظهرت العديد من الدراسات الدولية والمصرية وجود علاقة طردية قوية بين الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي يعد أحد أدوات تحقيق أبعادها، حيث يسهم في تعزيز الوصول العادل إلى الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، لاسيما الفقراء والمهمشين، بما يؤدي إلى تقليص معدلات الفقر والبطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي الشامل. في السياق الدولي، تشير الأدبيات إلى أن توسيع قاعدة الشمول المالي يمكن أن يحقق أهداف التنمية المستدامة عبر آليات تمويلية تدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتسهّل الإدماج المالي للشرائح المستبعدة والمهمشين (Klapper et al., 2016). كما يمثل الشمول المالي مدخلاً لبناء نظام مالي مستدام ومتوازن يسرّع من وتيرة النمو الاقتصادي الشامل (Varghese & Viswanathan, 2018). أما في السياق المصري، فقد أكدت دراسات عدة أن توسيع الشمول المالي ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي والاقتصادي، من خلال إدماج الاقتصاد غير الرسمي، وتعزيز ثقافة الادخار، وتوفير التمويل لمبادرات الطاقة النظيفة، فضلاً عن دوره الاجتماعي في تحسين مستويات المعيشة للفئات محدودة ومتوسطة الدخل (سعدوني، ٢٠٢٠؛ شمس الدين، ٢٠٢٠؛ الصادق، ٢٠٢١؛ الجمل، ٢٠٢٢؛ محمد، ٢٠٢٣؛ غيث، ٢٠٢٤). وبناءً عليه، يُعد الشمول المالي ركيزة محورية في استراتيجية تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مصر والعالم، بما في ذلك محاربة الفقر، تعزيز التعليم، تحسين الرعاية الصحية، وتوسيع قاعدة النمو الاقتصادي.

رغم أن أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ لا تتضمن إشارة صريحة إلى الشمول المالي كهدف مستقل (Klapper et al., 2016: 2-9)، فإن عددًا متزايدًا من الدراسات الأكاديمية يشير إلى أن الشمول المالي يمثل مكونًا

هيكلياً حاسماً في تحقيق هذه الأهداف، لا سيما في السياقات النامية التي تعاني من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

* فيما يتعلق بالقضاء على الفقر (الهدف الأول)، تظهر الأدلة أن توفير الخدمات المالية، وخاصة الادخار والتمويل متناهي الصغر، يسهم في كسر دوائر الفقر الهيكلية، من خلال تمكين الأفراد من بناء الأصول وتخطيط أفضل لمستقبلهم المالي (Karlán et al., 2014؛ Brune et al., 2016)، كما يعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية أداة محورية لتعزيز الرخاء ومكافحة الفقر بجميع أشكاله (Randall & Chien, 2017) وبيّنت دراسات (Park & Mercado, 2018)، أن الإدماج المالي يرتبط بشكل وثيق بانخفاض الفقر، من خلال تحسين الوصول إلى الموارد المالية وبناء قدرات الأفراد على الإنتاج والادخار. وأظهرت أيضاً دراسة (Menyelim et al., 2021)، أن الشمول المالي يقلل من تأثير عدم المساواة في الدخل على النمو الاقتصادي، مما ينعكس إيجاباً على جهود مكافحة الفقر وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

* أما بالنسبة لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع (الهدف الثاني)، فإن تسهيل حصول المزارعين على التمويل والتأمين الزراعي يُعد عاملاً مساعداً على توسيع الإنتاج وتقليل آثار تقلبات المناخ والكوارث، وهو ما أكدته بعض الدراسات حول إدارة المخاطر أن الادخار التأميني يشكل أداة وقائية أساسية ضد المجاعات غير المتوقعة (Delavallade et al., 2015; Seetharam & Johnson, 2015). وفي مجال الصحة الجيدة والرفاه (الهدف الثالث)، فإن توفير خدمات الادخار والتأمين الصحي يُخفف من الأعباء المالية الناتجة عن النفقات الطبية المفاجئة، ويقلل من لجوء الأسر إلى الاقتراض أو بيع الأصول عند المرض، مما يحفظ استقرارها الاقتصادي والاجتماعي (Dupas & Robinson, 2013). وقد أظهرت تجارب في غرب إفريقيا أن الأسر التي تمتلك حسابات توفير صحية أقل عرضة للانزلاق في الفقر نتيجة التكاليف الصحية الطارئة.

* وعلى صعيد التعليم الجيد (الهدف الرابع)، تُظهر الأدلة أن الشمول المالي، من خلال الحسابات المصرفية والتمويل الميسر، يُسهم في الحد من التسرب المدرسي ودعم التعليم في مراحله الأولى، مما ينعكس في تحسن واضح في معدلات الالتحاق وانتظام الطلاب في الدراسة (Prina, 2015; Dupas, et al., 2018). كما يُعزز تطور النظام المالي فرص الفقراء في الوصول إلى التعليم، رغم استمرار التحديات المرتبطة بعدم المساواة في الحصول على الائتمان (Agyemang-Badu & Agyei, 2018).

* فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين (الهدف الخامس)، يعزز الشمول المالي استقلالية النساء الاقتصادية ويدعم قدرتهن على اتخاذ قرارات مالية مستقلة، مما ينعكس إيجابياً على أوضاعهن الاجتماعية ومشاركتهن الإنتاجية، كما يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (AFI, 2016). وأظهرت التجارب في عدة دول أن توفير حسابات توفير أو تحويلات نقدية للنساء يزيد من مساهمتهن في الاقتصاد الأسري والمجتمعي، لا سيما وأن العديد منهن يديرن مشروعات صغيرة من المنازل تواجه تحديات عدة، أبرزها تمويل هذه المشروعات واستدامتها ونموها. (Trivelli et al., 2018; Grown & Hammond, 2016).

* يُسهم الشمول المالي في دعم المياه النظيفة والنظافة الصحية (الهدف السادس)، من خلال تسهيل حصول الأسر الفقيرة على هذه الخدمات عبر أدوات التمويل الرقمي مثل التحويلات المباشرة إلى المحافظ الإلكترونية وبطاقات رصيد المياه المدفوعة مسبقاً. كما تساعد رقمنة خدمات المياه على تشجيع الاستثمار في مرافق البنية التحتية، وضمان تحصيل الإيرادات بشكل أكثر كفاءة، مما يقلل التكاليف ويوفر الوقت لكل من المزودين والمستهلكين (Ikeda & Liffiton, 2019; Waldron, 2017). وتتحقق مساهمة الشمول المالي في الحصول على طاقة نظيفة وبأسعار ميسورة (الهدف السابع)، من خلال توفير أدوات تمويل مرنة مثل القروض الصغيرة، وحسابات الادخار، والدفع الإلكتروني، مما يُمكن الأسر ذات الدخل المحدود من اقتناء أنظمة

الطاقة الشمسية المنزلية. كما تتيح تقنيات التمويل الرقمي للشركات تخفيض تكاليف التشغيل وتحفيز الاستثمار في أنظمة الطاقة خارج الشبكة، بما يعزز من انتشار حلول الطاقة المتجددة في المناطق المهمشة (Goyal et al., 2018).

* ويظهر دور الشمول المالي بوضوح في تحقيق العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الثامن)، إذ أن الوصول إلى الخدمات المالية يُسهل للأفراد تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة، مما يُعزز خلق فرص العمل ويُسهل في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي. وتدعم الخدمات المالية الرقمية بالأخص ريادة الأعمال في البيئات الريفية والمهمشة (Lakuma, et al., 2019; Ozili, 2018; Blancher, et al., 2019). أما فيما يخص الصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف التاسع)، فإن توافر الائتمان يحفز الشركات الصغيرة على التوسع، والاستثمار في الابتكار التكنولوجي والبنية التحتية (Kelkar, 2008). وقد أظهرت تجارب ميدانية في الهند ومنغوليا أن الإقراض الموجه ساهم بشكل في رفع مستويات الإنتاجية وتعزيز التنافسية والابتكار المحلي (Banerjee et al., 2015; Attanasio et al., 2014).

* أما فيما يخص الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف العاشر)، تُظهر الأدبيات أن توسيع نطاق الشمول المالي يسهم بفاعلية في تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة عبر تمكين الفئات المهمشة من الوصول إلى خدمات مالية رسمية (Demirgüç-Kunt et al., 2018). وتشير دراسات تجريبية أجريت في كينيا والفلبين إلى أن استخدام التحويلات النقدية الرقمية عبر الهاتف المحمول ساعد في تعزيز قدرات الأسر الفقيرة على الصمود، وقلل من تفاوت الدخل بين المناطق الحضرية والريفية (Jack & Suri, 2014; Batista & Vicente, 2020). كما أظهرت الأدلة أن إدماج النساء والفئات الضعيفة في الأنظمة المالية يمكن أن يعزز العدالة الاقتصادية ويُسهل في تحسين مؤشرات المساواة الاجتماعية والتنمية المستدامة على المدى الطويل (Schaner, 2017).

بعد استعراض العلاقة بين الشمول المالي وعشرة من أهداف التنمية المستدامة، تظل الأهداف من (١١ إلى ١٧) دون أدلة ميدانية كافية تثبت وجود ارتباط مباشر بها. ورغم أن وثيقة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة لا تتضمن نصًا صريحًا يشير إلى الشمول المالي (Klapper et al., 2016)، فقد أظهرت الدراسة الحالية أثره الإيجابي في تحقيق عشرة أهداف، وهو ما يمثل توسعًا مقارنة بما أشارت إليه دراسات سابقة (الطيب، ٢٠٢٠؛ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ٢٠١٨)، التي حرصت هذا الأثر في سبعة أهداف فقط، أبرزها القضاء على الفقر، وتعزيز المساواة، وتحقيق النمو الشامل والعمل اللائق. ويفصل الجدول (١٦) التالي أثر الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبهذا المعنى، فإن الشمول المالي لا يُعد هدفًا تنمويًا بحد ذاته فحسب، بل يُمثل أيضًا أداة استراتيجية شاملة لتحقيق التنمية المستدامة، بشرط تكامله مع السياسات الاجتماعية والتعليمية، ومراعاته للفئات الأكثر هشاشة. وقد أدت هذه النتائج إلى تبني المجتمع الدولي سياسات تُعزز الشمول المالي بوصفه أداة تنفيذية رئيسية لدفع أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وعلى ما سبق، تدعم هذه النتائج مجتمعة صحة الفرض الأول للدراسة، والذي ينص على وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة في مصر، وذلك على المستويين الكلي والفرعي.

الشمول المالي والتنمية المستدامة في مصر
أبعاد العلاقة وتباينات الوصول والاستهداف الاجتماعي.

جدول (١٠): تفاصيل لأثر لشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.						
الألية المرجعية	أطراف التنفيذ	الخدمات	أمثلة تطبيقية	مخرجات القياس	الاجراءات	الآثار
Karlan et al. (2014) ; Brune et al. (2016)	الحكومات، البنوك المركزية، منظمات التمويل الأصغر.	حصولية الوصول، المدخلات المالية، ارتفاع تكلفة الخدمات.	جستاج (بنك جسر امين)، البرزبان (برنامج Bolsa Familia).	محافظة نسبة الفقر المرتفعة، زيادة عدد الحسابات البنكية.	حسابات توفير ميسرة، فروع متناثرة في القرى.	الهدف ١: القضاء على الفقر تشكيل افراد من بناء الأصول عبر الإدخال والتحويل المصرفي.
Dejavallade et al. (2015) ; Seetharam & Johnson (2015)	شركات التأمين، التعاونيات الزراعية.	خصص الوحي بقاتين، حصولية قديم، المدخلات.	الهند (Kisan Credit Card)، كينيا (تأمين الحاصلين عبر الهاتف المحمول).	زيادة نسبة إتاحة الخدمات البنكية، انخفاض نسبة الخلف.	فروع زراعية، خافضات المدخلات، الخافضات.	الهدف ٢: القضاء على الجوع تحسين الإنتاجية الزراعية، تقليل الفقر، التغيرات المناخية.
Dupas & Robinson (2013).	وزارات الصحة، شركات التأمين.	محدودية تغطية التأمين، عدم كفاية الأسر والخدمات.	حدا، برنامج National Health Insurance (Mutuelle de Santé) حروانا.	انخفاض نسبة الإطفا، الصحي من الدخل، زيادة تغطية التأمين.	خافضات صحي ميسر، حسابات توفير طارئة.	الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه تقليل الإجهاد البدني، تقليل الصعوبات الطارئة.
Prina (2015); Dupas et al. (2018).	الحكومات، المنظمات الدولية (مثل اليونيف)، الحكومات.	خصص التوجيه بقاتين، حصولية قديم، المدخلات.	المكسيك، برنامج Oportunidades، باكستان Benazir Income Support.	زيادة كفاءة الخدمات المصرفية، انخفاض التكاليف.	خفوضات تعليمية، خفوضات قديمة، مشروعات وتمويل، مخصصات أخرى.	الهدف ٤: التعليم الجيد تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس والحد من التسرب.
AFI (2016); Tovelli et al. (2018).	الجمعيات الأهلية، البنوك الخاصة.	الوصول القوي، محدودية الوصول، لاكتشاف.	الهند، برنامج Self-Help Groups، المغرب Initiative for Financial Inclusion.	زيادة كفاءة الخدمات المصرفية، انخفاض التكاليف.	حسابات توفير التنازل، خفوضات قديمة، مشروعات وتمويل، مخصصات أخرى.	الهدف ٥: المساواة بين الجنسين تعزيز الاستقلالية للمرأة الاقتصادية، ومشاركها الإنتاجية.
Waldron (2017)	حكومات محلية، شركات المرافق.	حذف البنية التحتية، ارتفاع تكلفة الوصول، التوصل.	كينيا (M-Pesa)، الكين (Water ATM).	زيادة نسبة الأسر المتصلة بشبكات المياه، انخفاض وقت جمع المياه.	حفظ البنية التحتية، فصول المياه، تحويل مشاريع البنية التحتية.	الهدف ٦: المياه النظيفة تحسين الوصول إلى خدمات المياه عبر التحويل الرقمي.
Goyal et al. (2018)	شركات الطاقة، مؤسسات التمويل الأصغر.	خصص الصيانة، عدم القدرة على السداد.	ماتربيا (M-Pawa)، جيتاج (IDCOL Solar Program).	زيادة كفاءة الطاقة المنزلية، انخفاض استخدام الوقود.	خفوضات شراء الأنواع الشمسية، خفوضات مشاريع البنية التحتية.	الهدف ٧: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة تعزيز الاستثمار في استخدام الطاقة المتجددة.
Lakuma et al. (2019); Ozili (2018).	البنوك التجارية، الحكومات.	خصص الخبرة الإدارية، حصولية خدمات، القروض.	كولومبيا (Bancoldex)، مصر (مشروع بنك).	زيادة عدد المشاريع الصغيرة، انخفاض البطالة.	خفوضات للشركات، خفوضات للشركات، خفوضات للشركات.	الهدف ٨: العمل اللائق والنمو الاقتصادي دعم المشاريع الصغيرة، وخلق فرص عمل.
Banerjee et al. (2015); Attanasio et al. (2014).	القطاع الخاص، الجمعيات.	محدودية الدعم الحكومي، التغير في الوصول، الخسائر.	الهند (Startup India)، جنوب إفريقيا (Technology Innovation Agency).	زيادة إيرادات الاقتراع، نمو الإنتاجية.	التعاون للشركات الصغيرة، صناديق البحث والتطوير.	الهدف ٩: الصناعة والابتكار تعزيز الابتكار عبر التحويل الرقمي والبنية التحتية.
Demirgüç-Kunt et al. (2018)	الحكومات، المنظمات الدولية.	محدودية الوصول، الخسائر، القروض.	كينيا (M-Pesa)، البرزبان (Gadagiro Unico).	انخفاض معدلات جني، زيادة حصة فقر ٤٠ من الدخل.	خفوضات قديمة القراء، خفوضات قديمة القراء، خفوضات قديمة القراء.	الهدف ١٠: الحد من عدم المساواة تقليل الفجوة بين الدخل، الدالية الشاملة.
Klapper et al. (2016)	شركات التأمين، شركات التمويل الأصغر.	محدودية الوصول، الخسائر، القروض.	الهند (M-Pesa)، البرزبان (Gadagiro Unico).	انخفاض معدلات جني، زيادة حصة فقر ٤٠ من الدخل.	خفوضات قديمة القراء، خفوضات قديمة القراء، خفوضات قديمة القراء.	الهدف ١١: الحد من عدم المساواة تقليل الفجوة بين الدخل، الدالية الشاملة.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مسح نظري والمراجعات التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة.

اختبار صحة الفرض الثاني

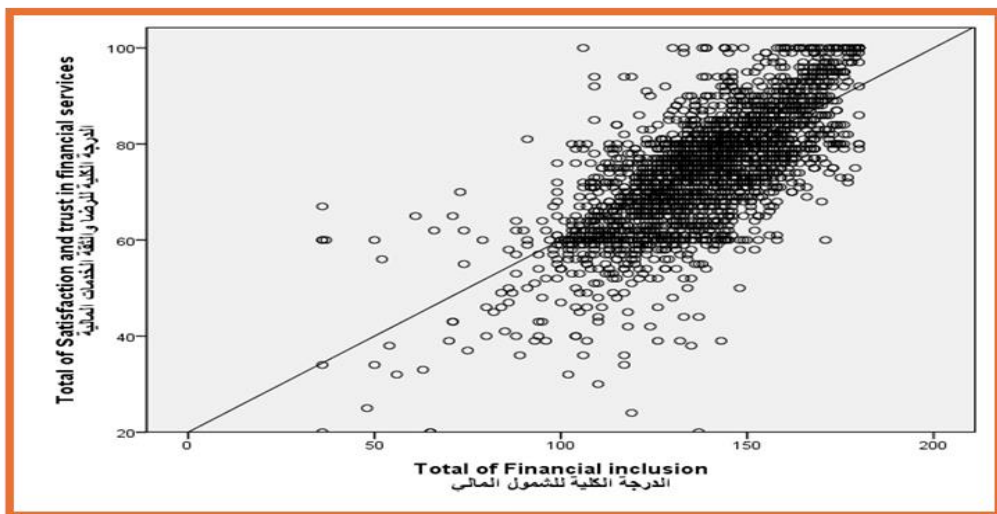
ينص الفرض الثاني على أنه «توجد علاقة ارتباطية دالة احصائياً بين مستوى الشمول المالي ودرجة الرضا والثقة في الخدمات المالية».

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بحساب معاملات الارتباط "Coefficients Correlation" بين درجات المصريين على مقياس الشمول المالي ودرجاتهم على مقياس الرضا والثقة بالخدمات المالية، كما قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين الأبعاد الفرعية لمقياس الشمول المالي والدرجة الكلية لمقياس الرضا والثقة بالخدمات المالية، وجاءت النتائج كما هي موضحة بجدول (١٧) التالي:

الشمول المالي				المحور والأبعاد
الدرجة الكلية	البعد الثالث «الوصول إلى الخدمات المالية»	البعد الثاني «استخدام الخدمات المالية»	البعد الأول «جودة الخدمات المالية»	المحور
**٠,٧٢٦	**٠,٥١٤	**٠,٥٨٣	**٠,٧٦٥	الرضا والثقة بالخدمات المالية

**دالة عند مستوى (٠,٠١)

والشكل البياني (٣) يوضح وجود علاقة ارتباطية دالة احصائياً بين الشمول المالي والرضا والثقة بالخدمات المالية.



شكل (٣) معاملات الارتباط بين درجات الشمول المالي والرضا والثقة بالخدمات المالية.

يتضح من الجدول (١٧) السابق وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١) بين الدرجة الكلية للمصريين على مقياس الشمول المالي وكل من أبعاده الفرعية: «جودة الخدمات المالية» الذي سجّل أعلى قيمة ارتباط (٠,٧٦٥)، يليه بُعد «استخدام الخدمات المالية» (٠,٥٨٣)، ثم بُعد «الوصول إلى الخدمات المالية» (٠,٥١٤). كما تبين وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الدرجة الكلية للشمول المالي والدرجة الكلية على مقياس الرضا والثقة بالخدمات المالية، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٢٦).

وتشير هذه النتائج إلى أن الشمول المالي - سواء في صورته الكلية أو عبر أبعاده - يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الرضا والثقة في الخدمات المالية لدى المصريين. ويعني ذلك أنه كلما ارتفع مستوى الشمول المالي لدى الأفراد (من حيث جودة الخدمات، استخدامها، وإمكانية الوصول إليها)، زاد رضاهم وثقتهم بالخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية. ويلاحظ أن أقوى ارتباط تحقق بين بُعد "جودة الخدمات المالية" ومقياس الرضا والثقة (٠,٧٦٥)، مما يعكس الدور المركزي للجودة المدركة في تشكيل اتجاهات الأفراد نحو النظام المالي. كما أن الارتباط بين الدرجة الكلية للشمول المالي ومقياس الرضا والثقة (٠,٧٢٦) يُعزز الفرض القائل بأن الشمول المالي لا يؤثر فقط على سلوكيات الأفراد المالية، بل يمتد ليؤثر على تصوراتهم ورضاهم العام عن المنظومة المالية. من جهة أخرى، ورغم أن بُعدي "استخدام الخدمات" و"الوصول إليها" قد أظهرتا ارتباطات موجبة دالة، فإن شدتها كانت أقل نسبياً، مما قد يشير إلى أن توفر الخدمات أو استخدامها الفعلي لا يكفيان بمفردهما لتوليد مستويات مرتفعة من الثقة والرضا، ما لم يصاحبهما شعور بجودة المعاملة وملاءمة الخدمة لاحتياجات المواطن.

وتتسق هذه النتائج مع الأدبيات الحديثة، التي تؤكد على أهمية تحسين تجربة الأفراد المالية كمدخل لتعزيز الشمول والرضا، وتشير إلى أن الشمول المالي لا يؤثر فقط في السلوك المالي، بل يمتد أيضاً ليشكّل تصورات الأفراد وتقييمهم العام للمنظومة

المالية. حيث أشار (Demirgüç-Kunt et al., 2020) في قاعدة بيانات **Global Findex** إلى أن تعميم الخدمات المالية وتحسين الوصول إليها يعززان من مرونة الأفراد المالية وثقتهم في البنية المصرفية، خاصة في المجتمعات النامية. وبوضوح أكدت دراسة (Sithole et al., 2021) أن تبني الخدمات المالية الرقمية يسهم في تعزيز تجربة المستخدم وزيادة ثقته بالنظام المالي، لا سيما عندما تُقدّم هذه الخدمات بجودة وكفاءة. وأضافت دراسة (Ahamed et al., 2021) أن وجود سياسات تنظيمية داعمة للشمول المالي يسهم في تحسين ثقة المستخدمين ورضاهم عن النظام المالي، مؤكداً أن الشمول المالي لا يقتصر فقط على الوصول التقني، بل يمتد ليشمل تحسين العلاقة التواصلية والمؤسسية بين الأفراد ومقدمي الخدمات المالية.

وفي السياق ذاته، توصل (Ullah et al., 2024) إلى أن تجارب الأفراد مع المؤسسات المالية تتأثر بشكل مباشر بجودة الخدمات ومدى إدماجهم في النظام المالي الرسمي، مما يؤدي إلى رفع مستويات الرضا وتعزيز الثقة على المدى البعيد، إلا أن مجرد توفير الخدمات لا يكفي لضمان الرضا إذا لم تكن هذه الخدمات ذات جودة عالية. ووجدت دراسة (Fernando & Disanayaka, 2024)، أن تحسين جودة الخدمات (مثل السرعة، الأمان، والشفافية) يزيد من ثقة العملاء في الخدمات المصرفية والتنظيم المالي، أن العوائق مثل الرسوم المخفية وبطء المعاملات قد تقلل من الثقة حتى في ظل وجود شمول مالي رسمي. وقد دعمت هذه النتائج دراسة (Mugamba, 2024) من خلال تحليلها لتجربة أوغندا، حيث تبين أن مبادرات الشمول المالي المرتبطة بالتنقيف المالي والتواصل المحلي الفعال أدت إلى تحسّن ملحوظ في مؤشرات الرضا والثقة لدى المستخدمين.

ولا يمكن قراءة هذه النتائج في ضوء المعطى الكمي فقط، بل يجب فهمها من خلال الأطر النظرية التي تكشف البنية الرمزية والاجتماعية التي تعمل من خلالها المؤسسات المالية. ففي ضوء نظرية الهيمنة الثقافية لجرامشي، يُمكن النظر إلى

إدماج الأفراد في المنظومة المالية بوصفه شكلاً من أشكال الهيمنة الناعمة، حيث تُعاد إنتاج القيم والمعايير المالية كجزء من "المعقولية الاجتماعية" التي تُكرّسها النخب، وتُروّج كأطر طبيعية للثقة والرضا، وهو ما يُفضي إلى قبول رمزي بالمنظومة السائدة (Gramsci, 2015). ومن هذا المنطلق، يصبح الرضا عن الخدمات المالية ليس فقط استجابة لتجربة موضوعية، بل أيضاً مظهرًا لقبول ثقافي بأطر الهيمنة الاقتصادية الحديثة.

في السياق نفسه، يوفّر رأس المال الرمزي عند بورديو مدخلاً لفهم كيف تتحول المؤسسات المالية، حين تكتسب شرعية اجتماعية ورمزية، إلى كيانات يُمنح لها الاعتراف والثقة دون تحقق مباشر من كفاءتها، بل بناءً على تصوّرها كمؤسسات "معتبرة" أو "ذات قيمة" (Bourdieu, 1986). إن جودة الخدمات ليست فقط متغيراً تقنياً بل رمزاً لمكانة المؤسسة في الحقل الاجتماعي، وكلما ازداد الشمول المالي، زادت فرص تراكم هذا الرأسمال الرمزي وتعزيزه. ومن منظور رأس المال الاجتماعي، فإن العلاقة بين الشمول المالي والثقة تُفهم في ضوء طبيعة الشبكات الاجتماعية والعلاقات الوسيطة التي تمنح الأفراد الشعور بالأمان وتعزز التعاون والثقة المؤسسية. فبحسب بوتنام، تمثل الثقة المتبادلة والمشاركة في الشأن العام مورداً اجتماعياً يعزز من فاعلية المؤسسات ويزيد من مستوى التفاعل الإيجابي معه (Putnam, 2000) K، وعليه، فإن الشمول المالي لا يعكس فقط إدماجاً اقتصادياً، بل أيضاً اندماجاً اجتماعياً يُعاد فيه بناء الثقة باعتبارها ناتجاً مركباً لتموضعات رمزية وشبكية في آنٍ واحد.

بناءً على هذه النتائج، يُمكن قبول الفرض الثاني بشكل كامل، حيث توجد أدلة قوية على «وجود علاقة ارتباطية دالة احصائياً بين الشمول المالي والرضا والثقة بالخدمات المالية لدى المصريين»، وقبوله سواء في الدرجات الكلية أو الدرجات الفرعية. وتوصي الدراسة بالتركيز على تحسين جودة الخدمات كأولوية قصوى لتعزيز الثقة في القطاع المالي، مع الاستمرار في توسيع نطاق الشمول المالي جغرافياً واجتماعياً.

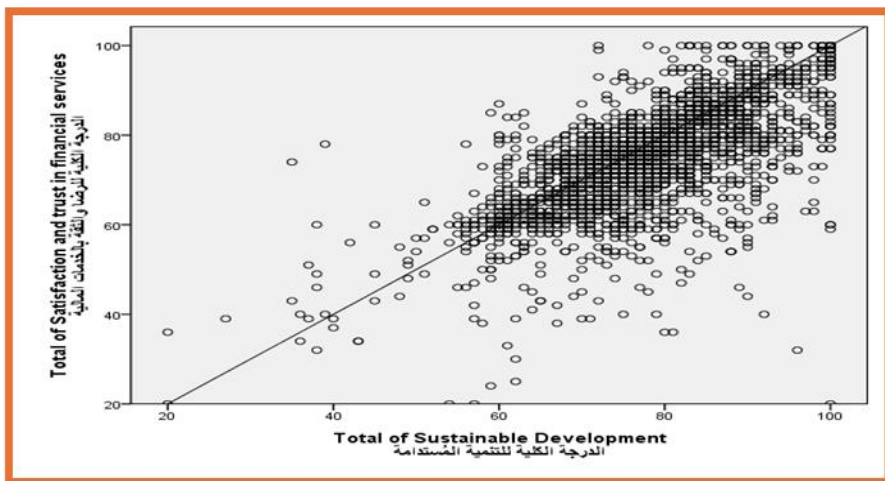
اختبار صحة الفرض الثالث

ينص الفرض الثالث على أنه «توجد علاقة ارتباطية دالة احصائياً بين درجة الرضا والثقة في الخدمات المالية وتحقيق التنمية المُستدامة في مصر». وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بحساب مُعاملات الارتباط "Coefficients Correlation" بين درجات المصريين على مقياس التنمية المُستدامة ودرجاتهم على مقياس الرضا والثقة بالخدمات المالية، كما قام الباحث بحساب مُعاملات الارتباط بين الأبعاد الفرعية لمقياس التنمية المُستدامة والدرجة الكلية لمقياس الرضا والثقة بالخدمات المالية، وجاءت النتائج كما هي موضحة بجدول (١٨) التالي:

جدول (١٨). مُعاملات الارتباط بين درجات التنمية المُستدامة والرضا والثقة بالخدمات المالية (ن= ٢٤٢٩).				المحاور
التنمية المُستدامة				الرضا والثقة بالخدمات المالية
الدرجة الكلية	البُعد الثالث «الجانب الاجتماعي»	البُعد الثاني «الجانب الاقتصادي»	البُعد الأول «الجانب البيئي»	
**٠,٧٠٦	**٠,٧١٥	**٠,٥٦٣	**٠,٦١٣	

**دالة عند مستوى (٠,٠١)

والشكل البياني (٤) يوضح وجود علاقة ارتباطية دالة احصائياً بين التنمية المُستدامة والرضا والثقة بالخدمات المالية.



شكل (٤) معاملات الارتباط بين درجات التنمية المُستدامة والرضا والثقة بالخدمات المالية.

يتضح من الجدول (١٨) السابق أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) بين درجات المصريين الكلية على مقياس التنمية المستدامة ودرجاتهم على أبعادها الفرعية «الجانب البيئي، الجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي» وبين الدرجة الكلية على مقياس الرضا والثقة بالخدمات المالية. ويُعد معامل الارتباط مع البعد الاجتماعي هو الأعلى، مما يدل على أن هذا البعد أكثر تأثراً بالثقة المالية.

وتشير هذه النتائج إلى أن ارتفاع مستويات رضا الأفراد وثقتهم في الخدمات المالية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإدراكهم أو مساهمتهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل السياق المصري. وتتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة؛ حيث أكدت دراسة (Demirgüç-Kunt et al., 2018) الصادرة عن البنك الدولي أن تعزيز الثقة في الخدمات المالية يسهم بشكل كبير في دعم الشمول المالي، والذي بدوره يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، مما يعزز الجانب الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة. وأظهرت نتائج دراسة (Salahodjaev & Sadikov, 2025) أهمية الثقة في تعزيز الممارسات البيئية المستدامة، حيث أشارت إلى أن الرضا عن الخدمات المالية يرتبط ارتباطاً إيجابياً بتحسين جودة الحياة وزيادة الاستثمار في المشاريع الخضراء، بما يسهم في دعم كل من البعدين البيئي والاجتماعي للتنمية المستدامة. أما فيما يخص البعد الاجتماعي، فقد أكدت نتائج الدراسات أن الثقة في الخدمات المصرفية تُعد عاملاً محورياً في تحقيق التماسك الاجتماعي وتعزيز الاندماج المالي، لا سيما في المجتمعات النامية، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت أن أقوى علاقة ارتباطية كانت بين الثقة والرضا المالي والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (López-Concepción et al., 2023).

وتتسق هذه النتائج مع الأطر النظرية المعاصرة التي تؤكد أن الثقة والرضا في الخدمات المالية لا يُمكن فصلهما عن البنى الاجتماعية والثقافية الأوسع. ففي ضوء نظرية رأس المال الاجتماعي والرمزي (Bourdieu, 1986; Putnam, 2000)، تُعد الثقة

المتبادلة والشبكات الاجتماعية من أهم مقومات تعزيز المشاركة المجتمعية والاندماج المالي، بما يُسهم في دعم الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة. وفي السياق ذاته، تبرز **نظرية العدالة الاجتماعية** (Rawls, 2009) باعتبارها إطارًا أخلاقيًا يؤكد على ضرورة ضمان التوزيع العادل للفرص والموارد. ويُفهم من النتائج أن الثقة والرضا الماليين يمثلان مداخل لتحقيق العدالة الاجتماعية، إذ إن تعزيز الوصول العادل إلى الخدمات المالية يخلق أرضية أكثر توازنًا للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، خاصةً في ظل فجوات اللامساواة البنيوية. فالتنمية المستدامة، كما تشير نتائج الدراسة، لا تتفصل عن ضمان العدالة في النفاذ إلى الفرص المالية والبيئية والاجتماعية.

وبذلك، **تؤكد الدراسة الحالية** ما ذهبت إليه الأدبيات الحديثة في أن الثقة والرضا في الخدمات المالية لا يُعدان مجرد مؤشرات اقتصادية منعزلة، بل إنهما يُشكلان عناصر بنيوية داعمة لمسار التنمية المستدامة، وينبغي أن تكون محورًا رئيسًا في صياغة السياسات التنموية والمصرفية على حد سواء.

وعلى ما سبق، تدعم هذه النتائج مجتمعة **صحة الفرض الثالث للدراسة**، والذي ينص على «وجود علاقة ارتباطية دالة احصائيًا بين درجة الرضا والثقة في الخدمات المالية وتحقيق التنمية المُستدامة في مصر»، وقبوله سواء في الدرجة الكلية أو الدرجات الفرعية.

اختبار صحة الفرض الرابع

ينص **الفرض الرابع** على أنه «توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات الشمول المالي وفقًا للمتغيرات الاجتماعية مثل: النوع، مكان السكن، نوع العمل، محل الإقامة، الفئة العمرية، مستوى الدخل، الحالة الاجتماعية، المحافظة، نوع التعليم».

(أ) يختلف الشمول المالي باختلاف النوع، مكان السكن، نوع العمل.

للتحقق من صحة هذا الفرض فيما يخص «النوع، مكان السكن، نوع العمل» قام الباحث باستخدام اختبار «ت» للعينات المستقلة Independent- samples t-

test؛ لبيان دلالة الفروق بين متوسطي درجات النوع «ذكور/ إناث»، ومتوسطي درجات مكان السكن «إيجار/ تمليك»، ومتوسطي درجات نوع العمل «يعمل/ لا يعمل»، في درجات الشمول المالي، وجاءت النتائج كما هي موضحة بالجدول (١٩) التالي:

جدول (١٩). دلالة الفروق بين متوسطات درجات المصريين فيما يخص النوع، مكان السكن، نوع العمل في درجات الشمول المالي وأبعاده الفرعية (ن=٢٤٢٩).							
المحور وأبعاده الفرعية	البيانات الديموجرافية	الفئات	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة «ت»	الدلالة
النوع	البُعد الأول «جودة الخدمات المالية»	ذكر	٨٨٣	٦٥,٩٣	١١,٦١٧	١,٨٦١	٠,٠٦٣
		أنثى	١٥٤٦	٦٥,٠٥	١٠,٩٠٦		
	البُعد الثاني «استخدام الخدمات المالية»	ذكر	٨٨٣	٤٧,٠٢	٧,١٣٧	٢,٣٩٣	*٠,٠١٧
		أنثى	١٥٤٦	٤٦,٣٠	٧,١١٣		
	البُعد الثالث «الوصول إلى الخدمات المالية»	ذكر	٨٨٣	٢٦,٦٧	٥,٤٠٥	٣,٤٠٠	**٠,٠٠١
		أنثى	١٥٤٦	٢٥,٩٠	٥,٤٦١		
مكان السكن	الدرجة الكلية	ذكر	٨٨٣	١٣٩,٦٢	٢١,٨٣٨	٢,٦١١	**٠,٠٠٩
		أنثى	١٥٤٦	١٣٧,٢٥	٢١,٠٠٠		
	البُعد الأول «جودة الخدمات المالية»	إيجار	٦٦٤	٦٤,٣٦	١٠,٩٥٧	٢,٧٢٨-	**٠,٠٠٦
		تمليك	١٧٨٥	٦٥,٧٤	١١,٢٣٤		
	البُعد الثاني «استخدام الخدمات المالية»	إيجار	٦٦٤	٤٥,٤٩	٧,٢٠٥	٤,٤٢٦-	**٠,٠٠٠
		تمليك	١٧٨٥	٤٦,٩٥	٧,٠٦٤		
نوع العمل	البُعد الثالث «الوصول إلى الخدمات المالية»	إيجار	٦٦٤	٢٥,٤٦	٥,٦٦٨	٣,٨٠٥-	**٠,٠٠٠
		تمليك	١٧٨٥	٢٦,٤٤	٥,٣١٠		
	الدرجة الكلية	إيجار	٦٦٤	١٣٥,٣١	٢١,٦٤٣	٣,٨٦٠-	**٠,٠٠٠
		تمليك	١٧٨٥	١٣٩,١٣	٢١,١٣٦		
	البُعد الأول «جودة الخدمات المالية»	يعمل	١٠٨٥	٦٥,٦١	١١,٠٤٠	٠,٩٢٥	٠,٣٥٥
		لا يعمل	١٣٤٤	٦٥,١٩	١١,٢٨٤		
نوع العمل	البُعد الثاني «استخدام الخدمات المالية»	يعمل	١٠٨٥	٤٧,٣٤	٦,٧٥٦	٤,٩٠٣	**٠,٠٠٠
		لا يعمل	١٣٤٤	٤٥,٩٣	٧,٣٥٩		
	البُعد الثالث «الوصول إلى الخدمات المالية»	يعمل	١٠٨٥	٢٦,٨٠	٥,٢٤٣	٥,١٢٦	**٠,٠٠٠
		لا يعمل	١٣٤٤	٢٥,٦٨	٥,٥١٦		
	الدرجة الكلية	يعمل	١٠٨٥	١٣٩,٧٥	٢٠,٥٦٧	٣,٤٢٠	**٠,٠٠١
		لا يعمل	١٣٤٤	١٣٦,٨٠	٢١,٨٥٣		

°دالة عند مستوى (٠,٠١)

°دالة عند مستوى (٠,٠٥)

يتضح من الجدول (١٩) السابق ما يلي:

١ - متغير النوع (ذكور/ إناث): أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في البُعد الثاني (استخدام الخدمات المالية) عند مستوى (٠,٠٥). وفي البُعد الثالث (الوصول إلى الخدمات المالية) والدرجة الكلية للشمول المالي عند مستوى (٠,٠١). وجميع الفروق كانت لصالح الذكور، وهو ما يشير إلى تمتع الذكور بمستويات أعلى من الوصول واستخدام الخدمات المالية مقارنة بالإناث. وتعكس هذه النتيجة فجوة جندرية في النفاذ إلى الموارد المالية، نتيجة لعوامل ثقافية واقتصادية تُقيّد فرص النساء في استخدام الأدوات المالية الرسمية، أو تفضيل الذكور في المعاملات البنكية والتعامل مع المؤسسات المالية. واتساقاً مع هذه النتيجة تُشير بيانات التحالف المصري العالمي للمرأة إلى أن الذكور يمتلكون النسبة الأكبر من الحسابات المصرفية، في حين تعاني النساء، خصوصاً رائدات الأعمال الصغيرة، من ضعف كبير في الوصول إلى التمويل (عطية، ٢٠٢١: ٣٩١). وتُظهر نتائج دراسة مهمة (Kazemikhasragh et al., 2022) باستخدام بيانات Global Findex، أن النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما فيها مصر، يعانين من فجوات واضحة في الوصول واستخدام الخدمات المالية مقارنة بالرجال.

٢ - متغير مكان السكن (إيجار/ تملك): وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) في جميع الأبعاد الثلاثة للشمول المالي والدرجة الكلية، لصالح السكان الذين يمتلكون مساكنهم. ويُعد (التمليك) مؤشراً على استقرار اقتصادي واجتماعي أعلى، مما يجعل الأفراد أكثر قدرة على الاندماج في النظام المالي، مثل الحصول على حسابات بنكية أو قروض أو خدمات استثمارية، مقارنة بمن يسكنون بالإيجار. وفي هذا، أظهرت دراسة (Rashdan & Eissa, 2022) باستخدام بيانات Global Findex 2017 بأن الفئات الأعلى دخلاً، الأكثر تعليماً، الأكبر سناً، وأكثر استقراراً سكنياً (غالباً من يمتلكون السكن)، يتمتعون بمعدلات إدماج

مالي أعلى بكثير. وبينت دراسة (Demirgüç-Kunt, et al., 2017) أن ملكية المسكن ترتبط بزيادة احتمالية امتلاك حساب بنكي كعلامة على الاستقرار المالي. وأوضحت النتائج أن المستأجرين يواجهون صعوبة في الحصول على القروض بسبب عدم وجود أصول ضامنة، في حين تعزز ملكية المسكن فرص الحصول عليها (Rojas-Suarez & Amado, 2014).

٣- متغير نوع العمل (يعمل/ لا يعمل): كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) في البعد الثاني (استخدام الخدمات المالية)، والبعد الثالث (الوصول إلى الخدمات المالية)، والدرجة الكلية للشمول المالي، لصالح الفئة العاملة. بينما لم تُسجل فروق دالة في البعد الأول (جودة الخدمات المالية). ما يعني، أن الأفراد الذين يعملون لديهم مصادر دخل ثابتة أو شبه ثابتة، مما يسهم في تعزيز اندماجهم في النظام المالي الرسمي، واستخدام أدواته بشكل أكبر، كالرواتب البنكية والمعاملات الرقمية، مقارنةً بغير العاملين. ومع ذلك هناك قطاع واسع من المواطنين لا يمتلكون دخلًا ثابتًا ما يُقيد قدرتهم على الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية (Anaraki-Ardakani et al., 2013)، ويُضاف إلى ذلك اتساع نطاق القطاع غير الرسمي في الاقتصاد والمجتمع، وسعي العاملين فيه إلى إخفاء أنشطتهم والابتعاد عن المؤسسات المالية لأسباب اجتماعية، ما يُشكّل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق الشمول المالي (عبد المجيد وآخرون، ٢٠٢٣: ٧٤). ووفقًا لدراسة (Klapper & Lusardi, 2020)، فإن العمالة المنتظمة تسهم في تعزيز فرص الشمول المالي، ويرتبط ذلك جزئيًا بتلقي الأجور عبر وسائل الدفع الرقمي. وقد أظهرت دراسة (Almenberg et al., 2021) أن البطالة تقلل فرص الوصول إلى الائتمان بنسبة كبيرة. وكشفت نتائج إحدى الدراسات (Fahmy & Ghoneim, 2023) باستخدام استبيانات نموذجية (٤٥٦ مشاركًا) أن مستوى الشمول المالي يرتبط ارتباطًا كبيرًا بمستوى الدخل، التعليم، العمر، والثقة بالمؤسسات، بينما علاقة النوع (ذكر/أنثى) كانت غير دالة.

(ب) يختلف الشمول المالي باختلاف محل الإقامة، الفئة العمرية، مستوى الدخل.

للتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بإجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه "ANOVA One-way" لحساب قيمة «ف» لتحديد الفروق تبعاً لـ «محل الإقامة، الفئة العمرية، مستوى الدخل»، وجاءت النتائج كما هي موضحة بجدول (٢٠) التالي:

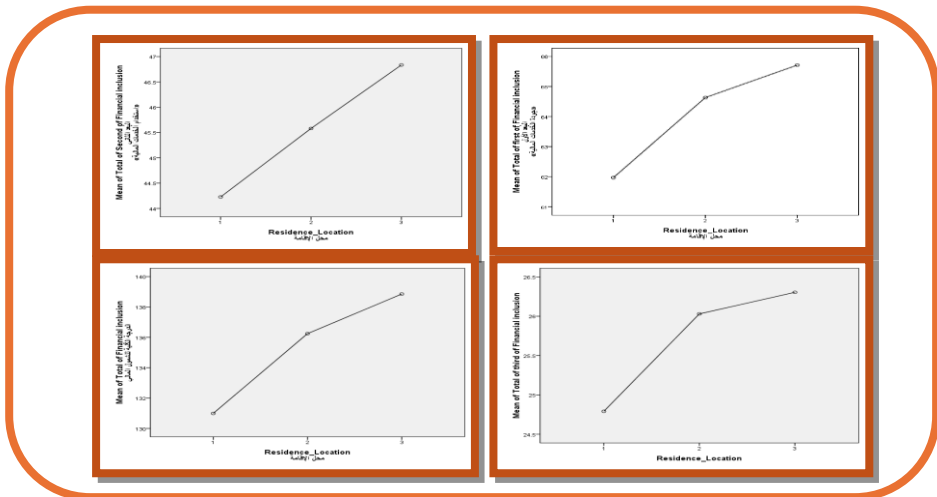
جدول (٢٠). دلالة الفروق بين متوسطات درجات المصريين فيما يخص محل الإقامة، الفئة العمرية، مستوى الدخل في درجات الشمول المالي وأبعاده الفرعية (ن=٢٤٢٩).						
الدلالة	قيمة «ف»	الانحراف المعياري	المتوسط	ن	الفئات	البيانات الديموجرافية
**،،،،،	٩,٣٧٧	١١,٧٧٩	٦١,٩٧	١٧٢	ريف	محل الإقامة
		١١,٢٥٧	٦٤,٦٣	١٦٩	مركز حضري	
		١١,٠٧٣	٦٥,٧١	٢٠٨٨	مدينة	
**،،،،،	١٢,٤٧١	٧,٥٢٢	٤٤,٢٣	١٧٢	ريف	
		٧,٢٩٩	٤٥,٥٨	١٦٩	مركز حضري	
		٧,٠٤٣	٤٦,٨٣	٢٠٨٨	مدينة	
**،،،،،٢	٦,٢٨٢	٤,٩٩١	٢٤,٧٩	١٧٢	ريف	
		٥,٦٣٧	٢٦,٠٣	١٦٩	مركز حضري	
		٥,٤٢٦	٢٦,٣٠	٢٠٨٨	مدينة	
**،،،،،	١١,٥٩٥	٢١,٤٩٤	١٣٠,٩٩	١٧٢	ريف	
		٢١,٢٧٨	١٣٦,٢٤	١٦٩	مركز حضري	
		٢١,٢١٨	١٣٨,٨٥	٢٠٨٨	مدينة	
*،،،١٣	٤,٣٨٨	١١,٤٧٧	٦٤,٦٣	١٠٥٠	(٥٠٠:٢٥٠٠)	مستوى الدخل
		١٠,٣٥٦	٦٥,٧٧	٨٥١	(١٠٠٠:٥٠٠٠)	
		١١,٧٥٤	٦٦,٢١	٥٢٨	فاكثر (١٠٠٠)	
**،،،،،	١٦,٠٥٨	٧,٥٦٠	٤٥,٧٨	١٠٥٠	(٥٠٠:٢٥٠٠)	
		٦,٥١٧	٤٦,٦٩	٨٥١	(١٠٠٠:٥٠٠٠)	
		٦,٩٨٧	٤٧,٩١	٥٢٨	فاكثر (١٠٠٠)	
**،،،،،	١٠,٩٣٩	٥,٦٤٣	٢٥,٦٢	١٠٥٠	(٥٠٠:١٠٠٠)	
		٤,٩٧٢	٢٦,٤٣	٨٥١	(١٠٠٠:٢٥٠٠)	
		٥,٥٧٣	٢٦,٨٨	٥٢٨	فاكثر (١٠٠٠)	
**،،،،،	١٠,٤٩٧	٢٢,٤٨١	١٣٦,٠٣	١٠٥٠	(٥٠٠:٢٥٠٠)	
		١٩,٣٨١	١٣٨,٩٠	٨٥١	(١٠٠٠:٥٠٠٠)	
		٢١,٦١٣	١٤١,٠٠	٥٢٨	فاكثر (١٠٠٠)	
**،،،،،٥	٥,٣٠٩	١٠,٨٥٦	٦٤,٩٢	١٣٥٠	(٢٥:١٨)	الفئة العمرية
		١١,٦٥٥	٦٥,٠٥	٤٨٣	(٤٥:٢٥)	
		١١,٤١١	٦٦,٦٦	٥٩٦	فاكثر (٤٥)	
**،،،،،	١١,٧١١	٧,٠٣٥	٤٥,٩٤	١٣٥٠	(٢٥:١٨)	
		٦,٨٨٨	٤٧,٣٤	٤٨٣	(٤٥:٢٥)	
		٧,٣٩٩	٤٧,٣٤	٥٩٦	فاكثر (٤٥)	
**،،،،،٩	٤,٧١٤	٥,٢٣٢	٢٥,٩٥	١٣٥٠	(٢٥:١٨)	
		٥,٤١٧	٢٦,٨٣	٤٨٣	(٤٥:٢٥)	
		٥,٨٠٧	٢٦,١٦	٥٩٦	فاكثر (٤٥)	
**،،،،،٣	٥,٩٥٧	٢٠,٩٣٦	١٣٦,٨١	١٣٥٠	(٢٥:١٨)	
		٢١,٥٣٣	١٣٩,٢٣	٤٨٣	(٤٥:٢٥)	
		٢١,٨٨٣	١٤٠,١٧	٥٩٦	فاكثر (٤٥)	

يتضح من الجدول (٢٠) السابق مايلي:

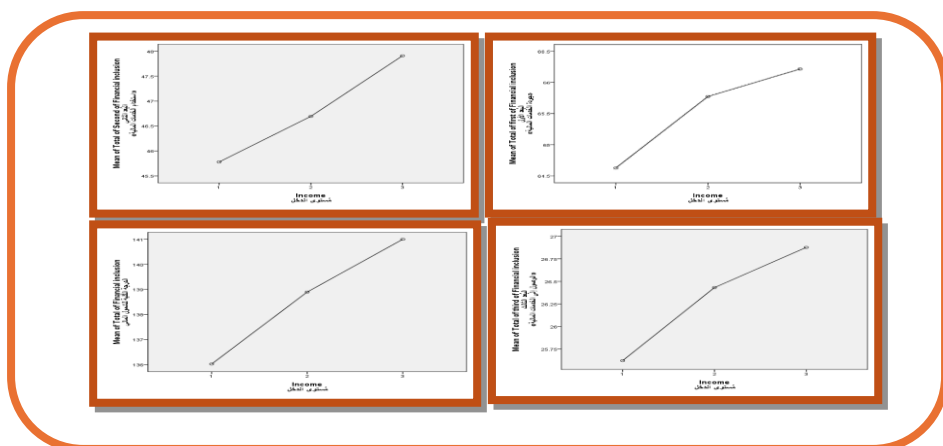
١ - محل الإقامة: أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين الريف، المركز الحضري، والمدينة، لصالح سكان المدينة في جميع أبعاد الشمول المالي والدرجة الكلية. وهذا يعكس التفاوت في توزيع البنية التحتية المالية، ومراكز تقديم الخدمات، وانتشار التكنولوجيا المالية بين الريف والحضر، مما يُصعّب على سكان الريف الوصول والاستخدام. وبحثاً محددات الشمول المالي في مصر، بينت دراسة (Rashdan & Eissa, 2022) أن سكان المدن يتمتعون بمستوى أعلى من الشمول المالي نتيجة توفر المؤسسات المالية وسهولة الوصول إليها مقارنة بالمناطق الريفية. وأظهرت دراسة (الجبالي، ٢٠٢٢: ٣-٧) أن النظام المصرفي في مصر يتسم بتركّز حضري شديد، مع تركّز الفروع والماكينات في المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية، مما يُفاقم فجوة الثقة بين السكان، ولا سيما في الريف، وبين الجهاز المصرفي الرسمي.

٢ - مستوى الدخل: أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مؤشرات الشمول المالي تبعاً لمستوى الدخل، وذلك في الدرجة الكلية وجميع الأبعاد، لصالح الفئة الأعلى دخلاً (١٠٠٠٠ جنيه فأكثر). وقد كانت الفروق دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) في بُعدي استخدام الخدمات المالية والوصول إليها، وعند مستوى (٠,٠٥) في بُعد جودة الخدمات المالية. وتشير هذه النتائج إلى ارتباط الشمول المالي الإيجابي بمستوى الدخل المرتفع (فتح حسابات مصرفية، استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، والحصول على القروض)، مما يعزز الدمج المالي، ويعكس في نفس الوقت فجوة واضحة في استفادة الفئات الأقل دخلاً من الخدمات المالية الرسمية، وهو ما يُبرز أحد التحديات البنوية في تحقيق شمول مالي عادل ومُستدام. وتأكيداً لهذه النتيجة، أشارت دراستان (Fahmy & Ghoneim, 2023; Rashdan & Eissa, 2022) إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الدخل ومستويات الشمول المالي، حيث يميل الأفراد من ذوي الدخل المرتفعة إلى استخدام نطاق أوسع من الخدمات المالية، مقارنةً بالفئات الأقل دخلاً.

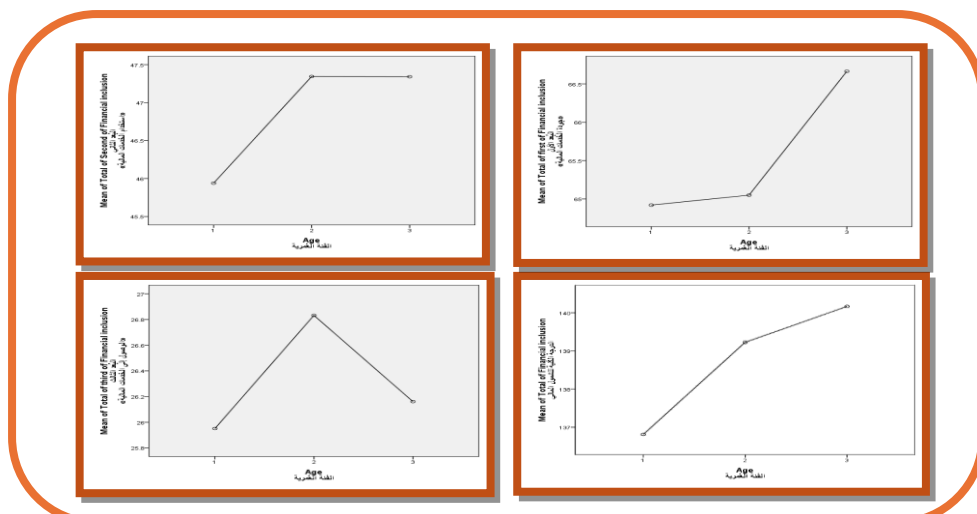
٣- الفئة العمرية: كشفت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين الفئات العمرية في الشمول المالي، حيث تفوقت فئة (٤٥ سنة فأكثر) في الجودة والدرجة الكلية، بينما سجلت فئة (٢٥-٤٥ سنة) أعلى مستوى في الوصول للخدمات. أما بعد الاستخدام فقد تساوت فيه الفئتان (٢٥-٤٥ سنة) و(٤٥ سنة فأكثر). وتُظهر هذه النتيجة أن الأفراد الأكبر سنًا لديهم وعي وتاريخ مصرفي أطول بتأثير الخبرة المتراكمة والنشاط الاقتصادي، بينما الفئة المتوسطة العمر أكثر نشاطًا رقميًا، خاصة في الاستخدام الرقمي للخدمات. وتدعم هذه النتيجة ما توصلت إليه دراستان سابقتان (Kazemikhasragh et al., 2022; Rashdan & Eissa, 2022)، حيث أشارتا إلى أن التقدم في العمر يرتبط بازدياد احتمالية امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية واستخدام أدوات التمويل، لا سيما في السياقات العربية. ويعكس ذلك وجود فجوة واضحة لصالح الفئات الأكبر سنًا، ما يُشير إلى تحديات في إدماج الفئات الأصغر سنًا ضمن المنظومة المالية الرسمية. والأشكال البيانية (٥، ٦، ٧) التالية توضح المتوسطات الحسابية للاختلاف بين محل الإقامة، مستوى الدخل، الفئة العمرية في كلاً من الدرجة الكلية للشمول المالي وأبعاده الفرعية الثلاثة.



شكل (٥) المتوسط الحسابي للفروق بين محل الإقامة في الدرجة الكلية للشمول المالي وأبعاده الفرعية الثلاثة (ن=٢٤٢٩).



شكل (٦) المتوسط الحسابي للفروق بين مُستوى الدخل في الدرجة الكلية للشُمول المالي وأبعاده الفرعية الثلاثة (ن=٢٤٢٩).



شكل (٧) المتوسط الحسابي للفروق بين الفئة العمرية في الدرجة الكلية للشُمول المالي وأبعاده الفرعية الثلاثة (ن=٢٤٢٩).

(ت) يختلف الشُمول المالي باختلاف المحافظة، الحالة الاجتماعية.

للتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بإجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه "ANOVA One-way" لحساب قيمة «ف» لتحديد الفروق تبعاً للمحافظة، الحالة الاجتماعية، وجاءت النتائج كما هي موضحة بجدول (٢١) التالي:

جدول (٢١). دلالة الفروق بين متوسطات درجات المصريين فيما يخص المحافظة، الحالة الاجتماعية في درجات الشمول المالي وأبعاده الفرعية (ن= ٢٤٢٩).							
المحور وأبعاده الفرعية	البيانات الديموجرافية	الفئات	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة «ف»	الدلالة
البُعد الأول «جودة الخدمات المالية»	المحافظة	القاهرة الكبرى	١٨٩	٦٤,٧٧	١١,٠١٦	٠,٤٤٤	٠,٧٢٢
		الوجه البحري	١٦٣٥	٦٥,٣٧	١٠,٩٠٥		
		الوجه القبلي	٢٨٧	٦٥,٩٤	١٢,١٠٤		
		إقليم الدلتا وقناة السويس	٣١٨	٦٥,٢٤	١١,٧٨٧		
البُعد الثاني «استخدام الخدمات المالية»		القاهرة الكبرى	١٨٩	٤٧,٨٨	٦,٠٣١	٢,٧٢٢	*,٠٤٣
		الوجه البحري	١٦٣٥	٤٦,٤٩	٧,٠٨٩		
		الوجه القبلي	٢٨٧	٤٦,٠٦	٧,٧٠٢		
		إقليم قناة السويس	٣١٨	٤٦,٦٢	٧,٣٣٨		
البُعد الثالث «الوصول إلى الخدمات المالية»		القاهرة الكبرى	١٨٩	٢٧,٢٥	٤,٦٨٩	٢,٦٧٩	*,٠٤٥
		الوجه البحري	١٦٣٥	٢٦,٠٨	٥,٤٥٩		
		الوجه القبلي	٢٨٧	٢٦,١١	٥,٥٤٠		
		إقليم قناة السويس	٣١٨	٢٦,١٣	٥,٤٩٦		
الدرجة الكلية		القاهرة الكبرى	١٨٩	١٣٩,٩٠	١٨,٨٠٧	٠,٤٨٧	٠,٦٩١
		الوجه البحري	١٦٣٥	١٣٧,٩٣	٢١,٠٤٩		
		الوجه القبلي	٢٨٧	١٣٨,١١	٢٣,٣٧٧		
		إقليم قناة السويس	٣١٨	١٣٧,٩٩	٢٢,٣٠٤		
البُعد الأول «جودة الخدمات المالية»	الحالة الاجتماعية	أعزب	١٤٢٧	٦٤,٩٠	١٠,٨٢٦	٤,٨١٦	**,٠٠٢
		متزوج	٨٩١	٦٦,٤٠	١١,٥٦٥		
		مطلق	٥٧	٦٣,٨٩	١٣,١٢٩		
		أرمل	٥٤	٦٢,٥٧	١٠,٢٨٠		
البُعد الثاني «استخدام الخدمات المالية»		أعزب	١٤٢٧	٤٦,٠٧	٦,٩٣٦	٨,٤٨٨	**,٠٠٠
		متزوج	٨٩١	٤٧,٤٨	٧,٢٤٠		
		مطلق	٥٧	٤٦,١٦	٨,٧٠٥		
		أرمل	٥٤	٤٤,٧٦	٧,٠٢٠		
البُعد الثالث «الوصول إلى الخدمات المالية»		أعزب	١٤٢٧	٢٦,٠١	٥,٢٤٩	٦,١٩١	**,٠٠٠
		متزوج	٨٩١	٢٦,٦٣	٥,٦٢٨		
		مطلق	٥٧	٢٥,٧٥	٥,٤٥٩		
		أرمل	٥٤	٢٣,٧٨	٥,٧١٩		
الدرجة الكلية		أعزب	١٤٢٧	١٣٦,٩٨	٢٠,٧٥٨	٧,٢٩١	**,٠٠٠
		متزوج	٨٩١	١٤٠,٥٠	٢١,٨٥٩		
		مطلق	٥٧	١٣٥,٨١	٢٤,٦٣٦		
		أرمل	٥٤	١٣١,١١	٢٠,١٥١		

يتضح من الجدول (٢١) السابق:

١ - المحافظة: أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسط درجات المصريين تبعًا لمتغير المحافظة («القاهرة الكبرى، الوجه

البحري، الوجه القبلي، إقليم قناة السويس) في البُعد الثاني "استخدام الخدمات المالية" والبُعد الثالث "وصول الخدمات المالية"، لصالح القاهرة الكبرى.

وهذا يُعبر عن تأثير التباين الجغرافي والمكاني في درجة التمتع بالخدمات المالية، إذ تُعد القاهرة الكبرى مركزًا حضريًا يتمتع بكثافة في البنية التحتية المالية، من حيث عدد البنوك، ماكينات الصراف الآلي، خدمات المحافظ الإلكترونية، وتطبيقات التكنولوجيا المالية، مقارنة بالمحافظات الأخرى، خاصة الوجه القبلي. مما يؤكد الحاجة إلى سياسات تضمن تعميم الشمول المالي على مختلف المحافظات، في ظل ما تعكسه هذه الفجوة من تفاوت في التوزيع الجغرافي للمؤسسات المالية وتباين في مستويات الوصول المالي بين الأقاليم. وفي هذا، توصلت عدد من الدراسات (زهران، ٢٠٢٥؛ الجبالي، ٢٠٢٢) إلى وجود فجوة مكانية حادة في الشمول المالي بين أقاليم مصر، وركزت على تميز القاهرة الكبرى في مؤشرات الوصول والاستخدام.

٢ - الحالة الاجتماعية: كشفت النتائج عن فروق دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) تبعًا لمتغير الحالة الاجتماعية (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل)، في الدرجة الكلية والأبعاد الثلاثة للشمول المالي، لصالح "المتزوجين". هذا، وتعكس الحالة الاجتماعية بُعدًا من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث يميل المتزوجون أكثر إلى فتح حسابات لتلقي الرواتب، دفع التزامات الأسرة، والادخار، مما يجعلهم أكثر اندماجًا في النظام المالي الرسمي. وتُظهر قاعدة بيانات الشمول المالي أن الأفراد المتزوجين عالميًا (ومنهم مصر) أكثر استخدامًا للخدمات المالية الرسمية مقارنة بغير المتزوجين (Demirgüç-Kunt et al., 2022). تعكس هذه النتائج بوضوح أن الاختلافات الجغرافية والاجتماعية تؤثر على فرص الشمول المالي في مصر، مما يستدعي سياسات تمييزية إيجابية تستهدف المناطق المهمشة والفئات الاجتماعية الأقل اندماجًا، لضمان عدالة الوصول إلى الخدمات المالية وتحقيق تنمية أكثر شمولًا.

(ث) يختلف الشمول المالي باختلاف نوع التعليم.

للتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بإجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه "ANOVA One-way" لحساب قيمة «ف» لتحديد الفروق تبعًا لنوع التعليم، وجاءت النتائج كما هي موضحة بجدول (٢٢) التالي:

جدول (٢٢). دلالة الفروق بين متوسطات درجات المصريين فيما يخص نوع التعليم في درجات الشمول المالي وأبعاده الفرعية (ن= ٢٤٢٩).							
المحاور	البيانات الديموجرافية	الفئات	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة «ف»	الدلالة
البُعد الأول «جودة الخدمات المالية»	نوع التعليم	أقل من المتوسط	٦١	٦٣,١٨	١٣,٩٣٦	٤,٦٤١	**,٠٠١
		متوسط	٢١٣	٦٦,١٧	١١,٩٨٣		
		فوق متوسط	٢٥٣	٦٦,٧٤	١٠,٧٢٧		
		جامعي	١٦٠٠	٦٥,٥٤	١١,٠٠٨		
		فوق جامعي	٣٠٢	٦٣,٢٥	١٠,٩٥٢		
البُعد الثاني «استخدام الخدمات المالية»		أقل من المتوسط	٦١	٤٣,٩٧	١٠,٢٩٧	٣,٣٤٥	*,٠١٠
		متوسط	٢١٣	٤٦,٥٦	٨,٣٧١		
		فوق متوسط	٢٥٣	٤٦,٦٢	٦,٣٨٧		
		جامعي	١٦٠٠	٤٦,٤٨	٧,٠٩٦		
		فوق جامعي	٣٠٢	٤٧,٤٨	٥,٩٦٤		
البُعد الثالث «الوصول إلى الخدمات المالية»		أقل من المتوسط	٦١	٢٤,٠٧	٧,٣٠٠	٣,٠٩٢	٠,٠١٥
		متوسط	٢١٣	٢٥,٦٧	٦,١٥٣		
		فوق متوسط	٢٥٣	٢٦,١٥	٤,٩١٠		
		جامعي	١٦٠٠	٢٦,٢٩	٥,٣٤٣		
		فوق جامعي	٣٠٢	٢٦,٣٩	٥,١٩٢		
الدرجة الكلية		أقل من المتوسط	٦١	١٣١,٢١	٢٩,٠٦٧	٢,٠٧٥	٠,٠٨٢
		متوسط	٢١٣	١٣٨,٣٩	٢٤,٦٥٦		
		فوق متوسط	٢٥٣	١٣٩,٥١	١٩,٥٤٦		
		جامعي	١٦٠٠	١٣٨,٣٠	٢١,٢٥١		
		فوق جامعي	٣٠٢	١٣٧,١٣	١٨,٦١٧		

يتضح من الجدول (٢٢) السابق:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين متوسط درجات المصريين تبعًا لمُتغير نوع التعليم «أقل من المتوسط، متوسط، فوق متوسط، جامعي، فوق جامعي» في البُعد الأول «جودة الخدمات المالية» للشمول المالي لصالح «جامعي».

ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسط درجات المصريين تبعًا لمُتغير نوع التعليم «أقل من المتوسط، متوسط، فوق متوسط، جامعي،

فوق جامعي» في البُعد الثاني «استخدام الخدمات المالية»، والبُعد الثالث «وصول الخدمات المالية» للشمول المالي لصالح «فوق جامعي».

وتُظهر هذه النتائج فجوة تعليمية واضحة في الشمول المالي، حيث يتمتع الحاصلون على تعليم جامعي وما فوقه بوعي ومهارات مالية أعلى تُمكنهم من استخدام الخدمات البنكية بكفاءة، على عكس الفئات الأقل تعليمًا التي تعاني من حواجز معرفية واجتماعية تُقيّد اندماجها المالي؛ ما يشير إلى علاقة طردية بين مستوى التعليم ومدى الوصول والاستخدام الفعّال للخدمات المالية. وتكشف دراسات الحالة المصرية، منها دراسة (Fahmy & Ghoneim, 2023) أن مستوى الشمول المالي يرتبط ارتباطًا كبيرًا بمستوى التعليم، والثقة بالمؤسسات. ولا تزال الأمية وغياب الثقافة المصرفية تمثلان عائقًا رئيسًا أمام تحقيق الشمول المالي، حيث يُحدّ ضعف الوعي من قدرة الأفراد على فهم الخدمات واستخدامها (شطا، ٢٠٢٠). كما تلعب الاعتبارات الدينية دورًا في تردد البعض في التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية، رغم تطور المنتجات المتوافقة مع الشريعة (عطية، ٢٠٢١: ٣٨٠).

وتم استخدام اختبار فروق المربعات الدنيا "LSD" للمقارنات البعدية في متوسطات درجات المصريين في الشمول المالي تبعًا لنوع التعليم ولمعرفة لصالح أي الحالات كما هو موضح بالجدول التالي (٢٣):

جدول (٢٣). نتائج اختبار المقارنات البعدية اختبار فروق المربعات الدنيا "LSD" بين متوسط درجات المصريين في اختبار الشمول المالي تبعًا لنوع التعليم (ن = ٢٤٢٩).						
المحاور	البيانات الديموجرافية	الفئات	مستويات نوع العمل	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
البُعد الأول «جودة الخدمات المالية»	نوع التعليم	أقل من المتوسط	متوسط	٢,٩٨٩-	٠,٠٦٥	
			فوق متوسط	*٣,٥٦٣-	٠,٠٢٥	دالة
			جامعي	٢,٣٥٥-	٠,١٠٥	
			فوق جامعي	٠,٠٧١-	٠,٩٦٤	
		متوسط	أقل من المتوسط	٢,٩٨٩	٠,٠٦٥	
			فوق متوسط	٠,٥٧٤-	٠,٥٨٠	
			جامعي	٠,٦٣٣	٠,٤٣٦	
			فوق جامعي	*٢,٩١٧	٠,٠٠٣	دالة
		فوق متوسط	أقل من المتوسط	*٣,٥٦٣	٠,٠٢٥	دالة
			متوسط	٠,٥٧٤	٠,٥٨٠	

	٠,١٠٩	١,٢٠٧	جامعي			
دالة	٠,٠٠٠	*٣,٤٩١	فوق جامعي			
	٠,١٠٥	٢,٣٥٥	أقل من المتوسط			
	٠,٤٣٦	٠,٦٣٣-	متوسط			
	٠,١٠٩	١,٢٠٧-	فوق متوسط			
دالة	٠,٠٠١	*٢,٢٨٤	فوق جامعي			
	٠,٩٦٤	٠,٠٧١	أقل من المتوسط			
دالة	٠,٠٠٣	*٢,٩١٧-	متوسط			
دالة	٠,٠٠٠	*٣,٤٩١-	فوق متوسط			
دالة	٠,٠٠١	*٢,٢٨٤-	جامعي			
دالة	٠,٠١٢	*٢,٥٩١-	متوسط			
دالة	٠,٠٠٩	*٢,٦٥٧-	فوق متوسط			
دالة	٠,٠٠٧	*٢,٥١٢	جامعي			
دالة	٠,٠٠٠	*٣,٥١٣-	فوق جامعي			
دالة	٠,٠١٢	*٢,٥٩١	أقل من المتوسط			
	٠,٩٢١	٠,٠٦٦-	فوق متوسط			
	٠,٨٧٨	٠,٠٨٠	جامعي			
	٠,١٤٨	٠,٩٢١-	فوق جامعي			
دالة	٠,٠٠٩	*٢,٦٥٧	أقل من المتوسط			
	٠,٩٢١	٠,٠٦٦	متوسط			
	٠,٧٦٢	٠,١٤٦	جامعي			
	٠,١٥٨	٠,٨٥٦-	فوق جامعي			
دالة	٠,٠٠٧	*٢,٥١٢	أقل من المتوسط			
	٠,٨٧٨	٠,٠٨٠-	متوسط			
	٠,٧٦٢	٠,١٤٦-	فوق متوسط			
دالة	٠,٠٢٥	*١,٠٠١-	فوق جامعي			
دالة	٠,٠٠٠	*٣,٥١٣	أقل من المتوسط			
	٠,١٤٨	٠,٩٢١	متوسط			
	٠,١٥٨	٠,٨٥٦	فوق متوسط			
دالة	٠,٠٢٥	*١,٠٠١	جامعي			
دالة	٠,٠٤٢	*١,٦٠١-	متوسط			
دالة	٠,٠٠٧	*٢,٠٨١-	فوق متوسط			
دالة	٠,٠٠٢	*٢,٢٢٥-	جامعي			
دالة	٠,٠٠٢	*٢,٣٢٨-	فوق جامعي			
دالة	٠,٠٤٢	*١,٦٠١	أقل من المتوسط			
	٠,٣٤١	٠,٤٨٠-	فوق متوسط			
	٠,١١٤	٠,٦٢٤-	جامعي			
	٠,١٣٣	٠,٧٢٧-	فوق جامعي			
	٠,٠٠٧	٢,٠٨١	أقل من المتوسط			
	٠,٣٤١	٠,٤٨٠	متوسط			
	٠,٦٩٤	٠,١٤٤-	جامعي			
	٠,٥٩١	٠,٢٤٨-	فوق جامعي			
دالة	٠,٠٠٢	*٢,٢٢٥	أقل من المتوسط			
	٠,١١٤	٠,٦٢٤	متوسط			
	٠,٦٩٤	٠,١٤٤	فوق متوسط			

البُعد الثاني
«استخدام الخدمات
المالية»

البُعد الثالث
«الوصول إلى
الخدمات المالية»

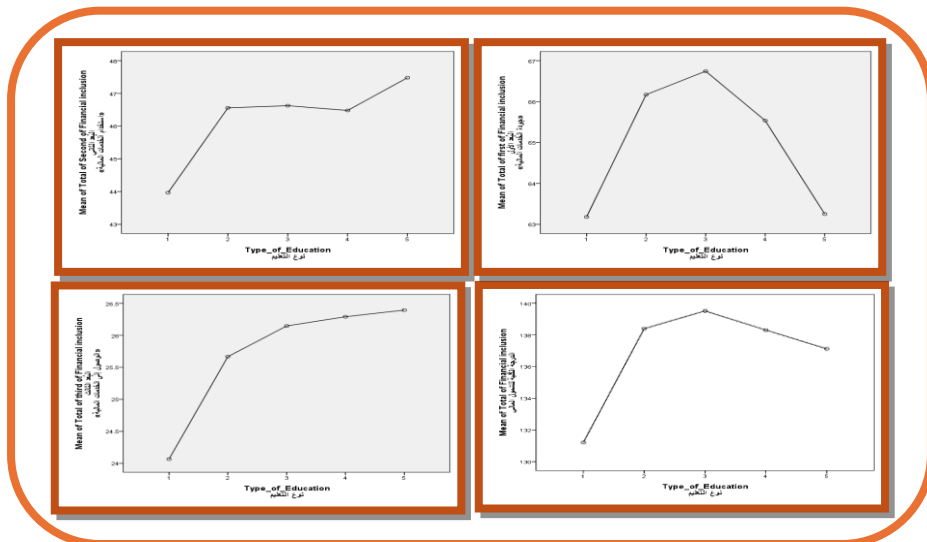
الشمول المالي والتنمية المستدامة في مصر
أبعاد العلاقة وتباينات الوصول والاستهداف الاجتماعي.

	٠,٧٦١	٠,١٠٣-	فوق جامعي			
دالة	٠,٠٠٢	*٢,٣٢٨	أقل من المتوسط	فوق جامعي		
	٠,١٣٣	٠,٧٢٧	متوسط			
	٠,٥٩١	٠,٢٤٨	فوق متوسط			
	٠,٧٦١	٠,١٠٣	جامعي			
دالة	٠,٠٢٠	*٧,١٨١-	متوسط	أقل من المتوسط		
دالة	٠,٠٠٦	*٨,٣٠١-	فوق متوسط			
دالة	٠,٠١١	*٧,٠٩٢-	جامعي			
دالة	٠,٠٤٨	*٥,٩١٣-	فوق جامعي			
دالة	٠,٠٢٠	*٧,١٨١	أقل من المتوسط			
	٠,٥٧٢	١,١١٩-	فوق متوسط	متوسط		
	٠,٩٥٤	٠,٠٨٩	جامعي			
	٠,٥٠٦	١,٢٦٩	فوق جامعي			
دالة	٠,٠٠٦	*٨,٣٠١	أقل من المتوسط	فوق متوسط		
	٠,٥٧٢	١,١١٩	متوسط			
	٠,٤٠٢	١,٢٠٩	جامعي			
	٠,١٨٩	٢,٣٨٨	فوق جامعي			
دالة	٠,٠١١	*٧,٠٩٢	أقل من المتوسط	جامعي		
	٠,٩٥٤	٠,٠٨٩-	متوسط			
	٠,٤٠٢	١,٢٠٩-	فوق متوسط			
	٠,٣٧٨	١,١٧٩	فوق جامعي			
دالة	٠,٠٤٨	*٥,٩١٣	أقل من المتوسط	فوق جامعي		
	٠,٥٠٦	١,٢٦٩-	متوسط			
	٠,١٨٩	٢,٣٨٨-	فوق متوسط			
	٠,٣٧٨	١,١٧٩-	جامعي			

يوضح الجدول (٢٣) السابق بعد إجراء اختبار فروق المربعات الدنيا "LSD" للمقارنات البعدية في متوسطات درجات المصريين تبعاً لنوع التعليم ولمعرفة لصالح أي الحالات، يتضح أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين متوسطات درجات المصريين تبعاً لنوع التعليم «أقل من المتوسط، متوسط، فوق المتوسط، جامعي، فوق جامعي» في البُعد الأول «جودة الخدمات المالية» للشمول المالي لصالح «متوسط، فوق متوسط، جامعي، فوق جامعي»، وفي البُعد الثاني «استخدام الخدمات المالية» للشمول المالي لصالح «فوق متوسط، جامعي، فوق جامعي»، وفي البُعد الثالث «وصول الخدمات المالية» للشمول المالي لصالح «جامعي، فوق جامعي»، وفي الدرجة الكلية للشمول المالي لصالح «فوق متوسط».

وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطات درجات المصريين تبعاً لنوع التعليم «أقل من المتوسط، متوسط، فوق المتوسط، جامعي، فوق جامعي» في البُعد الأول «جودة الخدمات المالية» للشمول المالي لصالح «فوق متوسط»، وفي البُعد الثاني «استخدام الخدمات المالية» للشمول المالي لصالح «متوسط، فوق جامعي»، وفي البُعد الثالث «وصول الخدمات المالية» للشمول المالي لصالح «متوسط»، وفي الدرجة الكلية للشمول المالي لصالح «متوسط، جامعي، فوق جامعي».

وتُظهر النتائج مجتمعة أن الأفراد الحاصلين على تعليم متوسط فأعلى (وخاصة "فوق المتوسط، الجامعي، وفوق الجامعي") يتمتعون بمستويات أعلى من الشمول المالي، مقارنةً بذوي التعليم الأقل. ما يعني أن التعليم يؤدي دوراً حاسماً في تحقيق الشمول المالي؛ حيث يُسهم في تعزيز المعرفة، بناء الثقة، وتسهيل استخدام الأدوات المالية الحديثة. والأشكال البيانية (٨) التالية توضح المتوسطات الحسابية للاختلاف بين مستويات نوع التعليم في كلاً من الدرجة الكلية للشمول المالي وأبعاده الفرعية الثلاثة.



شكل (٨) المتوسط الحسابي للفروق بين مستوى التعليم في الدرجة الكلية للشمول المالي وأبعاده الفرعية الثلاثة (ن=٢٤٢٩).

ومن منظور سوسيولوجي، تعكس نتائج الدراسة - استنادًا إلى نظرية العدالة الاجتماعية - أن الشمول المالي ليس مجرد مسألة تقنية أو فردية تتعلق بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، بل هو قضية بنيوية مرتبطة بأنماط عدم المساواة الاجتماعية والمكانية؛ إذ تظهر الفروق ذات الدلالة الإحصائية في مستويات الشمول المالي تبعًا لمتغيرات مثل: «النوع، مكان السكن، نوع العمل، محل الإقامة، الفئة العمرية، مستوى الدخل، الحالة الاجتماعية، المحافظة، نوع التعليم»، أن هناك فجوات واضحة تعيق تحقيق النفاذ العادل إلى الخدمات المالية، مما يجعل الشمول المالي مؤشرًا على مدى تحقق العدالة التوزيعية في المجتمع. وعلى ذلك نستنتج صحة الفرض الرابع الذي ينص على «وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات الشمول المالي وفقًا للمتغيرات الاجتماعية، وقبوله سواء في الدرجات الكلية أو الدرجات الفرعية».

اختبار صحة الفرض الخامس

ينص الفرض الخامس على أنه «تتأثر مستويات التنمية المستدامة بتأثير الشمول المالي والرضا والثقة بالخدمات المالية والخصائص الاجتماعية للأفراد "النوع، مكان السكن، نوع العمل، محل الإقامة، الفئة العمرية، مستوى الدخل، الحالة الاجتماعية، المحافظة، نوع التعليم"».

وللتحقق من صحة هذا الفرض استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار المتعدد المُتدرج "Multiple Regression Equation Stepwise" في خطوات مُنظمة للتحقق من إمكانية التنبؤ بالتنمية المستدامة من خلال درجات المصريين على المُحددات الاجتماعية التي تتمثل في: «الشمول المالي والرضا والثقة بالخدمات المالية».

ويوضح الجدول (٢٤) نتائج تحليل تباين الانحدار المتعدد للتعرف على المتغيرات المستقلة التي تتنبأ بدرجات المصريين على مقياس التنمية المستدامة وذلك كما يلي:

جدول (٢٤). نتائج تحليل تباین الانحدار المتعدد المتدرج لمعرفة مدى اسهام المتغيرات المستقلة في التنبؤ بدرجات المصريين على مقياس التنمية المُستدامة.						
م	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
١	المنسوب إلى الانحدار	١٢٧٦٢٩,٩٦١	١	١٢٧٦٢٩,٩٦١	١٥٣٢,١٢٧	٠,٠٠٠
	المنحرف عن الانحدار	٢٠٢١٧٥,١١٩	٢٤٢٧	٨٣,٣٠٢		
	المجموع	٣٢٩٨٠٥,٠٨٠	٢٤٢٨			
٢	المنسوب إلى الانحدار	١٧٢٦٥١,٠٥٧	٢	٨٦٣٢٥,٥٢٩	١٣٣٢,٦١٥	٠,٠٠٠
	المنحرف عن الانحدار	١٥٧١٥٤,٠٢٣	٢٤٢٦	٦٤,٧٧٩		
	المجموع	٣٢٩٨٠٥,٠٨٠	٢٤٢٨			
٣	المنسوب إلى الانحدار	١٧٤٧٩٨,١٥١	١٢	١٤٥٦٦,٥١٣	٢٢٧,٠٣٩	٠,٠٠٠
	المنحرف عن الانحدار	١٥٥٠٠٦,٩٢٩	٢٤١٦	٦٤,١٥٨		
	المجموع	٣٢٩٨٠٥,٠٨٠	٢٤٢٨			

دالة عند مستوى (٠,٠١)

ويتضح من الجدول (٢٤) السابق أن تحليل الانحدار المتعدد المتدرج قد أسفر عن مُعادلة الانحدار المتعدد التالية:

وفي مُعادلة الانحدار المتعدد تم إدراج «الشمول المالي والرضا والثقة بالخدمات المالية»، حيث تم إدراج «الشمول المالي» في تلك المُعادلة في الخطوة الأولى بإعتبارها أقوى المتغيرات المُستقلة تأثيراً على المتغير التابع، وفي الخطوة الثانية تم إدراج «الرضا والثقة بالخدمات المالية» بإعتبارها ثاني أقوى المتغيرات المُستقلة تأثيراً على التنمية المُستدامة، وفي الخطوة الثالثة تم إدراج الخصائص الاجتماعية بإعتبارها ثالث المتغيرات تأثيراً على التنمية المُستدامة.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- وجود تأثير دال إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١) لمقياس الشمول المالي والرضا والثقة بالخدمات المالية على درجات المصريين على مقياس التنمية المُستدامة.

يشير مُعامل التحديد الذي بلغ (٠,٥٢٣) إلى أن كلاً من المتغيرات المستقلة «الشمول المالي والرضا والثقة بالخدمات المالية» تُفسر ٥٢,٣ % من التباين الكلي في درجات المصريين على مقياس التنمية المُستدامة وأنها نسبة تنبؤ جيدة، ونجد أن

«الشمول المالي» يتنبأ بنسبة ٣٨,٧ % بدرجات المصريين على مقياس التنمية المستدامة، وأن «الرضا والثقة بالخدمات المالية» يتنبأ بنسبة ١٣,٦ % بدرجات المصريين على مقياس التنمية المستدامة، وأن الخصائص الاجتماعية تتنبأ بنسبة (صفر %) من درجات المصريين على مقياس التنمية المستدامة. مما يشير إلى أن الشمول المالي أكثر قدرة على التنبؤ بالتنمية المستدامة من الرضا والثقة بالخدمات المالية والخصائص الاجتماعية. ويوضح الجدول (٢٥) مدى اسهام المتغيرات المستقلة «الشمول المالي والرضا والثقة بالخدمات المالية» والخصائص الاجتماعية في التنبؤ بالتنمية المستدامة وذلك كما يلي:

جدول (٢٥). مدى اسهام المتغيرات المستقلة «الشمول المالي والرضا والثقة بالخدمات المالية» والخصائص الاجتماعية في التنبؤ بالتنمية المستدامة.								
م	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة		المعاملات غير القياسية		المعاملات القياسية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
				المعامل البائي	الخطأ المعياري			
١	الدرجة الكلية لمقياس التنمية المستدامة	ثابت الإنحدار		٣٠,٨٠٣	١,٢١٣		٢٥,٣٨٧	**٠,٠٠٠
		الشمول المالي		٠,٣٤٠	٠,٠٠٩	٠,٦٢٢	٣٩,١٤٢	**٠,٠٠٠
	٢	الدرجة الكلية لمقياس التنمية المستدامة	ثابت الإنحدار		٢٢,٩٥٦	١,١١١		٢٠,٦٧٠
الشمول المالي			٠,١٢٧	٠,٠١١	٠,٢٣٢	١١,٣٨٣	**٠,٠٠٠	
الرضا والثقة بالخدمات المالية		٠,٥٠٠	٠,٠١٩	٠,٥٣٧	٢٦,٣٦٣	**٠,٠٠٠		
٣	الدرجة الكلية لمقياس التنمية المستدامة	ثابت الإنحدار		١٩,٢٨٣	٢,٠٦٧		٩,٣٣٠	**٠,٠٠٠
		الشمول المالي		٠,١١٧	٠,٠١١	٠,٢١٥	١٠,٣٩٥	**٠,٠٠٠
		الرضا والثقة بالخدمات المالية		٠,٥١٤	٠,٠١٩	٠,٥٥٢	٢٦,٨٦٢	**٠,٠٠٠
		الخصائص الاجتماعية	النوع	٠,٦٤٠	٠,٤٢٠	٠,٠٢٦	١,٥٢٥	٠,١٢٧
			نوع العمل	٠,٧٣٠	٠,٤٨٢	٠,٠٣١	١,٥١٤	٠,١٣٠
			مكان السكن	٠,٠٥٦	٠,٣٧٥	٠,٠٠٢	٠,١٥٠	٠,٨٨٠
			مكان الإقامة	٠,٠٩٨	٠,٢٩٨	٠,٠٠٥	٠,٣٢٨	٠,٧٤٣
			الفئة العمرية	٠,٠٥٢	٠,٣٢٩	٠,٠٠٤	٠,١٥٩	٠,٨٧٤
			مستوى الدخل	٠,٦٥٦	٠,٢٢١	٠,٠٠٤	٢,٩٧١	**٠,٠٠٣
			الحالة الاجتماعية	٠,٣٠٧	٠,٣٧٣	٠,٠١٧	٠,٨٢٢	٠,٤١١
المحافظة	٠,١٩٥	٠,٢٠٥	٠,٠١٣	٠,٩٥٠	٠,٣٤٢			
نوع التعليم	٠,٦٤٢	٠,٢١١	٠,٠٤٨	٣,٠٤٤	**٠,٠٠٢			

**دالة عند مستوى (٠,٠١)

*دالة عند مستوى (٠,٠٥)

ويتضح من الجدول (٢٥) السابق في مُعادلة الانحدار المُتعدد المُتدرج:

وجود تأثير موجب دال إحصائيًا عند مستوى (٠,٠٠١) لـ «الشمول المالي والرضا والثقة بالخدمات المالية» على درجات المصريين على مقياس التنمية المُستدامة.

بالإضافة إلى وجود تأثير موجب دال إحصائيًا عند مستوى (٠,٠٠١) للخصائص الاجتماعية «مستوى الدخل، نوع التعليم» على مقياس التنمية المُستدامة. ويمكن من الجدول (٢٥) السابق صياغة مُعادلات الانحدار المُتعدد المُتدرج التي تعين على التنبؤ بدرجات المصريين على مقياس التنمية المُستدامة وذلك كما يلي:

$$\text{التنمية المُستدامة} = ٣٠,٨٠٣ + (٠,٣٤٠ \times \text{الشمول المالي})$$

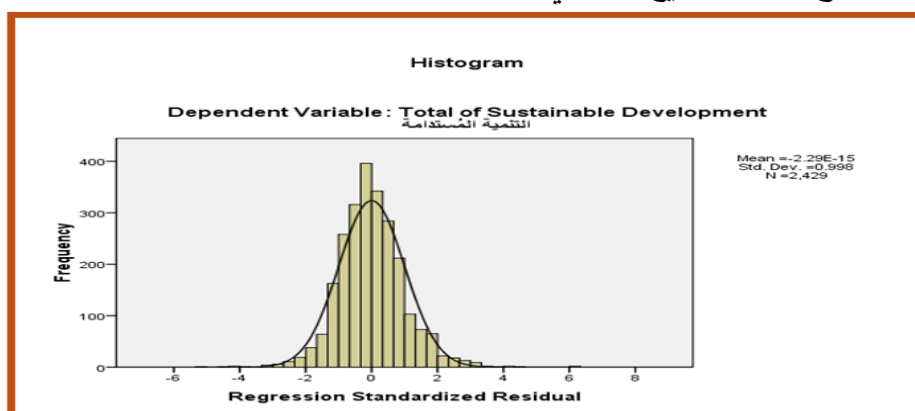
$$\text{التنمية المُستدامة} = ٣٠,٨٠٣ + (٠,٣٤٠ \times \text{الشمول المالي}) + (٠,٥٠٠ \times \text{الرضا والثقة في الخدمات المالية})$$

$$\text{التنمية المُستدامة} = ٣٠,٨٠٣ + (٠,٣٤٠ \times \text{الشمول المالي}) + (٠,٥٠٠ \times \text{الرضا والثقة في الخدمات المالية}) + (٠,٦٤٢ \times \text{نوع التعليم}).$$

ويتضح من إجمالي نتائج الفرض الخامس أنه قد تحقق، حيث أشارت النتائج إلى أنه يُمكن التنبؤ بدرجات المصريين على مقياس التنمية المُستدامة من خلال درجاتهم على مقياس الشمول المالي، والرضا والثقة في الخدمات المالية، وتم التحقق من أن «الشمول المالي» هو أكثر المقاييس قدرة على التنبؤ بدرجات المصريين على مقياس التنمية المُستدامة، ويليهما «الرضا والثقة في الخدمات المالية» ثم «مستوى الدخل، ونوع التعليم» من الخصائص الاجتماعية على التوالي حيث يتدرج كل منهم في التنبؤ بدرجات المصريين على مقياس التنمية المُستدامة من الأعلى للأقل تأثيرًا في التنبؤ.

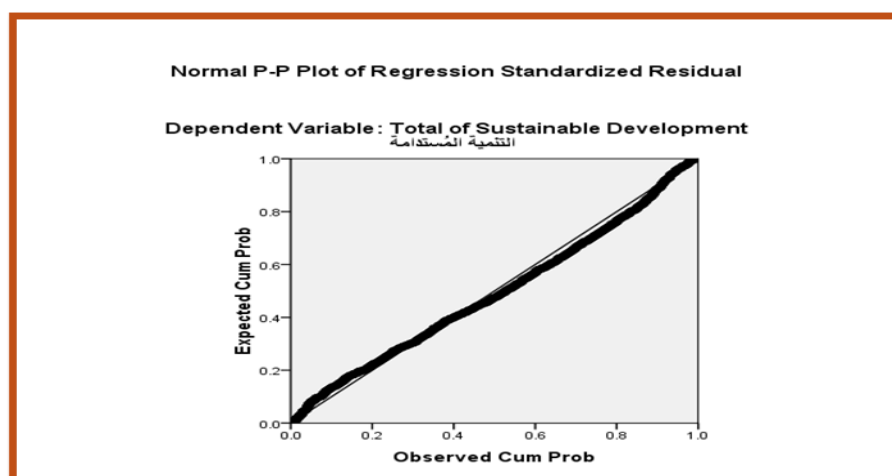
وعلى ذلك نستنتج صحة الفرض الخامس الذي ينص على أنه تتأثر مستويات التنمية المُستدامة بتأثير الشمول المالي والرضا والثقة بالخدمات المالية والخصائص الاجتماعية للأفراد «النوع، مكان السكن، نوع العمل، محل الإقامة، الفئة العمرية، مستوى الدخل، الحالة الاجتماعية، المحافظة، نوع التعليم».

والشكل البياني (٩) التالي هو مُدرج تكراري استخدمه الباحث للتعرف على أن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي:



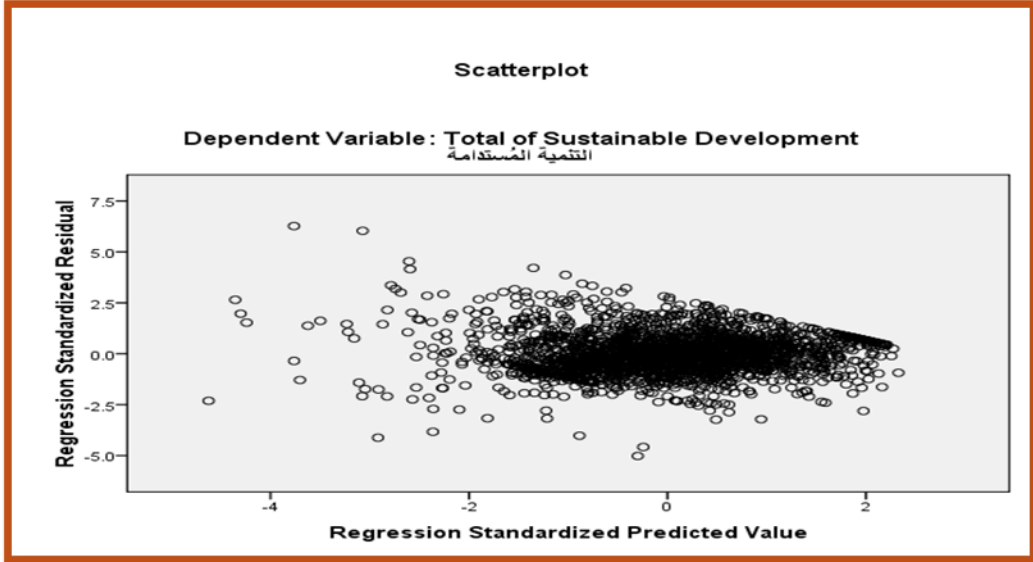
شكل (٩). المُدرج التكراري لتوزيع البيانات الخاصة بالتنمية المُستدامة والمُحددات الاجتماعية (ن = ٢٤٢٩).

والشكل البياني (١٠) التالي هو اختبار للبواقي حيث يتضح أن النقاط تتجمع حول الخط وبالتالي فإن البيانات «البواقي» تتوزع حسب التوزيع الطبيعي كما يلي:



شكل (١٠). توزيع البيانات البواقي توزيع طبيعي (ن = ٢٤٢٩).

والشكل البياني (١١) التالي يمثل شكل الانتشار للبواقي مع القيم المتوقعة ومنه يتضح عدم وجود نمط معين في الشكل وهذا يتسق مع شرط الخطية كما يلي:



شكل (١١). شكل الانتشار للبواقي مع القيم المتوقعة (ن = ٢٤٢٩).

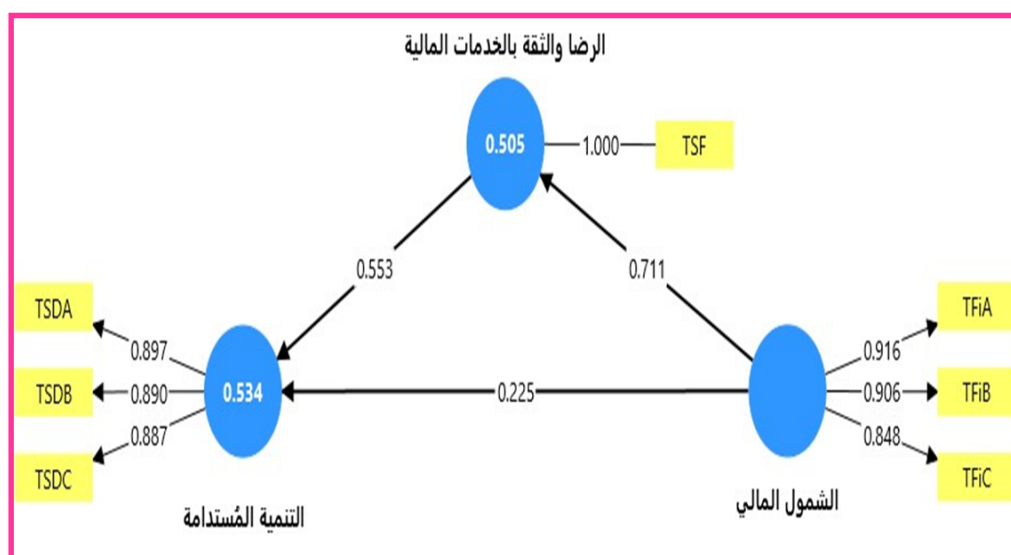
اختبار صحة الفرض السادس

ينص الفرض السادس على «إمكانية التوصل لأفضل نموذج بنائي يصف العلاقات التفاعلية بين الشمول المالي، والرضا والثقة بالخدمات المالية، وبين مستويات التنمية المستدامة في المجتمع المصري».

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بإجراء التحليلات الإحصائية على برنامج "SmartPLS" الإصدار (٤)، واعتمد في هذا الجزء على إجراء العديد من التحليلات الإحصائية من أجل التحقق من فرض الدراسة، حيث قام بحساب «مُعامل ألفا كرونباخ والثبات المُركب» من أجل قياس ثبات أداة الدراسة، واستخدم الباحث مُعامل "HTMT" لدراسة الصدق التمييزي، بينما استخدم مُعامل "AVE" لقياس الصدق التقاربي، واستخدم قيم التشبعات "Factor Loadings" لقياس صدق البناء، كذلك استخدم مُعامل التحديد "R-Square" لقياس جودة توفيق نموذج الدراسة.

وجاءت النتائج عن النموذج النهائي المُستخرج للعلاقة بين الشمول المالي والرضا والثقة بالخدمات المالية «متغيرات مُستقلة» والتنمية المُستدامة «متغير تابع» موضعًا عليه التقديرات المعيارية كما يظهر بالشكل (١٢) التالي:

شكل (١٢). النموذج النهائي المُستخرج للعلاقة بين الشمول المالي والرضا والثقة بالخدمات المالية «متغيرات مُستقلة» والتنمية المُستدامة «متغير تابع» موضعًا عليه التقديرات المعيارية والتنمية المُستدامة «متغير تابع» موضعًا عليه التقديرات المعيارية.



**مناقشة وتفسير الفرض السادس:

نمذجة المُعادلات البنائية

(أ) في هذا الجزء قام الباحث بدراسة أثر المتغيرات المُستقلة «الشمول المالي، الرضا والثقة بالخدمات المالية» على المتغير التابع «التنمية المُستدامة» كما هو موضح بجدول (٢٦):

جدول (٢٦). تقدير معلمات النموذج.					
معاملات المسار	معامل الانحدار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة اختبار «T»	مستوى الدلالة
الشمول المالي -> التنمية المُستدامة	٠,٢٢٥	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٠,٤٧٨	٠,٠٠٠
الرضا والثقة بالخدمات المالية -> التنمية المُستدامة	٠,٥٥٣	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٠,٨٩٠	٠,٠٠٠

يتضح من الجدول (٢٦) السابق أن:

١- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على التنمية المستدامة حيث كانت قيمة الدلالة (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥)، وبالنظر إلى قيمة معامل الانحدار = (٠,٢٢٥) أي أنه أي زيادة في الشمول المالي بمقدار وحدة واحدة يترتب عليها زيادة في التنمية المستدامة بمقدار (٠,٢٢٥) وحدة، مما يعني قبول الفرضية الأولى.

٢- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للرضا والثقة بالخدمات المالية على التنمية المستدامة حيث كانت قيمة الدلالة (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥)، وبالنظر إلى قيمة معامل الانحدار = (٠,٥٥٣) أي أنه أي زيادة في الرضا والثقة بالخدمات المالية بمقدار وحدة واحدة يترتب عليها زيادة في التنمية المستدامة بمقدار (٠,٥٥٣) وحدة، مما يعني قبول الفرضية الثانية.

(ب) تم حساب معايير جودة التوفيق الخمسة الخاصة بالنموذج (الثبات، الصدق التقاربي، الصدق التمييزي، صدق البناء، معامل التحديد) كما يلي:

(١) ثبات نموذج الدراسة والصدق التقاربي:

اعتمد الباحث في قياس ثبات نموذج الدراسة على قيمتي معامل ألفا كرونباخ والثبات المركب، حيث تُعد هناك درجة مقبولة من الثبات في حال كانت قيم الثبات المركب وألفا كرونباخ أعلى من (٠,٧)، كما اعتمد الباحث في قياس الصدق التقاربي على معامل متوسط التباين المستخرج "AVE"، حيث يُعد هناك درجة مقبولة من الصدق التقاربي في حال كانت قيمة معامل "AVE" أعلى من (٠,٥)، وكانت قيم معامل ألفا كرونباخ والثبات المركب، وقيم معامل متوسط التباين المستخرج كما هو موضح بجدول (٢٧):

جدول (٢٧). ثبات نموذج الدراسة والصدق التقاربي لنموذج الدراسة.			
محددات الدراسة	مُعامل ألفا كرونباخ	مُعامل الثبات المركب	مُتوسط التباين المُستخرج "AVE"
الشمول المالي	٠,٨٧١	٠,٩٢٠	٠,٧٩٣
التنمية المُستدامة	٠,٨٧١	٠,٩٢١	٠,٧٩٥

ويتضح من جدول (٢٦) أن جميع مُحددات الدراسة تتسم بالثبات حيث كانت قيم مُعامل ألفا كرونباخ هي (٠,٨٧١)، وهي أكبر من (٠,٧)، كما أن قيم الثبات المركب هي على الترتيب (٠,٨٢٠، ٠,٨٢١) وهي أيضًا أكبر من (٠,٧)، كما أنها تتسم بالصدق التقاربي حيث أن قيم مُعامل مُتوسط التباين المُستخرج "AVE" هي على الترتيب (٠,٧٩٣، ٠,٧٩٥) وكانت أكبر من (٠,٥).

(٣) الصدق التمييزي:

اعتمد الباحث في حساب الصدق التمييزي لنموذج الدراسة على مُعامل "HTMT" حيث يُعد هناك درجة مقبولة من الصدق التمييزي لنموذج الدراسة في حال كانت قيم "HTMT" أقل من (٠,٩)، وكانت قيم مُعامل "HTMT"، كما هو موضح بجدول (٢٨):

جدول (٢٨). الصدق التمييزي لنموذج الدراسة.			
محددات الدراسة	الشمول المالي	الرضا والثقة بالخدمات المالية	التنمية المُستدامة
الشمول المالي			
الرضا والثقة بالخدمات المالية	٠,٧٤٦		
التنمية المُستدامة	٠,٦٩٩	٠,٧٥٧	

ويتضح من جدول (٢٨) أن جميع مُحددات الدراسة تتسم بدرجة مقبولة من الصدق التمييزي حيث كانت جميع مُعاملات "HTMT" أقل من (٠,٩).

(٤) الصدق البنائي:

اعتمد الباحث في قياس صدق البناء لنموذج الدراسة على قيم التشبعات "Factor Loadings" حيث يُعد هناك درجة مقبولة من الصدق البنائي لنموذج الدراسة في حال كانت قيم التشبعات (٠,٥) فأكثر، كما هو موضح بجدول (٢٩):

جدول (٢٩). الصدق البنائي لنموذج الدراسة.			
المتغيرات	الشمول المالي	الرضا والثقة بالخدمات المالية	التنمية المستدامة
البعد الأول (جودة الخدمات المالية)	٠,٩١٦		
البعد الثاني (استخدام الخدمات المالية)	٠,٩٠٦		
البعد الثالث (الوصول إلى الخدمات المالية)	٠,٨٤٨		
البعد الأول (الجانب البنائي)			٠,٨٩٧
البعد الثاني (الجانب الاقتصادي)			٠,٨٩٠
البعد الثالث (الجانب الاجتماعي)			٠,٨٨٧
الرضا والثقة بالخدمات المالية		١,٠٠٠	

ويتضح من جدول (٢٩) أن هناك درجة مقبولة من الصدق البنائي لكل بُعد من أبعاد مُحددات الدراسة حيث أن قيم التشبعات "Factor Loadings" أكبر من (٠,٥).

(٥) معامل التحديد:

اعتمد الباحث في قياس جودة توفيق نموذج الدراسة على مُعامل التحديد المُعدل "R-Square Adjusted" حيث تعد قيمته مقبولة إذا كانت (٠,١٥) فأكثر، كما هو موضح بجدول (٣٠):

جدول (٣٠). جودة توفيق نموذج الدراسة.		
المتغير التابع	معامل التحديد	معامل التحديد المُعدل
التنمية المستدامة	٠,٥٣٤	٠,٥٣٣

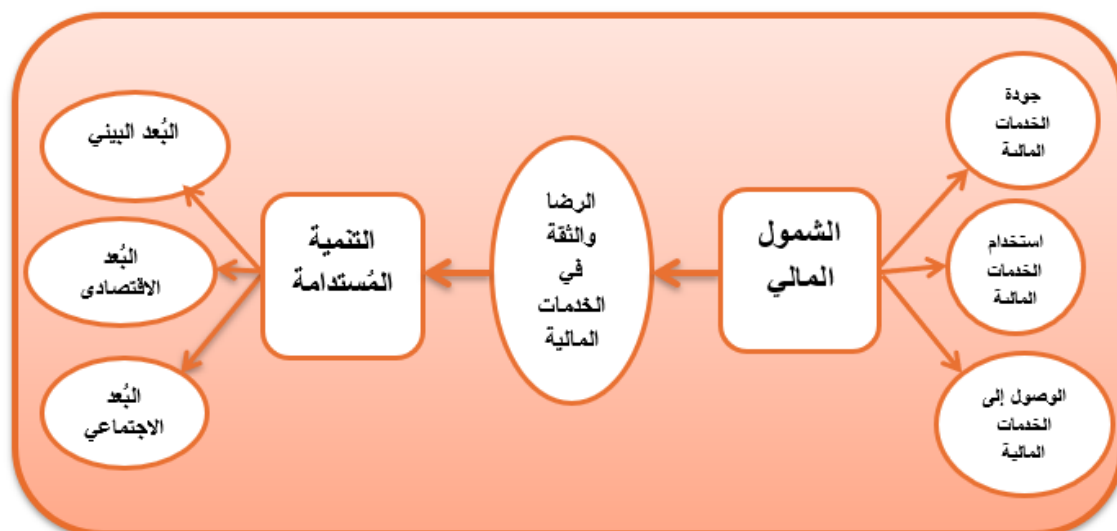
ويتضح من جدول (٣٠) أن المُتغيرات المُستقلة «الشمول المالي، الرضا والثقة بالخدمات المالية» استطاعت أن تفسر (٥٣) % من الاختلافات الموجودة في التنمية المُستدامة حيث كانت قيمة مُعامل التحديد المُعدل (٠,٥٣).

مما سبق من نمذجة المُعادلات البنائية ينسنتج الباحث الفرضيات التالية ومدى قبولها كما هو موضح بجدول (٣١) التالي:

جدول (٣١). مدى قبول فرضيات نمذجة المعادلة البنائية.		
م	الفرضية	قبول / رفض
١	هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على التنمية المستدامة	قبول
٢	هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للرضا والثقة بالخدمات المالية على التنمية المستدامة	قبول

مما سبق نستنتج صحة الفرض القائل «التوصل لأفضل نموذج بنائي يصف العلاقات التفاعلية بين الشمول المالي، والرضا والثقة بالخدمات المالية، وبين مستويات التنمية المستدامة في المجتمع المصري»، وتتفق نتيجة الفرض السادس مع ما توصلت إليه نتائج الفروض «الأول، الثاني، والثالث» من وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين التنمية المستدامة والشمول المالي والرضا والثقة بالخدمات المالية لدى المصريين.

ويفترض الباحث تصور لنموذج نظري مقترح يوضح العلاقات والارتباطات بين مُحددات الدراسة؛ وذلك من خلال ما تم عرضه من التحليلات الإحصائية السابقة وفي ضوءها يكون شكل النموذج كالتالي:



شكل (١٣). رسم تخطيطي للنموذج البنائي النظري المقترح ومساراته من التحليلات الإحصائية السابقة.

سابعًا: النتائج العامة للدراسة والتوصيات.

(٧-١) النتائج العامة للدراسة.

بناءً على أهداف الدراسة وتساؤلاتها، ووفقًا لما ورد من نتائج وتحليلات، يُمكن استخلاص النتائج العامة للدراسة على النحو التالي:

١- أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائية بين الشمول المالي وأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية)، وتؤكد النتائج أن الشمول المالي يُمثل مدخلًا بنيويًا لتحقيق الاندماج الاجتماعي والمساهمة في التنمية الشاملة، رغم استمرار بعض التفاوتات الاجتماعية والمكانية التي تتطلب تدخلات أكثر دقة في الاستهداف والوصول.

٢- يُسهم الشمول المالي بشكل كبير في تعزيز إدراك الأفراد لأهداف التنمية المستدامة، خاصة في الجوانب الاقتصادية (الاستقرار المالي، العمل اللائق)، والاجتماعية (العدالة والمشاركة)، والبيئية (السلوك البيئي الإيجابي). حيث بلغ معامل الارتباط الكلي بين الشمول المالي والتنمية المستدامة (٠,٦٢٢)، وهو ما يُعد مؤشرًا قويًا على هذا التأثير الإيجابي.

٣- توجد علاقة ارتباطية موجبة قوية ودالة إحصائية بين مستوى الشمول المالي ودرجة الرضا والثقة في الخدمات المالية، خاصة من خلال بُعد "جودة الخدمات المالية" الذي سجل أعلى معامل ارتباط (٠,٧٦٥). ويُعني ذلك أن جودة الخدمة تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز رضا وثقة الأفراد بالنظام المالي.

٤- هناك علاقة ارتباطية موجبة دالة بين الرضا والثقة في الخدمات المالية وتحقيق التنمية المستدامة؛ فالثقة بالنظام المالي تُعد مُحفزًا لمشاركة الأفراد في الأنشطة المالية الرسمية، مما يدعم الاستقرار الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية، وهما من مرتكزات التنمية المستدامة.

٥- تشير التحليلات إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات الشمول المالي تعود إلى متغيرات مثل نوع التعليم، محل الإقامة، ومستوى الدخل، ما يعكس وجود فجوات اجتماعية وجغرافية تتطلب تدخلات سياسية لتوسيع نطاق الشمول المالي في الفئات الهشة أو المناطق المهمشة.

٦- تُظهر نتائج التحليل متعدد المتغيرات أن التباين في مستويات التنمية المستدامة يمكن تفسيره بدرجة معتبرة من خلال مستويات الشمول المالي والرضا والثقة، بالإضافة إلى بعض الخصائص الاجتماعية كالدخل، والتعليم. هذه المتغيرات مجتمعة تُفسر نسبة كبيرة من التباين في إدراك الأفراد لأبعاد التنمية المستدامة.

٧- وفقًا لتحليل النمذجة البنائية (SEM أو PLS-SEM)، تم التوصل إلى نموذج يوضح مسارًا تفاعليًا تبدأ فيه العلاقة من الشمول المالي، مرورًا بالرضا والثقة، وصولًا إلى التنمية المستدامة. أي أن الرضا والثقة يتوسطان جزئيًا العلاقة بين الشمول المالي والتنمية، ويُعززان تأثيره الإيجابي عليها.

(٧-٢) توصيات الدراسة.

بناءً على النتائج والتحليلات الواردة في الدراسة، تم صياغة توصياتها العامة على النحو الوارد بالجدول (٣٢) التالي:

جدول (٣٢). توصيات الدراسة بحسب الفئات المستهدفة.		
م	الفئة المستهدفة	التوصية
١	صانعو السياسات العامة	توسيع نطاق الشمول المالي ليشمل الفئات الهشة والمناطق المهمشة من خلال استراتيجيات دقيقة. دعم البنية التحتية الرقمية والمالية في المناطق الطرفية لتعزيز الوصول العادل للخدمات. دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات المالية الوطنية بما يحقق التكامل بين القطاعين. تعزيز الشفافية وحوكمة القطاع المالي لبناء ثقة المواطنين وتحفيز مشاركتهم الاقتصادية. دمج التثقيف المالي في منظومة التعليم لدعم سياسات الشمول المالي المستدام.
٢	المؤسسات المالية	تحسين جودة الخدمات المالية ورفع كفاءة العاملين لضمان رضا المستفيدين وتعزيز الثقة. تصميم منتجات مالية مرنة تلائم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفئات المختلفة. قياس رضا وثقة العملاء بشكل دوري وربطها بتقييم الأداء المؤسسي والتخطيط المستقبلي.
٣	الباحثون في العلوم الاجتماعية	تعميق دراسة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة باستخدام مناهج كمية وكيفية متكاملة. دراسة دور الوساطة الذي تلعبه الثقة والرضا في تفسير العلاقة بين الشمول والتنمية. الحاجة إلى مزيد من الدراسات لربط الشمول المالي بأهداف التنمية المستدامة، وخاصة من (١١-١٧).
٤	المجتمع المدني والمواطنون	إطلاق حملات توعية مالية لتعزيز الثقافة المالية خاصة لدى الشباب والنساء وسكان الريف. بناء شراكات محلية بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق الشمول المالي المستدام.

ثامناً: مَراجع الدِّراسة.

- ١- اتحاد المصارف العربية. (٢٠١٦). واقع الشمول المالي في العالم العربي وآليات المصارف العربية لتعزيزه. اتحاد المصارف العربية، (٤٢٧)، ٨-١٣.
- ٢- البكل، أحمد سعيد والحداد، إيمان. (٢٠٢٢). الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد، ١٥(١٤)، ١٥٥-١٩٢.
- ٣- البنك المركزي المصري. (٢٠٢٢). استراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢-٢٠٢٥). القاهرة: البنك المركزي المصري.
- ٤- البنك المركزي المصري. (٢٠٢٤). قاعدة بيانات الشمول المالي. القاهرة: البنك المركزي المصري.
- ٥- البنك المركزي. (٢٠٢٢). استراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢-٢٠٢٥). القاهرة: البنك المركزي المصري.
- ٦- الجبالي، عبد الفتاح. (٢٠٢٢). الشمول المالي والتعاملات النقدية في المجتمع المصري: الواقع وآليات التعزيز. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١-١٤.
- ٧- الجمل، هشام محمد مصطفى سالم. (٢٠٢٢). الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، ٣٧(٣)، ٣٩٦-٥٠٣.
- ٨- زهران، هيثم عيسى عليوه. (٢٠٢٥). دور الشمول المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ١١، ٩٧٧-١٠٥٣.
- ٩- سعدوني، محمد محروس. (٢٠٢١). الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة "دراسة تحليلية لواقع الدول العربية". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية- المنوفية، ٥٢(٤)، ١٩٧-٢٣٨.
- ١٠- شطا، منصور علي منصور. (٢٠٢٠). الآثار التنموية للشمول المالي: دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق- جامعة المنصورة، ٧٣(٧٣)، ٧٩٠-٨٦٤.
- ١١- شمس الدين، محمد عبد الوهاب أحمد علي. (٢٠٢٠). أثر الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر. روح القوانين، ٣٢(٩٢)، ١٨٩-٢٣٨.

- ١٢- الصادق، محمد فاروق. (٢٠٢١). الشمول المالي وأثره على تحقيق التنمية المستدامة في مصر. [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- ١٣- صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. (٢٠١٨). الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢١.
- ١٤- الطيب، حنان. (٢٠٢٠). الشمول المالي مُوجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي. سلسلة كُتبيات تعريفية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- ١٥- عبد المجيد، محمد محمد ومهران، حسني حسن وبسيوني، محمد سعيد وعواد، محمد إبراهيم. (٢٠٢٣). الشمول المالي ودوره في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال الفترة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٠). المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(٢)، ٦٥ - ٩١.
- ١٦- عطية، أشرف إبراهيم. (٢٠٢٢). تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر. المجلة الدولية للفقّة والقضاء والتشريع، ٢(٢)، ٣٦٧ - ٤٢٦.
- ١٧- غيث، رشا حامد حسانين محمد. (٢٠٢٤). دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات، ٤(٦)، ١٥٢ - ٢٠٤.
- ١٨- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. (٢٠١٥). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. صندوق النقد العربي: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
- ١٩- محمد، كمال الدين حسين. (٢٠٢٣). الشمول المالي في مصر ودوره في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠". مجلة مصر المُعاصرة، ١١٤ (٥٤٩)، ٢٠٣ - ٢٩٨.

1. AFI. (2010). *Consumer protection Leveling the playing field in financial inclusion. Alliance for Financial Inclusion*, 1- 8.
2. Agyemang-Badu, A. A. & Agyei, K. (2018). *Financial Inclusion, Poverty and Income Inequality: Evidence from Africa. Spiritan International Journal of Poverty Studies*, 2(2), 1- 19.

3. Ahamed, M. M.; Ho, S. J.; Mallick, S. K. & Matousek, R, (2021). Inclusive banking, financial regulation and bank performance: Cross-country evidence. *Journal of Banking & Finance, Elsevier*, 124(106055), 49- 64.
4. Allen, F.; Demircuc-Kunt, A.; Klapper, L. & Peria, M. S. M. (2016). The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts. *Journal of Financial Intermediation*, 27, 1- 30.
5. Alliance for Financial Inclusion (AFI). (2016). Policy Frameworks to Support Women's Financial Inclusion, AFI Special Report, Alliance for Financial Inclusion (AFI).
6. Almenberg, J.; Lusardi, A. & Säve-Söderbergh, J. (2021). Attitudes toward debt and debt behavior. *Scandinavian Journal of Economics*, 123(3), 780-809.
7. Anaraki-Ardakani, A.; Moradi, H. & Haghighi-Kafash, M. (2013). Factors Affecting Customer Confidence in Using E-Banking. *European Online Journal of Natural and Social Sciences*, 2(3), 2769- 2776.
8. Atkinson, A.B & Bourguignon, F. (Eds.). (2015). 'Handbook of Income Distribution - Vol 2'. Amsterdam: Elsevier.
9. Attanasio, O., Augsburg, B., de Haas, R., Fitzsimons, E., & Harmgart, H. (2014). Group lending or individual lending? Evidence from a randomized field experiment in Mongolia (WZB Discussion Paper SP II 2014-303). Berlin Social Science Center.
10. Awad, M. & Eid, N. H. (2018). Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt. *IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*, 9, 11- 25.
11. Banerjee, A.; Duflo, E.; Glennerster, R. & Kinnan, C. (2015). The Miracle of Microfinance? Evidence from a Randomized Evaluation. *American Economic Journal: Applied Economics*, 7(1), 22–53.
12. Batista, C., & Vicente, P. C. (2020). Improving access to savings through mobile money: Experimental evidence from African smallholder farmers. *World Development*, 129(104905), 1- 21.
13. Blancher, N. R.; Appendino, M.; Bibolov, A.; Fouejieu, A. P.; Li, J.; Ndoeye, A.; Panagiotakopoulou, A.; Shi, W. & Sydorenko, T. (2019). Financial

- Inclusion: of Small and Medium -Sized Enterprises in the Middle. East and Central Asia. International Monetary Fund, 19/ 2, 1- 73.*
14. Bourdieu, P. (1986) "The Forms of Capital," trans. Richard Nice, chapter 9 in John G. Richardson (ed.), *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education*. USA: Greenwood Press, Westport.
 15. Brune, L.; Giné, X.; Goldberg, J.; & Yang, D. (2016). *Facilitating Savings for Agriculture: Field Experimental Evidence from Malawi*. *Economic Development and Cultural Change*, 64(2), 187–220.
 16. CGAP. (2017). *Financial Inclusion Measurement in the Arab World*. Working Paper.
 17. Damodaran, A. (2013). *Financial Inclusion: Issues and Challenges*. *AKGEC International Journal of Technology*, 4(2), 54- 59.
 18. Delavallade, C.; Dizon, F.; Hill, R.; Petraud, J., (2015). *Managing risk with insurance and savings : experimental evidence for male and female farm managers in the Sahel*. Policy Research Working Paper Series 7176, The World Bank.
 19. Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2020). *The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and financial resilience around the world*. *The World Bank Economic Review*, 34, S2–S8.
 20. Demirgüç-Kunt, A.; Klapper, L. & Singer, D. (2017). *The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution*. World Bank.
 21. Demirguc-Kunt, A.; Klapper, L.; Singer, D.; Ansar, S. & Hess, J. (2018). *The Global Findex Database 2017 : Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution (English)*. Washington, D.C. : World Bank Group.
 22. Dupas, P. & Jonathan, R. (2013). *Savings Constraints and Microenterprise Development: Evidence from a Field Experiment in Kenya*. *American Economic Journal: Applied Economics*, 5, 163–92.
 23. Dupas, P.; Dean; K.; Jonathan, R. & Diego, U. (2018). *Banking the Unbanked? Evidence from Three Countries*. *American Economic Journal: Applied Economics*, 10 (2), 257–97.

24. Emas, R. (2015). *The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles*. Brief for GSDR. Florida International University.
25. Fahmy, M. & Ghoneim, H. (2023). *Financial inclusion demand-side determinants: analysis from Egypt*. *Management & Sustainability: An Arab Review*, 2(4), 255–284.
26. Fernando, J. M. R. & Disanayaka, K. (2024). *The Impact of Digital Financial Inclusion on Banking Sector Stability: Evidence from Developing Countries*. *Sri Lankan Journal of Banking and Finance*, 7, 1- 66.
27. Folke, C., Biggs, R., Norström, A. V., Reyers, B., & Rockström, J. (2016). *Social-ecological resilience and biosphere-based sustainability science*. *Ecology and Society*, 21(3), 41.
28. Gatnar, E. (2013). *Financial Inclusion Indicators in Poland*. *ACTA Universitatis Lodzensis Folia Oeconomica*, 286, 225- 233.
29. Giddens, A. (1984). *The Constitution of Society*. Polity Press, Oxford.
30. Goyal, R.; Jacobson, A & Grveasteijn, R. (2018). *Paygo does not pay for itself, but its role in expanding system affordability and energy access is crucial. The platform for IB practitioners*.
31. Gramsci, A. (2015). *Selections from the Prison Notebooks*. New York: International Publishers.
32. Grootaert, C. & Van Bastelar, T. (2002). *Understanding and Measuring Social Capital: A Multidisciplinary Tool for Practitioners*. *Directions in Development*;. © World Bank.
33. Grown, C. & Hammond, A. (2016). *Women's Financial inclusion: A Down Payment on Achieving the SDGs*. CGAP.
34. Habermas, Jürgen. (1987). *The Theory of Communicative Action: Lifeworld and System: A Critique of Functionalist Reason, Volume II*. Beacon Press.
35. Hickey, S., & Du Toit, A. (2007). *Adverse incorporation, social exclusion and chronic poverty*. *Chronic Poverty Research Centre Working Paper* 81.
36. Hopwood, B.; Mellor, M. & O'Brien, G. (2005). *Sustainable development: Mapping different approaches*. *Sustainable Development*, 13, 38–52.

37. Ikeda, J. K. & Liffiton, K. (2019). *Fintech for the Water Sector : Advancing Financial Inclusion for More Equitable Access to Water* (English). Washington, D.C. World Bank Group.
38. IMF. (2015). *Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?* Monetary and Capital Markets Department.
39. Jack. W. & Suri, T. (2014). *Risk Sharing and Transactions Costs: Evidence from Kenya's Mobile Money Revolution*. *American Economic Review* 104, 183–223.
40. Karlan, D., Ratan, A. L., & Zinman, J. (2014). *Savings by and for the poor: A research review and agenda*. *Review of Income and Wealth*, 60, 36–78.
41. Kazemikhasragh, A.; Cicchiello, A. F.; Monferrá, S. & Girón, A. (2022). *Gender Inequality in Financial Inclusion: An Exploratory Analysis of the Middle East and North Africa*. *Journal of Economic Issues*, 56(3), 770–781.
42. Kelkar, V. (2008). *Financial Inclusion for “Inclusive Growth”*, *ASCI Journal of Management* , 39, 1- 14.
43. Klapper, L., & Lusardi, A. (2020). *Financial literacy and financial resilience: Evidence from around the world*. *Journal of Financial Literacy*, 1, 1-30 .
44. Klapper, L.; El-Zoghbi. M. & Hess, J. (2016). *Achieving the Sustainable Development Goals The Role of Financial Inclusion*. CGAP, 1- 15.
45. Lakuma, C. P.; Marty, R. & Muhumuza, F. (2019). *Financial inclusion and micro, small, and medium enterprises (MSMEs) growth in Uganda*. *Journal of Innovation and Entrepreneurship*, 8, 1-20.
46. Leyshon, A., & Thrift, N. (1995). *Geographies of Financial Exclusion: Financial Abandonment in Britain and the United States*. *Transactions of the Institute of British Geographers New Series*, 20, 312-341.
47. López-Concepción, A., Gil-Lacruz, A., Saz-Gil, I., & Bazán-Monasterio, V. (2023). *Social Well-Being for a Sustainable Future: The Influence of Trust in Big Business and Banks on Perceptions of Technological Development from a Life Satisfaction Perspective in Latin America*. *Sustainability*, 15, 1- 14.

48. Meadows, D H. & Meadows, D L. Randers, J. Behrens Il, W. William. (1972). *The Limits to Growth: A report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind*. NY. Potomac Associates. Universe Books.
49. Menyelim, C. M.; Babajide, A. A.; Omankhanlen, A. E., & Ehikioya, B. I. (2021). *Financial Inclusion, Income Inequality and Sustainable Economic Growth in Sub-Saharan African Countries*. *Sustainability*, 13(4), 1780.
50. Montero, D. & Torres, F. (2020). *Acceleration, Alienation, and Resonance. Reconstructing Hartmut Rosa's Theory of Modernity*. *Pléyade (Santiago)*, 25, 1- 31.
51. Mugamba, P. (2024). *Financial Inclusion and Financial Satisfaction among Finance Post-graduate Students at a Management Development Institute in Uganda*. *The Ugandan Journal of Management and Public Policy Studies, (UJMPPS)*, 24(2), 46- 70.
52. Ozili, P. K. (2018). *Impact of digital finance on financial inclusion and stability*. *Borsa Istanbul Review*, 18(4), 329-340.
53. Ozili, P. K. (2020). *Financial inclusion research around the world: A review*. *Forum for Social Economics*, 50(4), 457–479.
54. Park, C-Y. & Mercado, R. (2018). *Financial Inclusion, Poverty, And Income Inequality, The Singapore Economic Review (SER)*, World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd., 63, 185-206.
55. Pearce, D, & Ruiz, O. C. (2013). *Financial inclusion strategies: reference framework (English)*. Washington DC; World Bank.
56. Petersen, A. (2021). *Social Acceleration and the Climate Crisis: On the Production of Mental Distress and the Stimulation of the Resourceful Feeling of Anger*. *Pléyade (Santiago)*, 1- 28.
57. Powell, W. W. (1998). *Learning from Collaboration: Knowledge and Networks in the Biotechnology and Pharmaceutical Industries*. *California Management Review*, 40(3), 228-240.
58. Prina, S. (2015). *Banking the poor via savings accounts: Evidence from a field experiment*. *Journal of Development Economics*, 115, 16–31.
59. Putnam, R. D. (2000). *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon & Schuster.

60. Randall, D. & Chien, J. (2017). 8 key approaches to accelerate financial inclusion. World Bank, <https://blogs.worldbank.org/en/psd/8-key-approaches-accelerate-financial-inclusion>.
61. Rao, N. (2014). Financial Inclusion - Bankers' Perspectives: Prize winning paper from IIBF. *The Journal of Indian Institute of Banking & Finance*, 81(4), 20- 26.
62. Rashdan, A. & Eissa, N. (2022). The Determinants of Financial Inclusion in Egypt. *International Journal of Financial Research*, 11, 123–140.
63. Rawls, J. (2009). *A Theory of Justice*. Cambridge: Harvard University Press.
64. Rojas-Suarez, L. & Amado, M. A. (2014). Understanding Latin America's Financial Inclusion Gap. Working Paper 367. Centre for Global Development. *Journal of Banking & Finance*, 47, 1-13.
65. Rosa, H. & Trejo-Mathys, J. (2013). *Social Acceleration: A New Theory of Modernity*. Columbia University Press.
66. Rosa, H. (2010). Full Speed Burnout? From the Pleasures of the Motorcycle to the Bleakness of the Treadmill: The Dual Face of Social Acceleration. *International Journal of Motorcycle Studies*.
67. Rutledge, S. L. (2010). Consumer protection and financial literacy : lessons from nine country studies (English). Policy Research working. Washington, DC: World Bank.
68. Salahodjaev, R. & Sadikov, A. (2025). Financial literacy and environmental sustainability: a cross-country test. *Frontiers in Sustainability*, 1- 11.
69. Schaner, S. (2017). The cost of convenience?: Transaction costs, bargaining power, and savings account use in Kenya. *Journal of Human Resources*, 52(4), 919–945.
70. Schöneck, N. M. (2018). Europeans' work and life – out of balance? An empirical test of assumptions from the “acceleration debate”. *Time & Society*, 27, 3-39.
71. Seetharam, Y., Chetty, S., & Naidoo, R. (2015). The Impact of Corporate Social Responsibility on Firms' Financial Performance in South Africa. *Contemporary Economics*, 9(2), 193–214.

72. Singh, R. & Roy, S. (2015). *Financial Inclusion: A Critical Assessment of its Concepts and Measurement*. *Asian Journal of Research in Business Economics and Management*, 5, 12- 18.
73. Singu, H. B. (2015). *Financial Inclusion Challenges and Opporyunities in India*. *International Journal of Research in Commerce & Management*, 6(3), 68- 71.
74. Sithole, N.; Mort, G. M. S. & D'Souza, C. (2021). *Building blocks of financial inclusion through customer experience value at financial touchpoints in Southern Africa*. *International Journal of Bank Marketing*, 39 (3), 360-380.
75. Swamy, V. (2014). *Financial Inclusion, Gender Dimension, and Economic Impact on Poor Households*. *World Development*, 56, 1- 15.
76. Torres, F. (2021). *Speeding up Collective Action. Theoretical Affinities between Conflict Studies and Acceleration Theory*. *Res Publica. Revista de Historia de las Ideas Políticas*, 24(3), 481-493.
77. Trivelli, C.; Villanueva, C.; Marincioni, M.; Pels, J.; Sachetti, F. C. & Robin, C. (2018). *Financial Inclusion for Women: A Way Forward*. *Gebder Economic Equity*.
78. Ullah, U.; Khan, J.; Shah, J. A. & Baloch, R. (2024). *Customers Experience and Perception Towards the Adaptation of Financial Services; A Special Reference to RAAST*. *UCP Journal of Business Perspectives*, 1(2), 1- 22.
79. United Nations. (1987). *Report of the World Commission on Environment and Development (WCED): Our Common Future*. N Y. General Assembly. Resolution No. (A/42/427).
80. United Nations. (1992). *Report United Nations Conference on Environment and Development*. Rio de Janeiro, 3-14 June 1992. UN. General Assembly. Doc No: A/CONF.151/26 (Vol. I).
81. United Nations. (2015). *"Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development"*. N Y. General Assembly. Resolution No. A/RES/70/1.
82. van Dijck, J. (2013). *The Culture of Connectivity: A Critical History of Social Media*. New York: Oxford Academic.

83. Varghes, G. & Viswanathan, L. (2018). *Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges*. *Theoretical Economics Letters*, 8(11),1935-1942.
84. Waldron, D. (2017). *4 ways Digital finance can Help Bring Clean Water to all*. CGAP.
85. Williams, H. T; Adegoke, A. J. & Dare, D. (2017). *Role of Financial Inclusion in Economic Growth and Poverty Reduction in a Developing Economy*. *International Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS)*,7(5), 265- 271.
86. World Bank Group. (2022). *Global Financial Inclusion Database (Global Findex)*. World Bank Group.
87. World Bank. (2014). *Global Financial Development Report. Financial Inclusion*. International Bank for Reconstruction and Development.
88. Yorulmaz, R. (2012). *Financial Inclusion and Economic Development: A Case Study of Turkey and a Cross-Country Analysis of European Union*. Clemson, SC: Clemson University.